

3



Copyright © King Saud University

بازار



٢١٧٤

ج . ص

جامع الصدر الشهيد ، عمر بن عبدالعزيز - ٥٣٦ هـ .
كتب في القرن التاسع الهجري تقديرًا .

١٦٩ ق ١٩ س ١٩ x ١٥ سم

نسخة حسنة بآخرها نقص ، خطها نسخ حسن ،
بأولها ورقتين بخط مختلف . يبدأ بأول الكتاب
وينتهي بأثناء كتاب الرصايا .

٧٣٦٩

الاعلام ٢١٠:٥ الظاهرية (الفقه الحنفي) ٢٤٥:١

١- المذهب الحنفي أ- المؤلف ب- تاريخ
النسخ ج- ترتيب الجامع المصير لمحمد بن
الحسن الشيباني .

Copyright © King Saud University

٤٤ / ١٠ / ٩٤
٩٤٧٧١٤

King Saud University

جامعة الملك سعود



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
٧٣٦٩ ف ١٥٤١
الرقعة: جامع الصمدية
المؤلف: الشيخ محمد بن عبد العزيز - ٥٢٦ هـ
تاريخ: ٩ هـ
اسم المصنف: ١٦٩ هـ
عدد الأوراق: ---
ملاحظات: ---

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على خير خلقه محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين قال الشيخ الامام الاجل حسام
الدين عمر ابن عبد العزيز البخاري اما بعد فان مشايخنا كانوا يعظمون هذا
الكتاب تخطيها ويقدّمونه على سائر الكتب تقديمها حتى قالوا لا ينبغي لاحد ان
القضاء ما لم يحفظ مسائله لا تخالفها مسائل اصحابنا وعيونهما
وكثير من الوقفات وفنونها فمن حوس معاينها ودعى مباينها صار من
عليته الفقهاء واصلا للفتوى والقضاء فنقول وبالله التوفيق و
منه نشال التيسير والتسهيل باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض
محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله عليه في رجل قلنسأ قل من
لرجل الغم لا ينقض الوضوء وان كان ملأه الغم ينقض وقال
الشافعي رحمه الله لا ينقض في الوجهين جميعا اجماع الشافعي
بما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال فلم يتوضأ ولا يغسل
الموضع الذي لا يجاس فيه غير معقول فلا يتعدى الى الخارج من

جامعة الزيتونة
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

غير السبيلين واجتمع زفر بن بارز عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
انه قال القلس حدث من غير فصل ولدن الخارج من غير السبيلين
فما كان حدثا يجب ان يستوى فيه القليل والكثير كالخمي واصحابنا
يجمعون الله تعالى اجماعا بما روى الطحاوي باسناده عن عايشة
رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من قلنسأ
او رعف في صلوته فليتنصرف وليتوضأ وليبني على صلوته فامر
وما رواه الشافعي رحمه الله تعالى معارض بما رواه زفر بن توفيق
فيحمل ما رواه الشافعي على القوم اقل من ملأه الغم ويحمل ما رواه
زفر بن توفيق على الغم توفيقا بين الاحاديث بقدر الامكان وثمة الحديث
اسم للخارج الجرس والخروج مقدّر بملأه الغم وحده الصحيح ان
لا يمكنه الامساك الا بكلفة ومشقة وان قاء قليلا قليلا بحيث
لو جمع يبلغ ملأه الغم قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان اتحد المجلس
جمع والافلا وقال محمد رحمه الله تعالى ان اتحد السبب جمع والافلا
وتنبيه اتحد السبب انه اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس من القيان

والهيجان كان السبب محمداً وإن قام بعد سكون النفس من الهيجان و
 الغيابة كان السبب مختلفاً ثم قليل الوقت إذا لم يكن حدثاً عندنا
 لا تكون نجساً حتى لو امتلأ الثوب منه لا يمنع جواز الصلوة كما يكون
 لا حرجاً القروح فإنه يصيب ثوبهم قليل قليل غير سائل فلا يكون مانعاً جواز
 الصلوة وإن كثرت ذلك حروي عن ابراهيم رضي الله عنها تحكي عن ابي يوسف
 ولم يرو عن غيرهما خلاف ذلك إن كان ملوئاً ثم ينقص لأنه قام به
 وبها يقولون أنه ظاهر لا يحتمل التماسه للزوجيه وإن كان دماً إن نزل
 من الرأس وهو سائل ينقص وإن صعد من الجوف إن كان علقاً لا ينقص
 الوضوء ما لم يكن ملوئاً ثم لا يذهب سوداء احترق او صفراء انجمد وان كان
 ما يعاقد سال بأن خرج بقوة نفسه لا بقوة البزاق ينقص عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وقد قيل على العكس يعني عند أبي يوسف ينقص بدخول الوقت كما قال
 زفر وعنده زفر ينقص بآبها كان كما قال أبو يوسف والأول أصح ومثله
 وعنده زفر لا ينقص لعدم الدخول والثاني مستحاضة تؤضاءت قبل الزوال
 غزالت الشمس لا ينقص طها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 لعدم الخروج وتنقص عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وزفر وجود الدخول

والهيجان كان السبب محمداً وإن قام بعد سكون النفس من الهيجان و
 الغيابة كان السبب مختلفاً ثم قليل الوقت إذا لم يكن حدثاً عندنا
 لا تكون نجساً حتى لو امتلأ الثوب منه لا يمنع جواز الصلوة كما يكون
 لا حرجاً القروح فإنه يصيب ثوبهم قليل قليل غير سائل فلا يكون مانعاً جواز
 الصلوة وإن كثرت ذلك حروي عن ابراهيم رضي الله عنها تحكي عن ابي يوسف
 ولم يرو عن غيرهما خلاف ذلك إن كان ملوئاً ثم ينقص لأنه قام به
 وبها يقولون أنه ظاهر لا يحتمل التماسه للزوجيه وإن كان دماً إن نزل
 من الرأس وهو سائل ينقص وإن صعد من الجوف إن كان علقاً لا ينقص
 الوضوء ما لم يكن ملوئاً ثم لا يذهب سوداء احترق او صفراء انجمد وان كان
 ما يعاقد سال بأن خرج بقوة نفسه لا بقوة البزاق ينقص عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وقد قيل على العكس يعني عند أبي يوسف ينقص بدخول الوقت كما قال
 زفر وعنده زفر ينقص بآبها كان كما قال أبو يوسف والأول أصح ومثله
 وعنده زفر لا ينقص لعدم الدخول والثاني مستحاضة تؤضاءت قبل الزوال
 غزالت الشمس لا ينقص طها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 لعدم الخروج وتنقص عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وزفر وجود الدخول

وزفر ينقص

صاحبه قلا قسفة محمد لكن بغثيش اثثث

وزفر ينقص الشئ قد رطهارة المستحاضة لو قد صلوه كامل فلم ينقص عند الدخول
 لا زادت المدة لأنه تنقص أيها إذا رطت قبل الزوال تبقى إلى أن يدخل وقت العصر
 المدة والصحيح ما قاله أبو حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما السلام الشئ اسقط اعتباراً
 الحدث باعتبار الحاجة ودخول يد على وجود الحاجة وخروج الوقت يد على ذلك
 الحاجة ولزوال الحاجة أثر في نقص الطهارة فحذفه الإيقاض إلى الخروج
 هو الذي عدم الحاجة لا إلى الدخول الذي هو دليل لحق الحاجة وما قاله رحمه الله
 من زادت المدة قلنا لما سقط اعتبار السيلان في الوقت ضرورة إمكان الأداء
 في كل الوقت بخلاف سقط اعتبار السيلان قبل الوقت لأنه لا بد من تقديم الطهارة
 على الوقت حتى يمكنه شغل كل الوقت بالأداء في سائر الصلوات وإن كان
 لكن لم تكن العول بما ضرورة أن الانقاص يتقدم بالخروج وكما دخل منه وقت
 وقت آخر الذي هو دليل لعدم الحاجة أمّا ما هنا هذا المعنى معدوم ولو توخا
 العذر يوم العيد لصلوة العيد هل أن صلى الظهر بتلك الطهارة عند أبي حنيفة
 رحمه الله عليهما قال بعضهم ليس له ذلك لأنه خرج وقت صلاة العيد فنقص
 الطهارة بالخروج وقال بعضهم له ذلك هو الصحيح لأن صلاة العيد معنى صلوة
 الصبي ولو توخا لصلوة الصبي كان أن صلى الظهر بتلك الطهارة فكذلك إذا توخا
 لصلوة العيد ولو توخا الظهر صلى ثم توخا وضوءاً آخر للعصر ودخل وقت العصر
 هل أنه أن صلى العصر بذلك الوضوء عندهما قال بعضهم له ذلك كما إذا توخا بعد
 التمس له أن صلى الظهر بذلك الوضوء فكذلك هذا وقال بعضهم ليس له ذلك وهو الصحيح
 لأن كل طهارة وقت وصلاة مكتوبة لا يبقى بعد خروج وقت تلك الصلاة ولا بد من
 الطهارة بطلانها إذا رطها سقط عنها الدم حين رطت الشمس قال أبو حنيفة رحمه الله

والهيجان كان السبب محمداً وإن قام بعد سكون النفس من الهيجان و
 الغيابة كان السبب مختلفاً ثم قليل الوقت إذا لم يكن حدثاً عندنا
 لا تكون نجساً حتى لو امتلأ الثوب منه لا يمنع جواز الصلوة كما يكون
 لا حرجاً القروح فإنه يصيب ثوبهم قليل قليل غير سائل فلا يكون مانعاً جواز
 الصلوة وإن كثرت ذلك حروي عن ابراهيم رضي الله عنها تحكي عن ابي يوسف
 ولم يرو عن غيرهما خلاف ذلك إن كان ملوئاً ثم ينقص لأنه قام به
 وبها يقولون أنه ظاهر لا يحتمل التماسه للزوجيه وإن كان دماً إن نزل
 من الرأس وهو سائل ينقص وإن صعد من الجوف إن كان علقاً لا ينقص
 الوضوء ما لم يكن ملوئاً ثم لا يذهب سوداء احترق او صفراء انجمد وان كان
 ما يعاقد سال بأن خرج بقوة نفسه لا بقوة البزاق ينقص عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وقد قيل على العكس يعني عند أبي يوسف ينقص بدخول الوقت كما قال
 زفر وعنده زفر ينقص بآبها كان كما قال أبو يوسف والأول أصح ومثله
 وعنده زفر لا ينقص لعدم الدخول والثاني مستحاضة تؤضاءت قبل الزوال
 غزالت الشمس لا ينقص طها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 لعدم الخروج وتنقص عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وزفر وجود الدخول

هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر في الفارة التي
تؤتى في البئر يخرج منها عشرة دراهم لو اولى بلون وان يمسح بريح ما البير كلة لان الحامسة
خالصة الى المالكه وان كان الواقع فيها جثته عظيمه فلكل واحد من عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما وهو ما روي ان الحساد يعني به زمره علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وامر به
ونوح ما البير كلة واشتاق الى ان يخرج ما البير كلة حتى يعلمهم الماء ولم يقدرا
في نوح جميع ما البير بعد لان البار مبعاد به فيخرج الى ان يظهر العجر وهو
وعن محمد بن اسان كذلك عن ابي يوسف رحمه الله رواه عن ابي حمزة رحمه الله
انه دعوا الى راي المسلمي به ما الحامسة التي اصبحت الثوب ثوب اصابه من دم السمك
الكثر من قدر الدرهم لم يحسبه لان ذلك ليس بدم حقيقه ولهذا ينقص عند الشمس ومن
عاده الدم ان يسود عند الشمس حمله طاهر الى طاهر كدائه وروي المصنف عن ابي بصير
رحمه الله انه لا بأس به ما لم يحس حمله خسا وان اصابه من الروث او احنا البقر
الكر من قدر الدرهم لم يحز الصلوه فيه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه لا حربه
ما لم يحس لعموم البلوى به وحله عند محمد رحمه الله الربع من الشئ اصابه اصابته
هو الكرم والنزول الى خردن وعنه ابي يوسف رحمه الله شبر في شبر وروي عن محمد
انه لما قديم التباكي مع هارون الرشيد ثواب بلوى الناس الاروات اثنى ان
الكبير الفاحس لا يمنع جوار الصلوه وقال مشايخنا على قياس قول محمد رحمه الله
طش بخار الا يمنع جوار الصلوه وان تحس وان كان ذلك الا ان تحتل طابا العذرات
ولا في حمله رحمه الله ان الحامسة ينسد ليل مقطوع به وهو الاجماع تشابه العذر
وهو الكلب لا فرق بينهم من مأكول اللحم واما في قول اللحم وان اصاب الثوب
الا حله اكثر من قدر الدرهم لا حوز الصلوه بالاجماع واما قول ما لا ياكل اللحم

فان يروح

رحمه الله

فان يروح
من مأكول اللحم
لا ياكل اللحم
ولا ياكل اللحم
ولا ياكل اللحم

هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر في الفارة التي
تؤتى في البئر يخرج منها عشرة دراهم لو اولى بلون وان يمسح بريح ما البير كلة لان الحامسة
خالصة الى المالكه وان كان الواقع فيها جثته عظيمه فلكل واحد من عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما وهو ما روي ان الحساد يعني به زمره علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وامر به
ونوح ما البير كلة واشتاق الى ان يخرج ما البير كلة حتى يعلمهم الماء ولم يقدرا
في نوح جميع ما البير بعد لان البار مبعاد به فيخرج الى ان يظهر العجر وهو
وعن محمد بن اسان كذلك عن ابي يوسف رحمه الله رواه عن ابي حمزة رحمه الله
انه دعوا الى راي المسلمي به ما الحامسة التي اصبحت الثوب ثوب اصابه من دم السمك
الكثر من قدر الدرهم لم يحسبه لان ذلك ليس بدم حقيقه ولهذا ينقص عند الشمس ومن
عاده الدم ان يسود عند الشمس حمله طاهر الى طاهر كدائه وروي المصنف عن ابي بصير
رحمه الله انه لا بأس به ما لم يحس حمله خسا وان اصابه من الروث او احنا البقر
الكر من قدر الدرهم لم يحز الصلوه فيه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه لا حربه
ما لم يحس لعموم البلوى به وحله عند محمد رحمه الله الربع من الشئ اصابه اصابته
هو الكرم والنزول الى خردن وعنه ابي يوسف رحمه الله شبر في شبر وروي عن محمد
انه لما قديم التباكي مع هارون الرشيد ثواب بلوى الناس الاروات اثنى ان
الكبير الفاحس لا يمنع جوار الصلوه وقال مشايخنا على قياس قول محمد رحمه الله
طش بخار الا يمنع جوار الصلوه وان تحس وان كان ذلك الا ان تحتل طابا العذرات
ولا في حمله رحمه الله ان الحامسة ينسد ليل مقطوع به وهو الاجماع تشابه العذر
وهو الكلب لا فرق بينهم من مأكول اللحم واما في قول اللحم وان اصاب الثوب
الا حله اكثر من قدر الدرهم لا حوز الصلوه بالاجماع واما قول ما لا ياكل اللحم

هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر في الفارة التي
تؤتى في البئر يخرج منها عشرة دراهم لو اولى بلون وان يمسح بريح ما البير كلة لان الحامسة
خالصة الى المالكه وان كان الواقع فيها جثته عظيمه فلكل واحد من عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما وهو ما روي ان الحساد يعني به زمره علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وامر به
ونوح ما البير كلة واشتاق الى ان يخرج ما البير كلة حتى يعلمهم الماء ولم يقدرا
في نوح جميع ما البير بعد لان البار مبعاد به فيخرج الى ان يظهر العجر وهو
وعن محمد بن اسان كذلك عن ابي يوسف رحمه الله رواه عن ابي حمزة رحمه الله
انه دعوا الى راي المسلمي به ما الحامسة التي اصبحت الثوب ثوب اصابه من دم السمك
الكثر من قدر الدرهم لم يحسبه لان ذلك ليس بدم حقيقه ولهذا ينقص عند الشمس ومن
عاده الدم ان يسود عند الشمس حمله طاهر الى طاهر كدائه وروي المصنف عن ابي بصير
رحمه الله انه لا بأس به ما لم يحس حمله خسا وان اصابه من الروث او احنا البقر
الكر من قدر الدرهم لم يحز الصلوه فيه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه لا حربه
ما لم يحس لعموم البلوى به وحله عند محمد رحمه الله الربع من الشئ اصابه اصابته
هو الكرم والنزول الى خردن وعنه ابي يوسف رحمه الله شبر في شبر وروي عن محمد
انه لما قديم التباكي مع هارون الرشيد ثواب بلوى الناس الاروات اثنى ان
الكبير الفاحس لا يمنع جوار الصلوه وقال مشايخنا على قياس قول محمد رحمه الله
طش بخار الا يمنع جوار الصلوه وان تحس وان كان ذلك الا ان تحتل طابا العذرات
ولا في حمله رحمه الله ان الحامسة ينسد ليل مقطوع به وهو الاجماع تشابه العذر
وهو الكلب لا فرق بينهم من مأكول اللحم واما في قول اللحم وان اصاب الثوب
الا حله اكثر من قدر الدرهم لا حوز الصلوه بالاجماع واما قول ما لا ياكل اللحم

منع جوار الصلوه اذا زاد على قدر الدرهم وبول ما لا ياكل اللحم لا يمنع ما لم يحس عند ابي حمزة
وابي يوسف رحمه الله عليهما وعنه محمد رحمه الله لا يمنع وان تحس فابو حنيفة رحمه الله
فرق بينهما في وصف الحامسة وقال ان الحامسة البول ينسد ليل مقطوع به
النصف فابو حنيفة منه خلاف الروث ان الحامسة الروث ينسد ليل مقطوع به
وهو الاجماع فابو يوسف رحمه الله سوى بينهما لعموم البلوى به ومحمد رحمه الله
فرق بينهما في اصل الحامسة وقال ان طهاره البول عرناه بالنصف ولا يصح الادوات
ثوب اصابه بول الفرس لم يفسد حتى يحس عند ابي حمزة ان يوسف رحمه الله عليهما
لان الحامسة محسوسه فادركت الشبهة وقال محمد رحمه الله لا يمنع وان تحس كانه
ظاهر وان اصابه بول الحمار افسده بالاجماع فابو حنيفة رحمه الله سوى من روثه
او بوله وهما فرقان في وصف الحامسة وقال ان الروث ضروري فانه يقع على الارض
اما لا ضروري في بوله فان الارض تشقه فحماضه روث او عذره او دم او منى
فحكه اجزاه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد رحمه الله لا حربه
حتى يجلس الا في المني خاصة وفي الرطب لا حرك الا الغسل عندهم جميعا في طاهر الروث
وعنه ابي يوسف رحمه الله انه اذا مسح بالتراب على سبيل المياخه يطهر ومساجنا
اليوم على هذه الرواية ما عدا الضرورة والثوب لا يحرك فيه الا الغسل وان لم يكن
في المني خاصة بالاجماع ومحمد رحمه الله قاس الناس الرطب الحف فاس الحف
بالثوب في اليابس حتى لا حوز عند في الموضعين وهما فرق وقال ان الحاد شئ صلب
فالظاهر ان لا يشرب منه من الحامسة الا شئ قليل من ذلك العليل يعود الى جرم الحامسة
واذا دبست ولا كذلك الثوب لانه شئ رقيق يشرب فيه اجزا الحماض ولا كذلك الرطب
وهذا كله اذا كانت الحامسة مجسدة اما اذا لم يكن مجسدة كالبول الحماض اذا

اذا زاد على
قدر الدرهم

الا

هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر في الفارة التي
تؤتى في البئر يخرج منها عشرة دراهم لو اولى بلون وان يمسح بريح ما البير كلة لان الحامسة
خالصة الى المالكه وان كان الواقع فيها جثته عظيمه فلكل واحد من عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما وهو ما روي ان الحساد يعني به زمره علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وامر به
ونوح ما البير كلة واشتاق الى ان يخرج ما البير كلة حتى يعلمهم الماء ولم يقدرا
في نوح جميع ما البير بعد لان البار مبعاد به فيخرج الى ان يظهر العجر وهو
وعن محمد بن اسان كذلك عن ابي يوسف رحمه الله رواه عن ابي حمزة رحمه الله
انه دعوا الى راي المسلمي به ما الحامسة التي اصبحت الثوب ثوب اصابه من دم السمك
الكثر من قدر الدرهم لم يحسبه لان ذلك ليس بدم حقيقه ولهذا ينقص عند الشمس ومن
عاده الدم ان يسود عند الشمس حمله طاهر الى طاهر كدائه وروي المصنف عن ابي بصير
رحمه الله انه لا بأس به ما لم يحس حمله خسا وان اصابه من الروث او احنا البقر
الكر من قدر الدرهم لم يحز الصلوه فيه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه لا حربه
ما لم يحس لعموم البلوى به وحله عند محمد رحمه الله الربع من الشئ اصابه اصابته
هو الكرم والنزول الى خردن وعنه ابي يوسف رحمه الله شبر في شبر وروي عن محمد
انه لما قديم التباكي مع هارون الرشيد ثواب بلوى الناس الاروات اثنى ان
الكبير الفاحس لا يمنع جوار الصلوه وقال مشايخنا على قياس قول محمد رحمه الله
طش بخار الا يمنع جوار الصلوه وان تحس وان كان ذلك الا ان تحتل طابا العذرات
ولا في حمله رحمه الله ان الحامسة ينسد ليل مقطوع به وهو الاجماع تشابه العذر
وهو الكلب لا فرق بينهم من مأكول اللحم واما في قول اللحم وان اصاب الثوب
الا حله اكثر من قدر الدرهم لا حوز الصلوه بالاجماع واما قول ما لا ياكل اللحم

اصاب الحف لا يظهر الا بالصلو ان يس لانه لا جاذب له ثوب اصابه من خرو ما لا يترك
 لمحمة من الظهور هو الباشق البازي الذي من قدر المذموم جازب الصلوة فيه عند الى حصة
 واني يوسف رحمه الله عليها وقال مجمل رحمه الله لا يجوز ثم اختلفوا على قولها ان
 حوار الصلوة كان لظهوره اولان السعد الكبر الفاحش والصحيح انه بخس لكنه
 مقدر الكبر الفاحش حتى انه لو وقع في الماء العليل افسده وقد قيل انه لا يفسد لانه لا يمكن
 صور الاداء عنه لان الطير يطير في الهواء وتدرق في الماء على هذا خرو الدجاج لو وقع
 في الماء العليل افسده لانه يمكن صور الاداء عنه ثوب اصابه من لغات الحمار او البعل التي
 من قدر الدلهم اجزب الصلوة فيه لانه مشكل ولا يحسن الطاهر بالشك فان كان الاستكمال
 في انية ظهوره كما قلنا كان طاهر او ان كان الاسكان طهارة كما ذهب اليه المعصومين
 انما لا يمكن ان ينجس عليه البول مثل ريس الاربع الذي ليس بشي لانه لا يمكن الاحتراز عنه وما لا يمكن
 الا جزار عنه يكون عموما كتاب الصلوة امره صلت ودرع ساقها
 لا يكتشف او يكتشفها بعد الصلوة وان كان اقل من الربع لا يقيد وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقيد
 اذا كان اقل من النصف مكشوف فاما النصف عند راسه واصل هذا ان قيل لا يكشف
 لس كانه والكبر ما مع فلو جرحه ومحمد رحمه الله عليها قد ذكر الكبر بالربع لان الربع قام
 مقام الكل بعض المواضع واذا بالربع ربع العضو الذي يكون مكشوف لا ربع جميع
 البدن حتى قال في الثوب ان كان في الاربع الذل وان كان كما فرج الكبر والبول يوسف
 رحمه الله وقد ذكر الكبر بالرمادة على النصف اعسارا الحصة لانه اذا اراد على النصف
 فبائع مقابلة يكون فليلا في النصف عنه واما ان والشعر والظهور والبطخ والمجد
 على هذا الخلاف واداما لشعر ما على الراس واما المسترسل هل هو عورة فيه في اسان
 وعسله في الحنانه موضح هو المحار لان فيه جرحا خلاف شعر الرجال لانه لا يحسن حصة

اما العورة العليظة فهو على هذا الاحلاف ذكره في الريايات والمذكور بقدر ما انفرد به
 عورة والاشياء كذلك وقد قيل بالضم والاول اصح جنب حصة من الدرهم فيها سورة
 من القرآن او المصحف بخلافه لا ماسه ولا يباخذ في عرجه ولا المصحف من غير خلاف وكذلك
 المحرث لان الحنانه والمحرث جلتا اليد الحث لا يقرأ والمحرث بقرا الا ان الحنانه حلت في
 لا المحرث ولم يعص في الكتاب من اياه وما دونها واطل الطحاوي ما دون الآية للحاضر
 والنفساء المذكور في الكتاب اصح والمحرث ان كان مشرزا لا محرثا وان لم يكن مشرزا محرثا
 اخذه وهذا هو من الخريطة والخلاف ولو اخذ المصحف بكمه ذكر محمد رحمه الله في التو وفي رواية لمحمد
 انه لا يكره وكره ذلك بعض مساحنا وكذلك يكره بعض مساحنا دفع المصحف الى الصبي الجنب ولا بأس بان
 والروح الذي عليه القرآن مكتوب ولم يرعاه مساحنا باسبالات تكلف الطهارة القرآن جنباً بشرط ان لا
 جرحا في الناحية تضييع حفظ القرآن وتعطيله وكره استعجال الفيلة بالفرج طين رده القرآن لظلاله
 في الخلا وفي الاستدبار واما ان على احدى الرداسين يفرق وهو انه اذا استندب القليل في
 لم يكن ربه موازيا للكمه وكره مد الروح الى القفلة في النوم وغيره عند الالة
 اساءة في الادب **باب الاداء**
 اصعبه في ادائه به امر لا يرضى الله عنه وان لم يفعل فحين لا يرضى من سنن الاصلية
 وتستقبل بالسفاد من العلة لانه دعا الى الصلوة فصا وشبهها بها فلو راسه
 كسا وشمالا للصلوة والعلاج كذا في حديث بلال رضي الله عنه وان استند
 في صومعته فحسن بريدته اذا لم يستطع سنه الصلوة والعلاج وهو خويلد الراس
 كسا وشمالا مع بياض قد حصة لا يساع صومعته اما بعد طاحه فلا والتثويب صلوة
 الفجر في على الصلوة حتى على العلاج مرتين من الاداء ان الاقامة فحسن وهو السنن
 المحرث ذكره في سائر الصلوات واما احص الفجر فبما انما فصله لانه وقت

وفي رواية لمحمد
 احدهما في القواء
 الصبي الجنب ولا بأس بان
 طين رده القرآن لظلاله
 اذا استندب القليل في
 بالفرج طين رده القرآن لظلاله
 في الخلا وفي الاستدبار
 كذا في حديث بلال رضي الله عنه
 وان استند في صومعته فحسن
 بريدته اذا لم يستطع سنه
 الصلوة والعلاج وهو خويلد
 الراس كسا وشمالا مع بياض
 قد حصة لا يساع صومعته
 اما بعد طاحه فلا والتثويب
 صلوة الفجر في على الصلوة
 حتى على العلاج مرتين من
 الاداء ان الاقامة فحسن
 وهو السنن المحرث ذكره في
 سائر الصلوات واما احص
 الفجر فبما انما فصله لانه
 وقت

تسحب فيه النوم المباح حتى يلبس ما يستعمل في زيادة الاعلام وبقايتهم ولم يرعاه مسألها
اليوم باسم التوثيق في سائر الصلوات ليعرف الناس احوالهم قال ابو يوسف رحمه الله
لا يرى باسم ان يقول المودن للامر السلام عليك ايها الامر ورحمة الله وبركاته
في على الصلوة في على العلاج الصلاة بوجه الله لا يستعمل الامر المصالح المسلمين
وعلى هذا المعاني والمضي مودن ادن على غير وضوء واقام لا بعدد الحيات
ان بعدد ان لم بعد احراره وجملة ان الاقامة مكره مع المحدثين لما فيه من الفصل
من الاقامة والصلوة والادان مع الخيانة مكرهه ورواه واحله ومع الحديث فيه
رواه ان فعل احلك الروايتين يفرق وهو ان الادان سببه بالصلوة فسرطت الظاهر
عن اعطاء الحديث لم يسرط عن اخفها ولا في اعاده الادان الاقامة بسبب
الحديث لما قلنا وبسبب الخيانة رواه ان يرواه في رواه لا يعاد لما قلنا
والاسبب ان يعاد الادان دون الاقامة لان تكرار الادان مشروع دون تكرار
الاقامة وفيه ان لم بعد احراره يعني الصلوة لانه لو تكررها اجلا حارب الصلوة فاذا قصر
فيها ادنى ان يجوز المرأة اذا دنت احب ان يعاد لا بها لم تزد موتها لعدم
المشروع عنه فلم تودن اصلا وان رفعت فقد ارتكبت المحذور وترسل الادان في الخلاف
الاقامة به امر بلال رضي الله عنه وحلست الادان الاقامة الا في المغرب خاضعة
وقال ابو يوسف رحمه الله علمها الحليست المغرب ايضا حلسته حقه وقال الشافعي
رحمه الله فصل المغرب تركعت اعسا ويا سائر الصلوات ولها ان تاخر للمغرب
مكرهه لا بد من الفصل والحلقة الحقة هي التي تحق الفصل والوحدة رحمه الله تعالى
الصلوة في الحقة وهو تمام ساعة فصل قال في المغرب رايث اما حقه رحمه الله
يودع المغرب ونعم ولا حلست فهذا لما كان الاحق والافضل ان يكون المعنى هو المودن

في سائر الصلوات ليعرف الناس احوالهم قال ابو يوسف رحمه الله
لا يرى باسم ان يقول المودن للامر السلام عليك ايها الامر ورحمة الله وبركاته
في على الصلوة في على العلاج الصلاة بوجه الله لا يستعمل الامر المصالح المسلمين
وعلى هذا المعاني والمضي مودن ادن على غير وضوء واقام لا بعدد الحيات
ان بعدد ان لم بعد احراره وجملة ان الاقامة مكره مع المحدثين لما فيه من الفصل
من الاقامة والصلوة والادان مع الخيانة مكرهه ورواه واحله ومع الحديث فيه
رواه ان فعل احلك الروايتين يفرق وهو ان الادان سببه بالصلوة فسرطت الظاهر
عن اعطاء الحديث لم يسرط عن اخفها ولا في اعاده الادان الاقامة بسبب
الحديث لما قلنا وبسبب الخيانة رواه ان يرواه في رواه لا يعاد لما قلنا
والاسبب ان يعاد الادان دون الاقامة لان تكرار الادان مشروع دون تكرار
الاقامة وفيه ان لم بعد احراره يعني الصلوة لانه لو تكررها اجلا حارب الصلوة فاذا قصر
فيها ادنى ان يجوز المرأة اذا دنت احب ان يعاد لا بها لم تزد موتها لعدم
المشروع عنه فلم تودن اصلا وان رفعت فقد ارتكبت المحذور وترسل الادان في الخلاف
الاقامة به امر بلال رضي الله عنه وحلست الادان الاقامة الا في المغرب خاضعة
وقال ابو يوسف رحمه الله علمها الحليست المغرب ايضا حلسته حقه وقال الشافعي
رحمه الله فصل المغرب تركعت اعسا ويا سائر الصلوات ولها ان تاخر للمغرب
مكرهه لا بد من الفصل والحلقة الحقة هي التي تحق الفصل والوحدة رحمه الله تعالى
الصلوة في الحقة وهو تمام ساعة فصل قال في المغرب رايث اما حقه رحمه الله
يودع المغرب ونعم ولا حلست فهذا لما كان الاحق والافضل ان يكون المعنى هو المودن

في سائر الصلوات ليعرف الناس احوالهم قال ابو يوسف رحمه الله
لا يرى باسم ان يقول المودن للامر السلام عليك ايها الامر ورحمة الله وبركاته
في على الصلوة في على العلاج الصلاة بوجه الله لا يستعمل الامر المصالح المسلمين
وعلى هذا المعاني والمضي مودن ادن على غير وضوء واقام لا بعدد الحيات
ان بعدد ان لم بعد احراره وجملة ان الاقامة مكره مع المحدثين لما فيه من الفصل
من الاقامة والصلوة والادان مع الخيانة مكرهه ورواه واحله ومع الحديث فيه
رواه ان فعل احلك الروايتين يفرق وهو ان الادان سببه بالصلوة فسرطت الظاهر
عن اعطاء الحديث لم يسرط عن اخفها ولا في اعاده الادان الاقامة بسبب
الحديث لما قلنا وبسبب الخيانة رواه ان يرواه في رواه لا يعاد لما قلنا
والاسبب ان يعاد الادان دون الاقامة لان تكرار الادان مشروع دون تكرار
الاقامة وفيه ان لم بعد احراره يعني الصلوة لانه لو تكررها اجلا حارب الصلوة فاذا قصر
فيها ادنى ان يجوز المرأة اذا دنت احب ان يعاد لا بها لم تزد موتها لعدم
المشروع عنه فلم تودن اصلا وان رفعت فقد ارتكبت المحذور وترسل الادان في الخلاف
الاقامة به امر بلال رضي الله عنه وحلست الادان الاقامة الا في المغرب خاضعة
وقال ابو يوسف رحمه الله علمها الحليست المغرب ايضا حلسته حقه وقال الشافعي
رحمه الله فصل المغرب تركعت اعسا ويا سائر الصلوات ولها ان تاخر للمغرب
مكرهه لا بد من الفصل والحلقة الحقة هي التي تحق الفصل والوحدة رحمه الله تعالى
الصلوة في الحقة وهو تمام ساعة فصل قال في المغرب رايث اما حقه رحمه الله
يودع المغرب ونعم ولا حلست فهذا لما كان الاحق والافضل ان يكون المعنى هو المودن

وكل على منه او في سفر ليعرف ان اقامه يكره وخبره وان ترك الادان حله لا يكره
وان ترك الاقامة وحله يكره لان الادان شرع لاعلام العائدين ولا حاجة الى الجمع
شرعت لاعلام السروع في الصلوة وهم محتاجون اراد بالبيت المسمى الذي ليس له
مسجد في اما اذا كان له مسجد في فافضل ان يودن وتقيم وان يركبها لا يكره ما جاز
قال لا بأس ان يكون معلم الامام في المسجد سجوده في الطاق يكره ان يقوم في
وجهه لانه يشبه احدا في المكاتب الا ترى انه كرهه الا بعدد الدكان ومن يقوم
اما يكرهه الا بعدد مكان اعلى من القوم او اسفل منهم اذا كان وحده اما اذا كان بعض
القوم معه لم يكرهه من جرت العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار ولا بأس
ان يصلي الرجل الى ظهر رجل فاعده بخت روي ذلك عن بعض الصحابة وعليه
الجمع المسلمين ولا بأس ان يصلي من يديه يخطي او سيف معن لان المبركة لا
تكره على سباط فيه تضاد يروى لا يسجد على التضاد يروى لا يسجد على التضاد يروى
مكرهه لانه يشبه عبادة الصنم ولو قطع راسه لا بأس به لانه لا يعبد لاراس قطع
الرأس ان يخطي راسه خيط الخاط عليه حتى لا يبقى للرأس اثر اصلا اما اذا خيط
ماس الرأس الخيط فلا يعبر لان من الطيور ما هو منقطع ويكره ان يكون
قرب راسه في السقف او من يديه او يخطي تضاد يروى صورة معلقة حديث
صلوات الله عليه انا معاشر الملايكة لا ندخل بيتا فيه كلب وصورة وبيت
الملايكة من شر البيوت لكن هذا اذا كانت الصورة كبيرة اما اذا كانت صغيرة
لا يندرج الناطر لم يكره لما روي انه كان على حاتم ابن هزيرة رضي الله عنه
وعلى حاتم دال بال النبي صلى الله عليه وسلم صورة اسدين وبنهما صبي يلعبان
ولانه لا بعد بهذه الصفة كما لا يعبد لاراس ويكره التضاد يروى التوراة والتماثيل

في سائر الصلوات ليعرف الناس احوالهم قال ابو يوسف رحمه الله
لا يرى باسم ان يقول المودن للامر السلام عليك ايها الامر ورحمة الله وبركاته
في على الصلوة في على العلاج الصلاة بوجه الله لا يستعمل الامر المصالح المسلمين
وعلى هذا المعاني والمضي مودن ادن على غير وضوء واقام لا بعدد الحيات
ان بعدد ان لم بعد احراره وجملة ان الاقامة مكره مع المحدثين لما فيه من الفصل
من الاقامة والصلوة والادان مع الخيانة مكرهه ورواه واحله ومع الحديث فيه
رواه ان فعل احلك الروايتين يفرق وهو ان الادان سببه بالصلوة فسرطت الظاهر
عن اعطاء الحديث لم يسرط عن اخفها ولا في اعاده الادان الاقامة بسبب
الحديث لما قلنا وبسبب الخيانة رواه ان يرواه في رواه لا يعاد لما قلنا
والاسبب ان يعاد الادان دون الاقامة لان تكرار الادان مشروع دون تكرار
الاقامة وفيه ان لم بعد احراره يعني الصلوة لانه لو تكررها اجلا حارب الصلوة فاذا قصر
فيها ادنى ان يجوز المرأة اذا دنت احب ان يعاد لا بها لم تزد موتها لعدم
المشروع عنه فلم تودن اصلا وان رفعت فقد ارتكبت المحذور وترسل الادان في الخلاف
الاقامة به امر بلال رضي الله عنه وحلست الادان الاقامة الا في المغرب خاضعة
وقال ابو يوسف رحمه الله علمها الحليست المغرب ايضا حلسته حقه وقال الشافعي
رحمه الله فصل المغرب تركعت اعسا ويا سائر الصلوات ولها ان تاخر للمغرب
مكرهه لا بد من الفصل والحلقة الحقة هي التي تحق الفصل والوحدة رحمه الله تعالى
الصلوة في الحقة وهو تمام ساعة فصل قال في المغرب رايث اما حقه رحمه الله
يودع المغرب ونعم ولا حلست فهذا لما كان الاحق والافضل ان يكون المعنى هو المودن

في سائر الصلوات ليعرف الناس احوالهم قال ابو يوسف رحمه الله
لا يرى باسم ان يقول المودن للامر السلام عليك ايها الامر ورحمة الله وبركاته
في على الصلوة في على العلاج الصلاة بوجه الله لا يستعمل الامر المصالح المسلمين
وعلى هذا المعاني والمضي مودن ادن على غير وضوء واقام لا بعدد الحيات
ان بعدد ان لم بعد احراره وجملة ان الاقامة مكره مع المحدثين لما فيه من الفصل
من الاقامة والصلوة والادان مع الخيانة مكرهه ورواه واحله ومع الحديث فيه
رواه ان فعل احلك الروايتين يفرق وهو ان الادان سببه بالصلوة فسرطت الظاهر
عن اعطاء الحديث لم يسرط عن اخفها ولا في اعاده الادان الاقامة بسبب
الحديث لما قلنا وبسبب الخيانة رواه ان يرواه في رواه لا يعاد لما قلنا
والاسبب ان يعاد الادان دون الاقامة لان تكرار الادان مشروع دون تكرار
الاقامة وفيه ان لم بعد احراره يعني الصلوة لانه لو تكررها اجلا حارب الصلوة فاذا قصر
فيها ادنى ان يجوز المرأة اذا دنت احب ان يعاد لا بها لم تزد موتها لعدم
المشروع عنه فلم تودن اصلا وان رفعت فقد ارتكبت المحذور وترسل الادان في الخلاف
الاقامة به امر بلال رضي الله عنه وحلست الادان الاقامة الا في المغرب خاضعة
وقال ابو يوسف رحمه الله علمها الحليست المغرب ايضا حلسته حقه وقال الشافعي
رحمه الله فصل المغرب تركعت اعسا ويا سائر الصلوات ولها ان تاخر للمغرب
مكرهه لا بد من الفصل والحلقة الحقة هي التي تحق الفصل والوحدة رحمه الله تعالى
الصلوة في الحقة وهو تمام ساعة فصل قال في المغرب رايث اما حقه رحمه الله
يودع المغرب ونعم ولا حلست فهذا لما كان الاحق والافضل ان يكون المعنى هو المودن

حصان
ع

في الحقل والخصب والدموع
كان يمشي البريق المصطوري

لوحات و دلائل

وہی صاحبزادہ الوداد ہے
بہار ص ۱۰۲

والطاهر جامع الطهارة

اداء تكميل على الامام في الصلاة و

عليه المقتدي لا يسهل حصوله ولا يزال

منافع الارض

عنده أن كل كلمة استقلت على حرفين أحدهما من حروف الزوائد لا تقطع الصلوة مثل قوله
 أخواني تف وحروف الزوائد عشرة حمزة العلاء ديون قوله اليوم نقساه ولا يجوز
 عليه فإن الكلمة قد تبنى من الحروف الزوائد وذلك قاطع للصلوة كقوله أوه
 وإن فتح بعد راء فصار حرف فهو عفو وإن كان بعد عذ لم ينعى أن يفسد
 الصلوة عندهما وعلى من سار في عن أبي يوسف رحمه الله لا يفسد صلوته وحرف
 عطس يقال له وحرف في الصلوة بوجهين أحدهما يفسد صلوته لأنه كلام حديث معاوية
 بن الحكم السلمي رضي الله عنه أنه سمعت الجاهليين خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما فرغ النبي عليه السلام من صلوته دعاه وقال إن صلوتنا هذه لا تصلي فيها شيء
 من كلام الناس إمامي للتسبيح والحمد والتهليل وإذا استقم ففتح عليه الصلاة
 في صلوته يريد به أن المستقم ليس في الصلوة والفتح في الصلوة أو المستقم ليس
 صلوه الفاع قد فسد صلوته لأنه جوابه كان كلاماً قاطعاً للصلوة وذكر
 في كتاب الصلوة بشرط لفساد الصلوة الفتح مكرراً ولم يستترط هنا وكف على
 الإمام لم يكن كلاماً مفسداً للصلوة التي عليه السلام إذا استطاع الإمام فاطمه رضي
 الله عنها صلى الله عليه وسلم هكدي لكن هذا إذا كان فيه إصلاح صلوته بأن أجزأ الإمام
 ولم ينقل إلى أبيه أخرى أما إذا لم يكن كذلك فالواحد يفسد صلوة الفاع ولو أحل الإمام
 بقوله يفسد صلوة الفاع ولو أجاز المصلح رجلاً لا اله الا الله فهذا كلام مفسد
 للصلوة وهو قول محمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله لا يفسد صلوته وهذا
 أراد جوابه وإن أراد إعلانه أنه في الصلوة لم يفسد إلا خلاف لأبي يوسف رحمه الله
 أن هذا ثابته ولا يتغير بعزيمته ولهما أنه خرج جواباً في محله وهو محتمل
 أن يكون جواباً بقصده كلاماً في الكلام قاطعاً للصلوة وصار هذا محتملاً قوله أنا لله

اعتماد
نحو العجوة

و قال الخمد لله
 لونه لصول علم من
 طس الخمد امن من
 سوس من اللوجر والعلم
 بل وح الاذن والشان
 اليس والمالت وح
 زهد ادا اكارني
 وه اما حاج النصار
 شمس حيا
 لا مسي

استغفار محاربه
استغفار لا ستر
مع الاستغفار

وتم في سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ١٨١٥ م
في مدينة القاهرة بمصر

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ولقد سمعنا الملمة في

وَمِنْ عِلْمِهِ الْعَجَبُ

في السفر تقرا نفاحه الكتاب واني سورة شيت لان النبي عليه السلام قرأ في صلو
في السفر تقرا نفاحه الكتاب والمعدن هذا حاله الفروقه اما في حاله الاخيار وهو
نوا اثنين السفر تقرا في المخرج سورة البروج والنسفت في الظهر مثل ذلك في
العصر والعشاء في ذلك في المغرب بقصار جدا واما في الظهر في المخرج الركعتين
او خمسين في صلو فالحق الكتاب في رده الحسن من سنين الى مائة ويجوز ذلك في الانبار
وفي الظهر مثل ذلك في الاصل ورويه اما النسوية فلم يثبت ابن سعد الخزاز ان
النبي عليه السلام كان يقرأ في الظهر الم تقرأ السجدة ولا يقرأ سبعة الركعت
فوجب ان يستوي في قراءته في العصر والعشاء بقراهما باو بساط المفصل
ببصير المقصود لما روي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري
ان اقرأ في صلو العشر والظهر بطول المفصل في العصر والعشاء باو بساط المفصل في
المغرب بقصار المفصل والمقادير لا تعرف الا بما عاين في المروى عنه كما لم يروى
عن النبي عليه السلام وهذا كله في الاختيار اما في حاله الصروره فقرأ مقدار ما لا يعرف الوقت
ويطول الركعة الاولى من المخرج على الثانية ليندبر الناس الجماعة لان ذلك الوقت وقت نوم
وغفلة وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد رحمه الله لخبره اني قتاده مرثوعا انه
كان يقرأ بعد اتي حسنة واني يوسف رحمه الله عليهما لا يورد الانبار بالنسوية
ولم يرد الا الدعاء الى التطويل رجل قرأ في العشاء الاولى ليس سورة هود ولم يقرأ
نفاحه الكتاب لم يقرأ نفاحه الكتاب في الاخر من قضا لانه محل الاداء فلا يكون
محل القضاء وان قرأ في الاول ليس نفاحه الكتاب ولم يزد عليها قرأ في الاخر من نفاحه
سورة وذكر في الاصل ومالا اجب ان يقرأ في الاخر من ما ذكر في الاصل يرد على
انه ليس بواجب وذكره ما دل على الوجوب وزاد عليه ايضا قوله وجهه وقال ابو يوسف

والصلاة في السفر تقرا نفاحه الكتاب والمعدن هذا حاله الفروقه اما في حاله الاخيار وهو
نوا اثنين السفر تقرا في المخرج سورة البروج والنسفت في الظهر مثل ذلك في
العصر والعشاء في ذلك في المغرب بقصار جدا واما في الظهر في المخرج الركعتين
او خمسين في صلو فالحق الكتاب في رده الحسن من سنين الى مائة ويجوز ذلك في الانبار
وفي الظهر مثل ذلك في الاصل ورويه اما النسوية فلم يثبت ابن سعد الخزاز ان
النبي عليه السلام كان يقرأ في الظهر الم تقرأ السجدة ولا يقرأ سبعة الركعت
فوجب ان يستوي في قراءته في العصر والعشاء بقراهما باو بساط المفصل
ببصير المقصود لما روي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري
ان اقرأ في صلو العشر والظهر بطول المفصل في العصر والعشاء باو بساط المفصل في
المغرب بقصار المفصل والمقادير لا تعرف الا بما عاين في المروى عنه كما لم يروى
عن النبي عليه السلام وهذا كله في الاختيار اما في حاله الصروره فقرأ مقدار ما لا يعرف الوقت
ويطول الركعة الاولى من المخرج على الثانية ليندبر الناس الجماعة لان ذلك الوقت وقت نوم
وغفلة وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد رحمه الله لخبره اني قتاده مرثوعا انه
كان يقرأ بعد اتي حسنة واني يوسف رحمه الله عليهما لا يورد الانبار بالنسوية
ولم يرد الا الدعاء الى التطويل رجل قرأ في العشاء الاولى ليس سورة هود ولم يقرأ
نفاحه الكتاب لم يقرأ نفاحه الكتاب في الاخر من قضا لانه محل الاداء فلا يكون
محل القضاء وان قرأ في الاول ليس نفاحه الكتاب ولم يزد عليها قرأ في الاخر من نفاحه
سورة وذكر في الاصل ومالا اجب ان يقرأ في الاخر من ما ذكر في الاصل يرد على
انه ليس بواجب وذكره ما دل على الوجوب وزاد عليه ايضا قوله وجهه وقال ابو يوسف

لا يفي السورة ايضا قوله وجهه منهم من صرّفه الى السورة وحدها والصحة انه يفرق
اليها حتى لا يورد الى امر غير مشروع وهو الجمع بين الجهر والمخافه في ركعة واحدة
رجل فاسه العشاء صلاها بعد طلوع الشمس وان كان فيها جهر وان كان حلة خات
حتمًا وقال بعض المساجد تختار بين الجهر والمخافه والجهر افضل كما في الوقت الاول
لان قسمة الجهر احد الشيتين اما الجماعة واما الوقت كمن حق الجماعة جهر وفي حق
في الوقت لغيره اختلعا في جهر الجهر والمخافه قال الكرخي رحمه الله ادى الجهر ان
يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وادى المخافه لحصل الحروف وقال النقة ابو
جعفر الفندي ادى والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عليهما ادى الجهر
ان يسمع غيره وادى المخافه ان يسمع نفسه الا لما في واحد من ذلك جميعه وليس
بقراءه وهو المختار ويقتضى على هذا الاستثناء المعلم امام قرا من المصنف فصوله
فاسله وقال ابو يوسف رحمه الله عليهما هي نامة وبكره لانه عبادته انضافت
الى عبادته اخرى فكان اقر بالهه اما الكراهة فلامه يشبه صنيع اليهود والصارك البيلد في الامام
ولا يحسنه رحمه الله وهناك محل احدهما انه عمل كثير ليس من اعمال الصلوة وهو محل
المصنف وتعليق الادراك والنظر منه حتى لو كان موضوعا عن يده وهو لا محل ولا
يقلب يده وعلى هذا القول اقل المومنون من الجهر ابصر والثاني انه تعلم من المصنف
وهو ليس من اعمال الصلوة وهذا الوجه المشهور من هذه الفصول كلها قال خواهر زاده
وهو الطاهر من الجهر على قوله ولو نظرت في كتاب من النقة وفيهم لم تفصل صلواته
بالاجماع خلافا لما لو حلف ان لا يقرأ كتاب فلا يظفر فيه وفيهم حلت عند محمد
حلافه في يوسف رحمه الله وبكره ان يقرأ في شيء من الصلوة لان الصلوة
هجر الباقي اتمى صلى بقدم امين ونقوم قاربين فصولهم فاسله في قال ابو يوسف

والصلاة في السفر تقرا نفاحه الكتاب والمعدن هذا حاله الفروقه اما في حاله الاخيار وهو
نوا اثنين السفر تقرا في المخرج سورة البروج والنسفت في الظهر مثل ذلك في
العصر والعشاء في ذلك في المغرب بقصار جدا واما في الظهر في المخرج الركعتين
او خمسين في صلو فالحق الكتاب في رده الحسن من سنين الى مائة ويجوز ذلك في الانبار
وفي الظهر مثل ذلك في الاصل ورويه اما النسوية فلم يثبت ابن سعد الخزاز ان
النبي عليه السلام كان يقرأ في الظهر الم تقرأ السجدة ولا يقرأ سبعة الركعت
فوجب ان يستوي في قراءته في العصر والعشاء بقراهما باو بساط المفصل
ببصير المقصود لما روي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري
ان اقرأ في صلو العشر والظهر بطول المفصل في العصر والعشاء باو بساط المفصل في
المغرب بقصار المفصل والمقادير لا تعرف الا بما عاين في المروى عنه كما لم يروى
عن النبي عليه السلام وهذا كله في الاختيار اما في حاله الصروره فقرأ مقدار ما لا يعرف الوقت
ويطول الركعة الاولى من المخرج على الثانية ليندبر الناس الجماعة لان ذلك الوقت وقت نوم
وغفلة وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد رحمه الله لخبره اني قتاده مرثوعا انه
كان يقرأ بعد اتي حسنة واني يوسف رحمه الله عليهما لا يورد الانبار بالنسوية
ولم يرد الا الدعاء الى التطويل رجل قرأ في العشاء الاولى ليس سورة هود ولم يقرأ
نفاحه الكتاب لم يقرأ نفاحه الكتاب في الاخر من قضا لانه محل الاداء فلا يكون
محل القضاء وان قرأ في الاول ليس نفاحه الكتاب ولم يزد عليها قرأ في الاخر من نفاحه
سورة وذكر في الاصل ومالا اجب ان يقرأ في الاخر من ما ذكر في الاصل يرد على
انه ليس بواجب وذكره ما دل على الوجوب وزاد عليه ايضا قوله وجهه وقال ابو يوسف

الصلوة بعصمهم فقرأوا قالوا بان القول عمل فليس والركون عمل كبر وهذا الفرق يسكل
بالورع ووضع على السرج وعلم لم يس وان لم يوجده منه العمل اصابه الفرق الصحيح
ان احرام الركوع بعد ركوع الركوع والسجدة لانه لو لم يوجده على الركوع وان
ادعى وان ركع وسجد ايضا فاما احرام السجدة لانه لو لم يوجده على الركوع والسجدة
لا يجوز ان يستقل فلا يقد على ترك ما وجب عليه بعد ركوع وحل على يقوم ركعة ثم دخل
معها وحل فاحثت الامام فقدم هذا الرجل فقامت صلوة الامام ثم ذهبت او احدث
متعملا او تكلم او خرج من المسجد فسلت صلوته وصلوة القوم تامة لان ما بعدها
في حيزه وحل في خلال الصلوة وفي حيزهم وحل بعد الفراغ عن الاركان القرائن
فان لم يحدث الامام وحدث قد التفتهم فذهب او احدث متعملا فسلت صلوة
الذي لم يدرك اول الصلوة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليها لا يفسد وان تكلم
الامام او خرج من المسجد لم يفسد في قولهم جميعا لهما ان هذا العارض لم يؤثر
في فساد صلوة المسبوق اذ في حيزه رحمه الله انه ان ذكر في حق الامام لكنه حاز
لغيبته عن البناء ولم يزل المسبوق لحاحته الى البناء ما دام سجدة الصلاة

وحل قرا اية السجدة خلف الامام فسمع الامام والقوم ليس عليهم ان يسجدوا اما
داموا في الصلوة بالاجماع وكذا اذا قرأوا بعد ان سجدة وان يوسد رحمه الله
وقال محمد رحمه الله يسجد الكل بعد الفراغ لانه ثم السبب وقال المان والمان
الوجوب حصل من محذور ولا يعتبر حكمه خلاف الحب والخاص لهما منهان
فان سمعها وحل ليس معهم في الصلوة ذكر في نوادر ابن سليمان انه يلزمه
ان قيل انه لو لم يجل رحمه الله دليل كان قول الكل فالحجرت في حقهم فلا يدرهم
ان قراها وحل ليس معهم في الصلوة فسمع الامام والقوم يعلمهم ان يسجدوا

والظاهر ان الصلاة تامة وان كان ركعة واحدة
والظاهر ان الصلاة تامة وان كان ركعة واحدة

الامام تخلص من المندى سبب الوجوب حصل من محذور ولا يعتبر حكمه خلاف الحب والخاص لهما منهان
فان سمعها وحل ليس معهم في الصلوة ذكر في نوادر ابن سليمان انه يلزمه
ان قيل انه لو لم يجل رحمه الله دليل كان قول الكل فالحجرت في حقهم فلا يدرهم
ان قراها وحل ليس معهم في الصلوة فسمع الامام والقوم يعلمهم ان يسجدوا

والظاهر ان الصلاة تامة وان كان ركعة واحدة

اذ افرغوا الى السبب قد صرح والمائة قد وركب ولو سجدوها في صلواتهم لم يجرهم ولم
يفسد صلواتهم واعادوها بعد الفراغ ليعلموا ان لا يفسد صلواتهم فلا توكي في الصلوة
وعدم القياس فلان السجدة من افعال الصلوة كالسجدة الثالثة وذكر المصنف ان
انه ذكر في النوادر انه تفسد من ساجد من قال ذلك قياس وهو قول محمد رحمه الله وهذا
استحسان وهو قول ابي حنيفة في سبب رحمه الله عليهما والصحيح ما ذكرنا وان
قراها الامام فسمعها ليس معهم في الصلوة ان لم يدخل في صلوة الامام سجدوا لوجود
السبب وان دخل فيها بعد ما سجد الامام لم يكن عليه ان يسجد لانه اصابته بركعة
بادر ان تلك الركعة مع الامام وان دخل فيها قبل ان يسجد الامام سجدوا مع الامام
لانها لم تفسد بركعة من قبل نفسه الادام مع الامام وكل سجدة وجبت في الصلوة فلم
يسجد فيها لا تقضيها بعد ذلك لانها صلواته والسجدة واجبة عندنا لان ايات السجدة
كلها لله على الوجوب وحل قرا اية السجدة فقرأها في مجلسه فليس عليه
ان يسجد هاد ان قراها فلم يسجد هاد في قراها ثانيا في مجلسه فعليه سجدة واحدة وان
قراها في سجدة هامة ذهب رجع فقرأها في سجدة هامة وان لم يسجد الاولى حتى ذهب فقرأها في سجدة هامة
ورجع فقرأها في سجدة هامة لان الشرع جعل التلاوة ان المتكررة المتعددة حقيقة من ركعتين او ركعة واحدة
متحدة حكما عرف ذلك حديث ابن عبد الرحمن السلمي رضي الله عنه انه كان يعلم في سجدة واحدة
الحسن والحسين رضي الله عنهما وكان لا يسجد للمكررة في المجلس الاسجد واحدة واليهما
والاحمى ذلك على علي رضي الله عنه ولم ينكر عليه ولم يامر به بالتمكيد لكن الماحضون عندنا
عندنا عندنا مكان الاتحاد وهو اتحاد المجلس وان تبدل المجلس فلا مكان ولا يتحد حتى او حب بعض المشايخ
وكذا ان تبدل مجلس الثاني من الساجد سكره وهو قول علي الساجد لان الحكم يضاف
الى السبب هكذا ذكرهم الامام البيهقي في شرح الحاشية الصغيرة وذكر القاضي

امامهم الخواص
الظاهر ان الصلاة تامة وان كان ركعة واحدة

الظاهر ان الصلاة تامة وان كان ركعة واحدة

والظاهر ان الصلاة تامة وان كان ركعة واحدة

المنتت الى السجحات شرح مختصر الفيا لوك انه لا يسكر الوجوب على السامع لان سبب الوجوب
تحققه هو السماع ومكان السماع متغير وهذا هو الاصح وعليه الفتوى كونه لا يسجد على السماع
دون السماع بالسمع انما على قول الاستصحاب ولا يسجد على السماع لان السماع لا يثبت على
قول لا يسجد على السماع فلا ضرورة ان يثبت التوبة وان ثبت الخطا في حق التالى ولا يثبت ذلك
في غيره واما على قول القاضي فلا ضرورة ان يسجد السامع ومكان السماع متغير في
قوله التور يسجد الوجوب لان المجلس مجلس التلاوة في حق الذي لا على غرض
انفسه الى غرض اخر اختلف المسامع والاصح هو الاجاب وكذلك لا يسجد على هذا ويكره ان
يقرا السورة في صلوة او غيرها ويبدأ آية السجدة لانه يصير كالغبار منها ولا بأس
بقراءة آية السجدة وترك ما يسوؤها لكن لا يستحب ذلك لما فيه من وهم الفضل فاذا فهم بها
آية او آيتين زال الوهم ما السجدة راجع الى السجدة وتعدى الراحه

هذا هو الوجه
والاصح هو الاجاب
ولا بأس بذلك

والاصح هو الاجاب
ولا بأس بذلك

هذا هو الوجه
والاصح هو الاجاب

فانه لو افسد لا تصاعليه عند ما خلا الزفر رحمه الله وبتى على هذا هو ارقا عند الينا نحن
بالصبيان الزاويان والسنن المطلقة والنقل بالمشايخ الاصح وهو ممنون في المقتدى
وان لم يكن ممنون في الامام وقاسوا بهذه المسئلة وقالوا مشايخنا الاصح الا قبله في الزاويان
والسنن المطلقة بلا خلاف من اصحابنا رحمه الله في النقل المطلق كذلك عند ابو يوسف رحمه الله
وعند محمد رحمه الله في قولنا مشايخنا ان ما يوسف رحمه الله انما صح الا قبله في مسئلة المقتدون
لانه حوالا ما سقط من صفة التزوم من صلوة الامام بعارض من بعد ما في حق المقتدى وهذا
انما سقط هذا الوقت من الصلوة بامر اصلي وهو الصبي وليس بعارض ولا يجوز عدم ما في حق المقتدى
ولا يتحمل حالهما صبي المقتدى معترضا خلف المسفل ولا يصح الا قبله ومحمد رحمه الله صح اسداء
الصلوة عن مهمونه ثم يصح الا قبله ولا يصح هذا في الزاويان والسنن المطلقة لانها لم تسرع
غير مهمونه ولا يصح ادائها الا كما شرعت وهذا الفرق لا يتضح لان النقل غير مهمون غير سرج
فكان قول ابو يوسف رحمه الله هو المختار وان يصح الا قبله في النقل الصامح يستحق في اخر
صلوته ثم يسلم ثم ياتي بالدعاء بعد العشاء الثاني عند الكرخي وهو المختار عند المحققين
لان موضع الدعاء اخر الصلوة ولتنتهي الصلوة الى اخرها الا بعد سجود السهو والعودة
الاخيرة في الصلوة التي هي من ذات الاربع فوض السجدة فيها واحدا والعودة الاولى
واحده والتشهد فيها ايضا واحده عند بعضهم وهو المختار وقال القاضي الامام ابو جعفر
الاسنن شني قوله تشهد فيها سبعة وهذا اقيس لان العودة الاخيرة لما كانت في نفسه
كانت القراءة فيها واحده والتقدمة الاولى لما كانت واحده والقراءة عند كون فيها
سبعة لكن هذا خلاف هذه الرواية لان محمد رحمه الله اوجب سجودا اسهرا وترك تشهد
ساجدا ولا تصور الترك الا في العودة الاولى ولا في سجود السهو هي واحدة الا بترك
الواحدة كذا هو ابرعمة في التظهير فلكذلك الحصر والعسا الا ان بينهما فرق في

هذا هو الوجه
والاصح هو الاجاب

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

Copy

وهو انه نصف الخامسة السادسة في الظهر والعشاء في العصر هل نصفه لا
لانه نصف مسدود العصر والتعل بعد العصر مكرره الا ان هتئا ما ذكرى عن محمد رحمه الله
انه قال لا بأس به حتى يتم التعل لان التعل بعد العصر مكرره اذا قصده اما اذا وقع منه
عن قصد فلا لانه لا يحسن الا على احتار وهذا اذا تعد على راس الراية قد راسه وان
لم يتعد على الراية حتى قام الى الخامسة ان لم تغد الخامسة بالسجود يعود وان قد
السجود بعد صلوته لكن عند اني يوسف رحمه الله كما وضع الحنفية على الارض وعند محمد
رحمه الله كما ربح وكره الخلاف فظهرهما اذا سبعة الخرج في هذه السجدة حارت
صلوته عند محمد رحمه الله لان كام السجدة عيده بالربوب ومع الخرج لا يحق الربوب فلا يتم
السجدة فسطر في نفسها كانه لم يسجد متى طلب الفرضية انقلب لكل بلا عند اني
حسبه وان يوسف رحمه الله عليها وعند محمد رحمه الله بطل اصله حتى لم اقله السجدة
مع عندهما خلافا لمحمد ساعلى ان قصده الصلوة مني فسدت هل سبى الحرمه عندهما سعي في
حق الطوع وعند محمد رحمه الله لا سعي اصلا وهذه مستخرجه من مسله ذكرها في كتاب
الصلوة في باب الجمعة ان يصل للجمعة اذا خرج وقتها وهو وقت الظهر من تمام الجمعة فحق
بعض طهارته عند اني حسبه وان يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا دلنا ذلك على
انه لم ينعقد عندهما خلافا لمحمد ولو اقلد به انسان هذه الخامسة لم اسد هالا يصور
فصا الفعل عند محمد رحمه الله لما مر ان المحرم لم ينعقد عندهما نقض يستلان الكل اثار
فلا عندهما من الاسد خلاف الفصل الادري حتى ركن عند اني يوسف رحمه الله لانه انما
شرع في فعله ركن بعد الفراج من الفرضية وهنا في احكام الست شرع لانه سري بعد
من الفرضية الى التعلية على قول اني يوسف رحمه الله والامام اسد لا حصا عليه
لانه طاعة الكل وطاعة ركن تلو عا فيها متهما سجد للسهوكم اراد ان يني

منه ما لم ينعقد
في السجدة
في الصلاة
في الجمعة
في الفرضية
في الطوع
في المحرم
في النكاح
في الطهارة
في النجاسة
في الحيض
في النفاس
في الجنابة
في الاستنجاء
في الاستبراء
في النكاح
في الطهارة
في النجاسة
في الحيض
في النفاس
في الجنابة
في الاستنجاء
في الاستبراء

في الصلاة
في الجمعة
في الفرضية
في الطوع
في المحرم
في النكاح
في الطهارة
في النجاسة
في الحيض
في النفاس
في الجنابة
في الاستنجاء
في الاستبراء

احد من لم ينزل في عتاق وسط الصلوة ولو نزل حار لان الحرمه باقته وهو سجد عليه
محمد بن السهو قد خال صلوته بعد التسليم فان سجد الامام كان اخلا ولا
عند اني حسبه وان يوسف رحمه الله عليها وعند محمد رحمه الله كان اخلا سجد
الامام او لم يسجد اصله ان سلام من عليه السهو لخرجه عن حرمه الصلوة على سبيل
التوقف عندهما لانه سلام عمدا للحاجة تدفع بالتوقف وعند محمد رحمه الله
لخرجه لانه لو اخرج به لا يمكنه اقامه الواجب وحل سلم يديه قطع الصلوة وعليه
السهو فعليه ان يسجد للسهو لان فيه القطع باطله عندهم لانها حصلت بمبدل المشروع
ويؤى بالسلامة الاولى من عن كسبه من الرجال النساء الحفظه عن سواه مثل
ذلك وهذا في الرمن الاول اما في زماننا لا يؤى الا الرجال الحوطه الحضور لان جماع
النساء صارت مفسوخة ومسلة الكتاب حق المعصية وان كان منفردا يؤى الحوطه
لا غير اما الامام هل يؤى لم يذكر انه هل يؤام لامن المتأخرين من راي شرح
هذا الكتاب لا يؤى لانه يشترى اليهم بالسلام والخبر والله في ذكرهم
في شرح المعسوط انه يؤى ثم اخبروا اقال بعضهم يؤى بالسلامة الاولى لا غير
وقال بعضهم يؤى بالسلامة من هذا الوجه ثم قدم هياضي ادم في الزكر على الحوطه
واخرى كتاب الصلوة من الاصل وهذا لا يدل على تفصيل المقدم على المؤخر لان
الجميع المطلق اخبر اهل القبلة فيه قالت المعتزلة لعنهم الله حمله الملايكه
افضل من حمله بنى ادم وقال بعض اهل السنة حمله بنى ادم افضل من حمله الملايكه
عدنا ان خواص بنى ادم وهم المرسلون افضل من حمله الملايكه وعوام بنى ادم
وهم الاتعا افضل من عوام الملايكه وخواص الملايكه افضل من عوام بنى ادم وهو
المختار وان كان الامام في جانب الامن والاسبير واهلهم وان كان خذاه لم

في الصلاة
في الجمعة
في الفرضية
في الطوع
في المحرم
في النكاح
في الطهارة
في النجاسة
في الحيض
في النفاس
في الجنابة
في الاستنجاء
في الاستبراء

ذكر في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن رجل صلى ركعتين
 رحمه الله نواه فيهما صليهما وروى الحسن بن زياد عن ابي جعفر رحمه الله عليه مثل
 قول محمد رحمه الله ان من لم يركع في صلاة يومه لم يركع في صلواته
 او قل صلى صلوة دخل وقتها لم يركع في صلاة يومه ولم يركع في صلواته
 التي بدايتها وهذا مذهبنا على ان الركعتين الصلوة المكتوبة من عندنا وعند السني
 رحمه الله سنة لان كل واحد من الفريقين اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغیره ولما حدثت
 ان عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن صلوة او نسيتها فليكن
 الادوم مع الامام فليصل التي هو معها ثم يعفي الى ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام
 والحديث المعروف وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيتها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 او كره الغواب خيرا عن ان الوت عن الوت وحده الكثرة ان تزيد على يوم وليلة
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 وهذا اذا كانت الغواب حادثة اما اذا كانت فدية فان كان
 على الرجل صلوات فاسه فقديم على صبيحة واشتعل اذا الصلوات في مواضعها قبل
 ان يعفي تلك الغواب فرك صلوة ثم صلى صلوة اخرى وهو ذكر هذه المتروكة للخدمة
 اصلها الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 ليس اولى من الاشتغال بتلك الغواب والاستعمال بالكل يقول الوقت عن وقتها
 وقال بعضهم لا خيرة وهو الصحيح فليصل الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 انها من كم الغواب الحدية كما تسقط الركعتين في الاداء تسقط في المصاحف ان
 من ترك صلوة شهره في نسيان فرائضه ليس عليها هكدي لان الغواب لما سقط

في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن رجل صلى ركعتين
 رحمه الله نواه فيهما صليهما وروى الحسن بن زياد عن ابي جعفر رحمه الله عليه مثل
 قول محمد رحمه الله ان من لم يركع في صلاة يومه لم يركع في صلواته
 او قل صلى صلوة دخل وقتها لم يركع في صلاة يومه ولم يركع في صلواته
 التي بدايتها وهذا مذهبنا على ان الركعتين الصلوة المكتوبة من عندنا وعند السني
 رحمه الله سنة لان كل واحد من الفريقين اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغیره ولما حدثت
 ان عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن صلوة او نسيتها فليكن
 الادوم مع الامام فليصل التي هو معها ثم يعفي الى ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام
 والحديث المعروف وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيتها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 او كره الغواب خيرا عن ان الوت عن الوت وحده الكثرة ان تزيد على يوم وليلة
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 وهذا اذا كانت الغواب حادثة اما اذا كانت فدية فان كان
 على الرجل صلوات فاسه فقديم على صبيحة واشتعل اذا الصلوات في مواضعها قبل
 ان يعفي تلك الغواب فرك صلوة ثم صلى صلوة اخرى وهو ذكر هذه المتروكة للخدمة
 اصلها الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 ليس اولى من الاشتغال بتلك الغواب والاستعمال بالكل يقول الوقت عن وقتها
 وقال بعضهم لا خيرة وهو الصحيح فليصل الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 انها من كم الغواب الحدية كما تسقط الركعتين في الاداء تسقط في المصاحف ان
 من ترك صلوة شهره في نسيان فرائضه ليس عليها هكدي لان الغواب لما سقط

في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن رجل صلى ركعتين
 رحمه الله نواه فيهما صليهما وروى الحسن بن زياد عن ابي جعفر رحمه الله عليه مثل
 قول محمد رحمه الله ان من لم يركع في صلاة يومه لم يركع في صلواته
 او قل صلى صلوة دخل وقتها لم يركع في صلاة يومه ولم يركع في صلواته
 التي بدايتها وهذا مذهبنا على ان الركعتين الصلوة المكتوبة من عندنا وعند السني
 رحمه الله سنة لان كل واحد من الفريقين اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغیره ولما حدثت
 ان عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن صلوة او نسيتها فليكن
 الادوم مع الامام فليصل التي هو معها ثم يعفي الى ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام
 والحديث المعروف وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيتها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 او كره الغواب خيرا عن ان الوت عن الوت وحده الكثرة ان تزيد على يوم وليلة
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 وهذا اذا كانت الغواب حادثة اما اذا كانت فدية فان كان
 على الرجل صلوات فاسه فقديم على صبيحة واشتعل اذا الصلوات في مواضعها قبل
 ان يعفي تلك الغواب فرك صلوة ثم صلى صلوة اخرى وهو ذكر هذه المتروكة للخدمة
 اصلها الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 ليس اولى من الاشتغال بتلك الغواب والاستعمال بالكل يقول الوقت عن وقتها
 وقال بعضهم لا خيرة وهو الصحيح فليصل الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 انها من كم الغواب الحدية كما تسقط الركعتين في الاداء تسقط في المصاحف ان
 من ترك صلوة شهره في نسيان فرائضه ليس عليها هكدي لان الغواب لما سقط

الترتيب اغيارها فلا تسقط في نفسها كان اولى وروى ابن جماعة عن محمد بن رحمه الله في رجل
 ترك صلوة يومه صلى من الغد مع كل صلوة صلوة بالغواب كلها صحيحة قد عفا او غيرها
 واما الركعة ان قلنا ما هي فاسه كلها لانه متى صلى اصابته القاسم سادسه الا
 انه اذا صلى فاسه بعد عايد خمساً لا يزال هكذا ولا يعود الى الحوار اما اذا احرها ما
 فاسه كلها الا العشا الاخرة لانه كلما صلى فاسه عادن الغواب بعبارة سيد الوصية
 الا العشا الاخرة لانه صلواتها قد صلى جميع ما عليه عند تصاريك الناس في كل صلوة
 وهو ذكر انه لم يصل الظهر ما يسه الا ان يكون اخر الوقت لكن اذا سدت العرضه
 لا سطر اصل الصلوة عند ان جسدته واني يوسف رحمه الله عليها وعند محمد رحمه الله
 سطر ثم عند ان جسدته رحمه الله في صفة العصر بفساد الوقت فاحتمى في صلواته
 ست صلوات او اكثر ولم يعد الظهر انقلب الى حار اذ ان اعاد الظهر قبل ان يصلي
 فعله ان بعد العصر وما بعد ما قبل ان يصلي سدا عند ما بفساد ابا ان لا حوار
 بها حال وان صلى الفجر وهو ذكر انه لم يوتر ما يسه عند ان جسدته الله الا ان
 يكون اخر الوقت وما لا يوتر سدة محمد رحمه الله عليها هو ما نزل على الوتر واحب
 عند ان جسدته رحمه الله وعندهما سنة ثم عن ابي جعفر رحمه الله في الترتيب روي
 في رواية قال الركعة في رواية قال سنة في رواية قال احب الصحيح انه اذا ركع
 فركعه اي عملا من اعتقاد او تاديل قوله سنة اي ثبت وجوبه بالسنة لهما انه ظهر
 فيه ايات السنن بان اذان لها ولا اقامة ولا حرامه في عامة السنة الا في هذه
 ولا في سنة رحمه الله ما روي خارجة بن جعفر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال ان الله تعالى زادكم صلاة على صلواتكم الخمس خيراً من خمس النعم الاوه التي
 واما يتصور الزيادة على المقدرات ولا يسهروا على التوافل يا

في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن رجل صلى ركعتين
 رحمه الله نواه فيهما صليهما وروى الحسن بن زياد عن ابي جعفر رحمه الله عليه مثل
 قول محمد رحمه الله ان من لم يركع في صلاة يومه لم يركع في صلواته
 او قل صلى صلوة دخل وقتها لم يركع في صلاة يومه ولم يركع في صلواته
 التي بدايتها وهذا مذهبنا على ان الركعتين الصلوة المكتوبة من عندنا وعند السني
 رحمه الله سنة لان كل واحد من الفريقين اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغیره ولما حدثت
 ان عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن صلوة او نسيتها فليكن
 الادوم مع الامام فليصل التي هو معها ثم يعفي الى ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام
 والحديث المعروف وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيتها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 او كره الغواب خيرا عن ان الوت عن الوت وحده الكثرة ان تزيد على يوم وليلة
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 وهذا اذا كانت الغواب حادثة اما اذا كانت فدية فان كان
 على الرجل صلوات فاسه فقديم على صبيحة واشتعل اذا الصلوات في مواضعها قبل
 ان يعفي تلك الغواب فرك صلوة ثم صلى صلوة اخرى وهو ذكر هذه المتروكة للخدمة
 اصلها الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 ليس اولى من الاشتغال بتلك الغواب والاستعمال بالكل يقول الوقت عن وقتها
 وقال بعضهم لا خيرة وهو الصحيح فليصل الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 انها من كم الغواب الحدية كما تسقط الركعتين في الاداء تسقط في المصاحف ان
 من ترك صلوة شهره في نسيان فرائضه ليس عليها هكدي لان الغواب لما سقط

في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن رجل صلى ركعتين
 رحمه الله نواه فيهما صليهما وروى الحسن بن زياد عن ابي جعفر رحمه الله عليه مثل
 قول محمد رحمه الله ان من لم يركع في صلاة يومه لم يركع في صلواته
 او قل صلى صلوة دخل وقتها لم يركع في صلاة يومه ولم يركع في صلواته
 التي بدايتها وهذا مذهبنا على ان الركعتين الصلوة المكتوبة من عندنا وعند السني
 رحمه الله سنة لان كل واحد من الفريقين اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغیره ولما حدثت
 ان عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن صلوة او نسيتها فليكن
 الادوم مع الامام فليصل التي هو معها ثم يعفي الى ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام
 والحديث المعروف وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيتها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 او كره الغواب خيرا عن ان الوت عن الوت وحده الكثرة ان تزيد على يوم وليلة
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك قبيح ثم هذا الذي سطر بعد النسيان وصلى
 وهذا اذا كانت الغواب حادثة اما اذا كانت فدية فان كان
 على الرجل صلوات فاسه فقديم على صبيحة واشتعل اذا الصلوات في مواضعها قبل
 ان يعفي تلك الغواب فرك صلوة ثم صلى صلوة اخرى وهو ذكر هذه المتروكة للخدمة
 اصلها الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 ليس اولى من الاشتغال بتلك الغواب والاستعمال بالكل يقول الوقت عن وقتها
 وقال بعضهم لا خيرة وهو الصحيح فليصل الماخرون في هذه المسألة قال بعضهم فورد لان الاشتغال بهذه الغابة
 انها من كم الغواب الحدية كما تسقط الركعتين في الاداء تسقط في المصاحف ان
 من ترك صلوة شهره في نسيان فرائضه ليس عليها هكدي لان الغواب لما سقط

في هذا الحديث...
الذي كان من شأنه...
وغيره على وجه

في موضع بدعه هذا الذي ان ضلوا احرامهم لاستجماع الشرايط الجمعه من ان كان
الامام من الجاهل او الخليفة مسافر او اجماع وان كان غير الخليفة وعرضا مير الجاهل
تجمع ولا يحمل رحمه الله لجمعه من على كل حال لا جمعه بعرفات في قولهم خمسة ايام
ولا انها مفادها ما فيها محمد رحمه الله تقول توبه ولست بمصر والمصر شرط وهما يكون
على عامه السنه
لكن في موضع من ايام الموسم لو هو شرط المصير في سواط المصير الذي
في مقام فيه الجمعه اقوال في الكرخي في الجامع كل موضع فيه والي معنى فهو مصر جامع
التي يوسد رحمه الله كل موضع فيها مصر وقاضي بقدر الاحكام وتقيم الحردة فهو مصر
هو قوس من الاول عن عبد الله الثاني انه قال احسن ما سمعت فيه اذا اجتمعوا
في اكر مساجدهم لم يتبعوا فيه فهو مصر جامع امام خطبة يوم الجمعه
اخرته ولا اودوسد رحمه الله عليه ما لاخره حتى يكون كلاما في خطبه وبالم
الناس في جمه الله لاخره حتى خطب خطب كما هو المعروف في عسار العاده وهما
الواجب خطبه وليس كل كلام خطبه وفي حقه قول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
ودروا السبع وهو مطلق فوجب العمل بالسنه في حق التكميل دون النسخ
في الجمعه احتفال في يوم قاله لاسنه والاخر في فضيه ولا يترك احد منهما اما في فضيه
لانها جمعه والاول واجب وانما في سنه كانه ثبت وهو بها السنه والجمعه بالقره
في العدد والجمعه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بثمانين سنه وزيد بن ارقم ولا يجر
في الظهر والعصر يوم عرفه خلافا لما لا فيها بشر عطا كذلك وفيها ولا ينفرد ان
والصلوة بعرفات من غير خطبه اخره لانها لم تشرع خلفا عن شي من الاركان خلاف
الخطبه في الجمعه لانها شرعت خلفا عن الاركان محرم على الظهر لعرفه في منزله
مع الامام لم يجره العصر ولا اودوسد رحمه الله عليه ما لاخره لان تقدم العصر كان

في هذا الحديث...
الذي كان من شأنه...
وغيره على وجه

في هذا الحديث...
الذي كان من شأنه...
وغيره على وجه

في الوقوف كان يسكن في من له الوقوف والمنفرد فيه والجماعه سوا ولا في حقه رحمه الله
انه كان لمن الجماعة ولم يكن يسكن في المنفرد في عدل في حقه رحمه الله الامام رحمه الله
شرطي الظهر والعصر لتقدم العصر في الظهر والجماعه في منزله على العصر
لاخره في العصر لانه عرف مرتبا على ظهر كامل بالجماعه والامام لم يتعد الى ما دونه وهذا
فلما لو صلى الظهر وهو غير محرم او محرم باحرام العصر ثم احرم في وقتها لم يضر العصر
التي وقتها لا نا وجدا العصر مرتبا على ظهر كامل بالاحرام في الحرج ولذلك فضل كليل لم
يصح توبه على غيره قاسا وقال في رحمه الله لس شرط لان المقتر هو العصر فحجب اعاه
شرط المشروع في ذلك خاصه وبكسر امام السرق من صلوة المحرم من يوم عرفه الى صلوة
العصر من اول يوم النحر وهو قول مسعود رحمه الله عنه وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله
وقال على من صلى الله عليه الى صلوة العصر من اخر يوم التشريق ذلك ان ثلث عشر من صلوة
وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله عليه لانه اكثر فكان الاخره احوط ولا في حقه
رحمه الله الجهر بالتكبير بدعه فالأخذ بالاقوال في صورته ان تقول الله اكر الله
اكر لا اله الا الله والله اكر الله اكر والله الحمد ثوار شاعن حليل صلوات الله
قال ابو حنيفة وانما هذا التكبير في الجماعة في حال المصممين المكنون الامصار
وليس على جماعة النساء ادا لم يكن معهن رجل وجماعه المسافر ادا لم يكن معهم
ومال اودوسد رحمه الله عليها على كل من صلى المكتوبه لانها في المكتوبه ولا في
حقه رحمه الله حدس على من صلى الله عنه لاجمعه ولا شرق ولا فطر ولا اصحى الا
في مصر جامع والطراد بالسرقة التكبير والاعتراف بصلية بهم المفرد يوم عرفه فثبت
فثبت ان الكركر ابو حنيفة رحمه الله هذه الشارة الى ان الامام ادا يكر
المسكن من التكبير مشروع في ما اثر الصلوة لاني حرمها فكان الامام قد مسح لاجمعا

في هذا الحديث...
الذي كان من شأنه...
وغيره على وجه

في هذا الحديث...
الذي كان من شأنه...
وغيره على وجه

في هذا الحديث...
الذي كان من شأنه...
وغيره على وجه

يقوم الذي صلى على الرجل والمرأه فخذ الصدق وروى الحسن عن أبي حمزة رحمه الله انه
يقوم من الرجل فخذ اداسه ومن المرأه فخذ اداسها لان انيسار من الله عنه هكذا يقولون
هو السنه وجه ظاهر الروايه ان الصدق محل اشرف الاعضاء وهو القلب الذي هو محل الايمان
فوجب تقويمه في موضع الشفاعة اشارة الى اننا نستغفره لايماننا والحديث يحمل على كل

الله صلى الله عليه وسلم كان على امراء من الانصار وقد كبر عليها الرخا فصار هذا
ناسخا لما قبله وما في ما لا رعيه من الكبريات الثلاث وسكت بعد الكبره الرابع

والادعية معروفة ولعل السيرة الثالثة تسع عشر كما هو المعهود الادراك
صبيانا يحنوننا فقول اللهم احفظه لنا قريبا اللهم احفظه لنا ذخرا اللهم احفظه لنا
ثاقفا مشغوعا ولا تسعيره لانه لا دين له يوم صلو على حنانه زكينا لا حرم
استحسننا والنفاس ان خيرهم لانه دعا وجه الاستحسان انه صلوه من وجه ولا

باسم الآدمي من أولي صلوة الحنابلة لأن السلام في الصلاة حقه على كل
 وفي بعض النسخ باسم الآدمي صلوة الحنابلة برتبة الأعلام وهو أن تعلم الناس
 بعضهم بعضاً صبي سي مع أحد أئمة فإلا تصلي عليه حتى يقر بالاسلام وهو
 أو يسلم أحد أئمة وأن لم يسلم أحد أئمة صلى عليه لأن الاسلام بين التبعة

الحضانه عليهم فاداك ارجح المستبني احد ابيه لا تعد الدار واذ لم يكن احد الدار

و قد اصابني غيرة و
التي كان من ثباته و
من ذلك اني لم اجد
في علمي و اني قد اصابني
الارواح و علمي و علمي

وذكر في نسخة الامم الحاوا
الخط ان يقول بعد
الابعد الله رسا اسأ
الشيء الخا حث

[illegible][illegible]

وهو دار الاسلام وادنى ما تكفى المراه في ثلثه اثواب ثوبان وخمار والسنة ان تكفى نفسه
دروع وازار وخمار ولقافه وخرقة تربط فوق ثدييها ويطبقها على كفيها وازار
رسول الله صلى الله عليه وسلم وادنى ما تكفى الرجل في ثوبين لعل الى كبره في الله عنه
كفنه في ثوبين وازار ولباس الازاله واللغافه ولباس الازاله والرداء واللغافه

وورد او چنانکه له عبارات تاريخ السنه في طبه حصص و از ادو لغافه هکلي ددي
ان عباس رضي الله عنه قال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بيان كفن الكوايه و
اما بيان الضرورة ان يکفن كما توجد لان حمزه رضي الله عنه استشهد و عليه
بنوه اذا غطت بهار اسم بدت قدامه و اذا غطت قدامه بد اداسه فخط بهار اسم

و جعل على قدميه الإذخر وكعبه التكمين ان يسيط اللقافه بسطاه وهي تسير
من القرون الى القدم ثم يسيط عليها الاوار وهو يسير من القرون الى القدم فيقص
الميت موضع على الاوار او بعد ما وضع على الاوار فيقص ثم تعطف الاوار من قبل
البسارم من قبل الممرم اللقافه كذلك واما المراه فافعاليس البرج اولاً

وخلو شعرها صغيرا تنس على صدرها فوق الدرع ثم جعل الخمار فوق ذلك ثم لقطف
الادام ثم لقطف اللقافة ثم الخزقة فوق ذلك على بطنها وشد بها والاكتف بالكتف
عند قله المار ذكره الورثة فوسعه عليهم احسن ذكره الحصان كبا والتمه
ونضع مقبل الخنازه على عسكر وموخرها على عسكر مقدمها على يسار وموخرها

على سائر كتحمل على حوائبها الاربع ومبين الحامل بمن الميثاق بعد انشائي
 رحمه الله السنة ان حملها رجلان يضع السابق منهما مقدما على اصل عذقه والاخر
 منهما يضع مؤخرها على اعلی صدره لان خناره سبور بن معاد وفي الله عنه كذلك
 حملت واما فقركان فذلك لارواح الملائكة حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي على

والسويدي والاردني والافغانستاني
والسويدي والاردني والافغانستاني
والسويدي والاردني والافغانستاني

ان يبيعه ولو مات ثوبت عنه وقال محمد رحمه الله لا يباع ولا يورث لانه مسجد
وعندهما سكن رجل اخذ ارضه مسجد لم يكن ان يبيع فيه ولا يبيعه ولا يورث
عنه لانه لما فيه وحلص لله تعالى صار محررا عن التملك وهذا اذا سلم الى المتولي
او صلى فيه جماعة اما اذا لم تسلم ولم تصل فيه احد لم يصح عند ابي حنيفة ومحمد رحمه
لان التسليم عندهما شرط ولم يوجد عند ابي يوسف رحمه الله فيه لان التسليم عنده
ليس بشرط وان صلى فيه احد لم يصح التسليم عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله
بكره المحامدة فوق المسجد والبول والتخلى لان حكم المسجد ثابت بالقراء والعرصة
جميعا حتى ان من قام على سطح المسجد معتديا بالامام وهو ظفيرة مع الاقداد اذا
ضرب اليه المعلق لم يضره اعكاده ولا دخل الحاضر والنفسا والجنب الموت عليه
وهذا دليل على انه اذا جلف ان دخل هذا البيت هذا المثل وهذه الدار فقام
على سطحها حنثا قال القصة ابو الليث الفتاوى ان كان الحاضر من بلاد العجم لا حنث
ما لم يدخل الدار لان الناس لا يعرفون ذلك دخولا في الدار ولا ناس بالبول فوق
فه مسجد لانه سطح البيت ولا يورث المسلم من هذا وبكره خلق باب المسجد لانه صلى
الناس فلا يصح منع النافين منه وقال مساجدنا وجميعهم الله في دعائنا لا ناس غير اذان
الصلوة لانه لا يؤمن على مناع المسجد ولا ناس بان ينقض المسجد بالخص والسياح
وما الذهب هو من ارض هذا الكتاب لفظه لا ناس دليل على ان المسجد غيره وهو الفرق
الى الفقرا قال بعضهم هو قوته حسنة وقال بعضهم بكرة والصحيح انه حرز ولا يسجد
وعليه هو اصحنا رحمه الله واما التخصيص فحسن لانه حكم البناء واذا
حول السائر فوق السور لم ينقض ولا ناس اذا فعله من ماله نفسه ومن مال الوفق
وقال ابو الوفاء لا يستحسن ما فيه من النقص اذا كان المثل مقطوع الياس وليس يتمثال

والله اعلم بالصواب
في هذه المسئلة
والله اعلم بالصواب
في هذه المسئلة

في هذه المسئلة
والله اعلم بالصواب

في هذه المسئلة
والله اعلم بالصواب

الزكاة

كتاب

لما قلنا كتاب الزكاة
رجل الورع من ثمن ثمنه اقام بها البيعة لم يترك ما في رقبته اذا لم يكن
بسه فصار له بيعة بان اقر عند انسان واصل هذا ان الذين يبيعون اذا لم يكن له بيعة
والمال المفقود والابق والمضروب اذا لم يكن له بيعة ليس بنصاب عبد وعبد
لحمه الله نصاب لوجود الست هو ملك نصابي ومدهنا حد على الله
قال زكوة في مال الضار اي غير مستحق لو كان مديونا في مفارقه وليس مكانه فهو
على هذا الخلاف ولو كان مديونا في الست فهو نصاب بالجماع لان طلبه متيسر وان
كان في ارض او كرم قد اختلف متاخنا فيه وان كان الدين على مفلس وهو مقدر
كان نصابا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد رحمه الله ليس
نصاب ذكر الطحاوي رحمه الله هذا الاحلاق وهذا الاحلاق هما اذا كان
الدين على مفلس فلسه القاضي ولم يشترط الطحاوي التمسك على قول محمد رحمه الله
فابو حنيفة رحمه الله مر على اصله في ان لا يحصى الا فلاس عند نقضا القاضي
ومحمد رحمه الله مر على اصله في الحق الافلاس ابو يوسف رحمه الله اسحسن
حكم الزكوة احسبا وكذا ذلك جوب صدقة الفطر بسبعين الدينار والمضروب
على هذا الخلاف رجل اشترى حاربه للتجارة فزاهها للخدمة بطلت عنها الزكوة
فان زواها بعد ذلك للتجارة لم تكن للتجارة حتى يبيعها فتكون الزكوة مع
ماله لان الضية هناك اقبلت بالعمل وهو ترك التجارة فاعتبرق وهنا لم يتصل
بالعمل وهو التجارة فلم تعتبر ولو اشترى شيئا ونوى التجارة كان للتجارة لان الله
اقبلت بالتجارة وان نوى التجارة لم تكن للتجارة لان الله لم يتصل بالان
وان ذهب او اوهى له او ملك نكاح او طلق او صلح عن ذوا صدقة فزاه للتجارة

رجل الورع
وهو من لا يبيع
في هذه المسئلة

في هذه المسئلة
والله اعلم بالصواب

في هذه المسئلة
والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged, yellowed paper.

واراد السبع العاشر من ايام
الرحمة كما نرى في ايامها راحة

(Faint handwritten Arabic script)

وهو امام اهل الكوفة لذلك يقول الشاعر اسع ما اعتاك بالفا واد تصبك فخاصه فجل
و اد است هذا و مع الشك وقوع الطلاق للحال لا يقع ولو قال اس طالق لثالثا لم اطلقك
اس طالق مو صوبه في طالق هذه المظلمه لانه انعم الوعد الحالى عن المطلق فو حشر
البر و قال لا امره اس طالق في الغد ولا سه لم يقع في اول النهار و لو قال نوبت اخر النهار
صدق فضا و قال ابو يوسف محله رحمه الله عليه لا تصدق فضا خاصه لانه لو كان خلاف
الظاهر لانه و صنفها بالطلاق في جميع الغد فلا تصدق كما اذا قال اس طالق عدا و لا في جميعه
رحمه الله انه لو كان في جميعه كراهه فصدق بانه و هو انه محله الغد طرفا للمطلق و الطلاق
بعضي وجود المظن و زفه و لا يصح استيفائه الا انه اذا لم يكن له منه يقع في اول الغد
لانه من الغد خلاف ما اذا قال اس طالق عدا لانه اوقع الطلاق في كل الغد و لو قال لا امره
اس طالق اس مرصد يعني اذا مرصد و اس طالق لم تصدق فضا خاصه لانه عطف على الاول
ولا سوره حكم الاول و لو قال اس طالق يا ابن ابنته هي واحده مانه ان لم يكن له منه سوا
دخل بها لم يدخل و قال الشافعي رحمه الله نعم واحده و جميعه ارجح بها لانه لا ملك
الزوج الا بانه بعد الدخول عنده الا بطريق الخلق او بالملك و لو قال اس طالق اسد الطلاق
او كالداء ملا السب هي واحده مانه الا ان يوكى السب اما قوله اسد الطلاق و لانه وصف
الطلاق بالشده و شبه الطلاق من حكم يكون بان كان حكمه لا ختم لا تنقاض حكم الزوجي
ذلك اما احتمل شبه الملك لانه كذا المصدر من غير وصف الشده احتمل الملك بهذا ان اما قوله
كالغفله شبه الطلاق بالالف و الالف و شبهه من حيث العدد و قد شبهه من حيث العظم
و القوه و عظم الطلاق و قوته بالعدد و قوته بالعدد و عظم السب و عظم السب
افله و هي المشهوره و ودى عن محله رحمه الله انه و مع الملك الالف اسم العدد و هو
فكان السب بالالف تسبيها في العدد و لحسن هذه المسائل اصل معروفه حلال و هو

في كل ذلك لا يثبت في دار الحرب و لا يثبت في دار الاسلام
و هو منه الاول و السب الاول و السب الثاني و السب الثالث و السب الرابع و السب الخامس و السب السادس و السب السابع و السب الثامن و السب التاسع و السب العاشر و السب الحادي عشر و السب الثاني عشر و السب الثالث عشر و السب الرابع عشر و السب الخامس عشر و السب السادس عشر و السب السابع عشر و السب الثامن عشر و السب التاسع عشر و السب العشرون

فارجح المصرد له و لايه الادنى المصرد للعاشر و لايه الاخذ خارج المصرد في كونه الابل و النقر
و الغنم كل ذلك ملك فصول العسل الرابع و هو ما اذا قال لا يثبت في كونه الابل و النقر
حلف قال الشافعي رحمه الله يصدق لانه اصل الحق المستحق و لنا ان هو الاخذ للسلطان
ولا يملك ابطائه و الزكوه هو الثاني الاول و يثبت فلهذا هو الصحيح و لو قال ادب المصدق
اخرى السوام و اموال البحاره و لم يكن ملك السنه مصدق اخر لم يصدق لانه ظهر كونه
يقص و ان كان ملك السنه مصدق اخر ذكرها انه يصدق اذا حلف ذكر في الاصل و ما
ان ياتي خط البراءه و لم يثبت بها و ما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي لانه و دخل من مسلم
بطريق الزكوه و لا يصدق فيه الجزى الا في الجوارى يقول من امهات اولادى لان الاخذ من
منهم بطريق الجمايه و ما في ذلك يحتاج الى الجمايه لا يحاله الا في الجوارى لا يثبت من امهات
الاولاد و لم يبق مالا و الاخذ من غير المال واجب و دخل من المسلم ربع العشر و من الذمي
نصف العشر و من الجزى العشر كاملا و كذا امر عمر رضي الله عنه بشجانه و ان يبرجنى
لخمسين درهما لم يوصل شي منه الا ان يكونوا باياد و من مناهم من ثلها و انما يفعل المنزكوا
الاخذ من خارجا من القليل و ان يبرجنى ثمانى درهم و لم يعلم كم باخذ و من باخذ منه
العشر لحديث عمر رضي الله عنه قال لا الجزى يوصل منه ما باخذ من مناهم فان اعياكم
فالعشر فان لم ياخذوا منها شيئا لا تاخذ منهم شيئا كذا ياخذ من قاربا امره اوصى جهم
من يعلب بر على عاصم عمار التحاره فليس على الضي شي و على امره ما على الرجل كصفه
السوام حرى بر على عاصم فعصره ثم بر مرة اخرى لم تعشره حتى يقول عليه الجول و حرس
احدها انه يودى الى قنا المال فيعود الا بر على موضوعه بالنقص لان حق الاخذ
لاجل الحفظ ثبت و الثاني ان لايه الاخذ ثابت باز الامان مادام و دار الاسلام
فهو في قنا الامان الاول فان عشره و رجع الى دار الحرب ثم خرج من ثوبه عشره ايضا لانه

الحجاب
الذي تحمل
قال
تخي
ماخذ من العي
جهم

لا يودي الى قتال المال الا بالامان متجدة واد احوال الجمل تجرد الامان لان الامام بقوله اما ان
تقبل عقد الذمة والالتزم الى دار الحرب دهر بر على عاشر ما درهم واخير العاشر ان لم يدر
ماية اخرى وقال عليه الجمل لم يزل هذه المائة التي مريعا لانه قليل وما في نفسه لم يمس حماه
ليضم اليها دهر بر على عاشر الخواجر في ارض قتلوا عليها فحشره فانه يثنى عليه الصلوة
لان المبرط منه حيث بر عليه بالمال دهر بر على عاشر ما في درهم بضاعة لم يفسر حاله
ليس بالملك لا ياب فيه والمضارب لم يفسر حاله كان او حصة درهم الله لقول اوليها
لانه ماله المالك درهم وقال لا يفسر حاله في حق ادا الزكوة غير ما لك عبد ما دون
هذا وما بين قوله الثاني في المضارب وهو ان يوسف ومحمد رحمهم الله اعلم انه ارجح عن
لا يفسر ذكره الاصل ان لا يولد من لا كلهم فالجاصل ان لا يفسر في الفصول الثلاثة
عندهم جميعا ذم بر على عاشر خمسم او خمر بر عشر الخمر لم يفسر الخمر وقوله
عشر الخمر من ممتها سطر الى ممتها ما خمر يفسر عشر ممتها وقال الثاني رحمه الله
لا يفسرهما لقول العمدة لهما قال لا يفسرهما وقال ابو يوسف رحمه الله ان من كل واحد
منهما بائنا زاده كما قاله لهما وان مريهما جملهما كما قاله رحمه الله لزم انهما ميو
ولنا ان الفرق بين الخمر والخمر من وجهين احدهما ان الخمر من ذوات الامثال واخذ
القيمة مما له مثل من حنسه لا يكون في معنى المثل شرعا وليس مثله حقيقة فلا يكون
اخذ القيمة في الخمر مبر له الاخر من عين الخمر فكل واحد القيمة من الخمر واما الخمر
فليس من ذوات الامثال فحده ما ليس له مثل من حنسه مثله شرعا فكان اخذ القيمة
كما اخذ العين ودلك حرام والثاني ان ولاية الاخذ مستلحما والاصل في الولاة
ولاية المرء على نفسه ثم تنعدي الى غيره عند وجود شرط التعدي والمسلم

هذا القول لا يوافق ما في
الكتاب من ان المالك اذا
ادى الزكوة على غيره
فانما هو كمن اداه على
نفسه لا يفسر له

له ولاية خمر نفسه لئلا يفسر او يتخلل نفسه فيكون له ولاية حماه على غيره
عند وجود شرط التعدي فاما المسلم ليس له ولاية حماه خمر بر نفسه حتى لو اسلم
اليمناني وله حنان بر وجهه ان يسيبها ولم يجرها فلا يكون له ولاية حماه على غيره
وادل لم يكن له ولاية حماه لا يكون له ولاية الاخذ مستلحما لان مستلحما
في كل شيء

الكفاية ما
الارض المستزرعة عشر الا الخطر والعصب الحشيش والارز
ليس كل شيء اخرجه الارض عشر حتى سلم خمسة او سق او سق سق صاعا صاعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم كل صاع اربعة امنا وهو صاع اهل العراق
اهل الحجاز خمسة اوطال ذلك دهر بر وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه رجع الى
هذا القول لهما ان العشر في معنى الزكوة ولا يجب ان يفسر الزكوة ولا في حصة
انه اما شرط النصاب لغير المالك غنيا ولا حاجة هنا الى الغنا لانه
والغنا ليس بشرط في الموات ثم عند ما سطر خمسة او سق فيما يولد
من الخطر والشعر والتمر والبيب وعرد ذلك فان كان شيئا لا يوسق كالقطن
والخوخة قال ابو يوسف رحمه الله لغيره فمعه خمسة او سق من ادنى
في الذرة في زماننا فان بلغت ممتها مثل فمعه خمسة او سق من ادنى ما يكمل
كاتب فيه الصدقة وقال محمد رحمه الله يعتبر بما يتباع به الناس فالقطن
والعسل بالافراق والزعفران بالامنا وليس الحصر اوان عشر ولا في
للسر لهما من باقة مثل البطيخ والخوخة عند ما عند ان حنسه رحمه الله
العشر لهما والى صلى الله عليه وسلم ليس الحصر اوان صدقة اي عشر ولا في
حسنة رحمه الله العمومات الواردة في قوله تعالى او حقة يوم حصاده

هذا القول لا يوافق ما في
الكتاب من ان المالك اذا
ادى الزكوة على غيره
فانما هو كمن اداه على
نفسه لا يفسر له

هذا القول لا يوافق ما في
الكتاب من ان المالك اذا
ادى الزكوة على غيره
فانما هو كمن اداه على
نفسه لا يفسر له

وردت كثرة في كراشي أرضه العشر لا تحسب فيه إجره العشر لا نفقه
لعل الشئ من الله عليه وسلم ما سقته السما فيه العشر وما سقى يغرب أو إليه أو ساقته
فيه نص العشر والنبي عليه السلام ينفق الواجب ليعاد من المونة ولو زعت المونة
الواجب متيقنا ولا حيا العشر في الخطب الحسب والظرف فالان السبب الأرض النامية والأرض
هذه الامتيا تفسد ولا يتم احثي لو استغنى رطل ارضه يقيم الخلاق او بالقصد
وما الشبه ذلك وكان كل سنة تقطع و بناء حث فيه العشر عبد الله حقه الله
وما يوجد في الجبال من الثمار فالطلاق هو ارب هذا الكتاب فوجب العشر فيها وهو رواية
ابن عمر وعمر بن الخطاب عن ابي يوسف رحمه الله والحسن بن زياد انه لا شئ فيه لان السبب
وهو ملك الأرض النامية وجه هذه الرواية ان المقصود من السبب حصول وهو
خروج الثمرة لتغلي له ارض عشرية عليها العشر مضاعفا فان اشترى بها مسلم
او ذمي او اسلم التغلي فهو على حالها سواء كانت ارضا اصلية في حكم المصنف بان
ورثها عن ابيه كذلك او تدا ولها الايدي من التغلي الى التغلي العشر كذلك او كان
بصوف العشر فيها حادثا بان اشترى ارضا التغلي من المسلم وهذا هو الذي حقه الله
وما لابي يوسف رحمه الله ان اسلم التغلي او اشترى مسلم بسقط المصنف ليعول
الى عشر واحد سواء كانت اصلية في حكم المصنف او كان المصنف معها حادثا وقال الجمل
رحمه الله ان كان اصليا بقي كما قال ابو حنيفة رحمه الله وان كان حادثا لا يست
بان التغلي اذا اشترى ارضا عشرية من مسلم بقيت كذلك ولا تصف عنده فادالم
يست المصنف عنه لا ياتي السقوط فصار الخلاق من ابي حنيفة ومحمد بن ابي يوسف
في سقوط المصنف الا اذا في التي كانت اصلية في حكم المصنف في يوسف رحمه الله
الباقي الى المصنف وهو الكفر قد زال لهما ان الواجب خراج

في رواية
ابن عمر
عن ابي
يوسف
رحمه الله

في رواية
ابن عمر
عن ابي
يوسف
رحمه الله

في رواية
ابن عمر
عن ابي
يوسف
رحمه الله

فصلي كما لو ظف وان اشترى ارضا من اهل الاصل المصنف عبد الله يوسف رحمه الله الصا
لان المصنف على كل ما هو حار الا الذي ان الذي ادا امر على العاشر مال التجارة باحلته
العشر من المصنف على كافر ليس يتغلي هذا اذا اسلم التغلي وله ارض عشر او اشترى
منه مسلم اما اذا اسلم الذي ليس يتغلي وقد اشترى ارضا من ارض العشر او اشترى
منه مسلم عبد الله حقه الله بن جراحا وعلم محمد رحمه الله الوظيفه لم تنقر
بشري الذي ففي عشره على حالها لكن عه في صرف هذا العشر بعد شري الذي في ارض
في روايه بصرف الى مصارف الصدقات وفي روايه بصرف الى مصارف الخراج فادالم
لم يعرف الوظيفه بشرايه بقي بعد الاسلام عشره على حالها وعبد الله يوسف رحمه الله
قد تقرر وجب العشر مضاعفا وبوضع موضع الخراج الا انه اذا اسلم او اشترى
منه مسلم يعود الى عشر واحد مسلم له ارض من ثمارها من نصري وقصصها فاحذر المسلم
بالشفعة فهي ارض عشر ليجز الصفة اليه وكذا كورد النصري على البايع لفساد
السع لانه جعل كان لم يكن مسلم له دار خقه حولها باستنا فيه العشر بدينه اذا سقاه
من ما العسر لان مونه الارض تدور مع الما وان سقاه من ما الخراج فيه الخراج وليس
على الجوس في داره شئ فان حولها باستنا بوليه الخراج ويستوي فيه الما العشر
والخراج لان العسر عبادة والكفر شافي العبادة وعلى فاسق في ثمارها ينبغي ان يكون الخراج
على التفصيل في الخراج في الما الخراج في العشر في الما العسر لكن عبد الله يوسف رحمه الله
بصاعف العشر و بوضع موضع الخراج وعند محمد رحمه الله لا بصاعف العشر و بوضع موضع
الصدقات في روايه وموضع الخراج في روايه كالذي اذا اشترى ارضا عشرية عند
الما العشر ما السما والامار والعيون في الحار التي لا تقع عليها الايدي وليس تحت
حماية اجرة الما الخراج ما بين الامهار الصغار التي حفرتها الاعاجم واما ما السجون

في رواية
ابن عمر
عن ابي
يوسف
رحمه الله

في رواية
ابن عمر
عن ابي
يوسف
رحمه الله

في رواية
ابن عمر
عن ابي
يوسف
رحمه الله

في رواية
ابن عمر
عن ابي
يوسف
رحمه الله

والجنتون والديلة والفرات فهو خراجي عندنا بوسعه الله عشرى عند محمد رحمه الله
 على انه هل عكس انساب اليد على هذه المياه وادخالها تحت الحماية عند محمد رحمه الله كمثل
 فاشبه ما البحار عندنا بوسعه الله يمكن ان يشد السفن بعضها على بعض حتى يصير
 شدة الغنطرة فودع عليها اليد ودخلت الحماية فان سعى هذا المسلم الذي جعل ان
 سنا ما ارض الذي مره بما العشر وهره ما الخراج والعصر ان المسلم والخراج ان
 بالحاو وفي ارض الصبي والمراء النقيش ما في ارض الرطب بوسعه العشر المصاعف
 لان الواحد ليس بكونه وجره ارض خراج تعطى لها فعليه الخراج للتكس من الزراعه
 فان ربحها فاصطلمها انه بطر عنه الخراج لانه يعلق بما جوعى وقد ربح
 الزرع عوان السنتان ارض الخراج بقدر ما يطبخ لانه لم يودع فيها نص فاعطى
 ونهايه الطاقة ان يكون الواحد نصف الخراج لان ارضه و التستار كل ارض
 حائط وفيها خيل مسخرة واشجار مكنقة وعى اصحابها درهم الله فممن له ارض
 زعفران فزرع فيها الحبوت ونزل الزعفران من غير عدد بوضع عليه خراج الزعفران
 لانه هو الذي صنع ذلك نصار كالذي عطل ارضه وكذا اذا انتقل الى اخير الامر
 من غير عدد ما كان كوما مثلا فقلعها وزرع فيها الحبوت فخدمه خراج الكوم
 لانه هو الذي صنع تلك الزماده وهذا تعرف لا نقى به حتى لا يطمع الظلمه اموال
 الناس وليس بين الفيزو النقط في ارض العشر شي لانه ليس من اموال الارض وان كانت
 في ارض الخراج فعليه الخراج لتمكنه من الزراعه اذا كان ردم موضع القبر ارض
 فادعه في ارض الخراج وليس فيه شي وان كان ارض العشر فيه القبر لان
 الخراج اما جنتي بما جوعى او قد يركب التمكن التمكن هنا لا يحصى فعدله خضقه الروح
 والمعلق خضقه الروح عشر بالنص خراج دوسه اهل الزمه ليس الاعلى الذي يعمل

والجنتون والديلة والفرات فهو خراجي عندنا بوسعه الله عشرى عند محمد رحمه الله

على المصير التي عشر درهما على الوسط اربعة وعشرون وعلى العتي ثمانية واربعون وقال تعالى
 رحمه الله دساروا التي درهما من غير عاقبة لعل الشئ على الله عليه وسلم لمعاد من حمل
 دوسه الله عليه حسن بعة الى اليمن من كل عالم وحامله دنارا او عيلة متعافوا وشاقصيه
 رضى الله عنه وحديث معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب المعمل
 في المحر في المعمل الذي تقدم على الكسب الذي يكون سببا لمالك الدراهم وان لم يخس
 خرقته ووضع على مولى النعل الخراج بدمه مولى القرشي قال في رحمه الله لصلف
 عليه الصلوة اعاد المولى العباسي حكم حرمان الصلوة واما بقول المولى لابي
 في الخفيف مولى القرشي **باب في المولى والركاز** معدن فهداه فهداه
 اورصاص او فحاس او جفر وجرى ارض خراج اد عشر فيه الحسن لعل الشئ على الله
 وفي الركاز الخمس اراد بالركاز المعدن لانه مال مفنوم كالكنز وادعه احماسه ملك
 البرقه خلا في الكنز لما نسبته ادا اذ جلى ارض مملوكه وان جرت ارض غير مملوكه لانه
 وحسن الحديث اربعة احماسه للواجد كالكنز فان قيل لو كان هذا المال مفنوما وجب
 ان يكون اربعة احماسه للفامن ادا وحلى ارض غير مملوكه لا حد قبل له هذا المال مفنوم
 في حق الخمس وادعه احماسه كما في الكنز اذ اوجرت ارض غير مملوك لا حد قبل له هذا
 احماسه للواجد وهذا لان هذا المال كان مباحا قبل اخذ الفامن والمال المباح انما
 ملك باثبات المد عليه كما في الصلوة يد الفامن ثامه على هذا المال حكما لا حقيقة لان
 اثبات المد على الظاهر اشار على الباطن حكما لا حقيقة فاعتبار الحكم ان اوجده الملك
 للفامن واعتبار الحقيقة لا توجد الملك لم يكن ثابتا لا مستل بالاعتكاف الشك في حق
 الخمس خبان يكون كذلك لانه ترجح الموجد احاطا ردمه وطلقة ارض معدن ردمه
 وليس فيه شي وقال ابو سمره محمد رحمه الله عليها ما الخمس وادعه احماسه ملكه

والجنتون والديلة والفرات فهو خراجي عندنا بوسعه الله عشرى عند محمد رحمه الله

والجنتون والديلة والفرات فهو خراجي عندنا بوسعه الله عشرى عند محمد رحمه الله

وشرح الصباغى
 وفي نظمها عنبره
 هذه اذكر على العبدى
 ذكر السج الامام العروق
 وواصر اذته رحمه الله ان منه
 هذا التسميه وقع خط الامام
 والصحيح ان الدير اذ كان
 في البندق لمكان فاسم
 من التصفى و... الدين
 لا يظن ان الدير

المبراد

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

والعز والارادة

لا اله الا الله
 محمد و آل محمد
 من بعد
 هذا وعلى هذا
 هذا

البطش ولا تلك أصح وأصح خلاف الكفان جرحه من الخنزير من الخوارق من غير العلم لا
أصعب لأن المانع في الباطن هو الدلال وكذا ما يحسن نون الكمال في باب العقوبة أهم الأصحاب مقام العلم
أحيانا على سريرة فلم يجرها من الدار لم يقطع البصائر في السرقة لأن المانع يصاحبه الدار إلا أن يجر
جمل البصائر عن بعض هذه البصائر كما أن العام إذا قلنا لا يمكن منه بل الإقرار لم يجرها في السرقة
والأول هو ما كان دأرا من مقام جرحها من مقصود إلى الدار قطع لأن كل مقصود يجره دار على حد
أغراضها من أهل المصالح على مقصود فترق منها قطع ما قطعها رجل سرقة في محار حاتم أو معاهد على أنه
معروف بفعل السرقة فإن لم يجره بعد ذلك لم يقطع لأن المانع يأخذ بعور الحوزة علم أن المقصود هو القبض ومن الأخذ
للسرقة وإن نزل صاحبها خارجا لم يقطع ولجزمها وذلك على ما سيأتي في باب السرقة من الدار الحارثة بين القطع
واحد منها وإن جرحه الدار ليدفع قطع الدار ليدفع خاصة لليس طاهر الدار فبطلانها لم يقطع واحد منها
لعدم كمال التمسك بكل واحد منهما بجل سرقة بل قيام أدب عليها أجمالا أن شوق القفا سرقة ما فيها
قطع دار سرقة الخوان لغيره لا قطع الدار لغيره بعبارة الجاهل إذا كان محمرا أمقصود الماد المجررا
مقصود القاد العاين أو القاذية بتقدير قطع المسافر والسرقة لا الجفظة المصغر بانه مقصود ما عجز الخوان حرا
فان شئنا فممن قطع والقلام لما يجر الخوان حرا إذا جف محوم صاحب كما في هذه المسألة حتى كان هذه
الأخبار من تتبعها لقطع قطع ما راجع إلى هذه كما قطع الدار في الخوان حرا ولو سرقة القاذية من هذه
قطع أو هو ما يقطع قطع لانه محمرا صاحب ولو طوره من غير خازم من الكم لم يقطع ولا يضره في
الكم وطرها قطع لانه إذا طرها وكان الرباط حارحا والدرهم في أصلا لم يقطع المحرم وهو الكم ولا الكار
الرباط داخل والدرهم على طاهر الكم داخل وطرها فدهك الحرام داخل لا يجره الحرام
على الممنوع هذا جرحه كما في الطر فاما إذا جمل الرباط واحد الدرهم والرباط حارحا كان الرباط حارحا
والدرهم في باطن الكم قطع لانه كناية عن السرقة لانه إذا كان على العكس لم يقطع لانه إذا دخل الرباط

هذا عندنا في السرقة من قطع
الدرهم في باطن الكم قطع
الدرهم في باطن الكم قطع
الدرهم في باطن الكم قطع

بفت الدراهم حارم ولا أحد من الجاهل لم يجره هذا الجور ولو سرقة من فوق أحد المتاع
قطعوا السخا والنفاس لقطع الجاهل لو سرقة من فوقه الاستحسان لانه سرقة
معدون وجرح الدار لقطع كما لو سرقة الكار بقطعها في الدار مصغر من جرحه وهو سار
عشر دراهم قطع وعلى سوا لا يقطع لانه جرحه وله سبب الملك فلا يقطع كما لم يجره
إذا سرقة من خارج المانع لا يقطع لهذا ولما كان السرقة من فوقه لانه ختمه ان يجره سبب الملك بطريق
السرقة إذا لو حرك الملك القيمة لم يقطع لانه كغيره من السرقة لانه سرقة من هذا المصغر
منه ولو سرقة من جرحها لم يقطع لانه السرقة من جرحها ولو سرقة من جرحها ولو سرقة من جرحها
الروا ان يقطعوا السارق منهم وما لا يقطع والجمعوا إلى أن لا يقطع من السرقة من جرحها ولو سرقة من جرحها
من السارق يقطع من السارق الأول لا يقطع السارق الأول ولا يقطع السرقة من جرحها من جرحها
الحال في جرح الروا كنه لانه أراد به رجلا ما عشرين دراهم يقطع من جرحها من جرحها
العشرين من قطع خص من عندنا المسألة بغير دليل ما عشرين دراهم يقطع من جرحها من جرحها

هذا عندنا في السرقة من قطع
الدرهم في باطن الكم قطع
الدرهم في باطن الكم قطع
الدرهم في باطن الكم قطع

وكل سرقة فيها أو قطع قطع فبعضها درهم أو دراهم ما يقطع ويرد الدرهم إلى المسرور من مال
المسرور ومحمد من السرقة لا يقطع المسرور من جرحها من جرحها ولو كان مكانه عاصما لا يقطع من
المعصية من جرحه حلالا لها وإمام القطع لا يقطع على من جرحه لانه لم يقطع المسرور وأصل المسألة
على قولها فالعضية لتمام لأن السارق يقطع المسرور من جرحه لانه لم يقطع المسرور ولو سرقة
لولا قصير المصير لم يقطع من السرقة ولا يقطع من السرقة ولا يقطع من السرقة ولا يقطع من السرقة
الضيق من السرقة يقطع من السرقة لانه ان ضيق السرقة من السرقة من السرقة من السرقة من السرقة
أخذ بانه محرم ما زاد من السرقة في مال السرقة بانه محرم من السرقة من السرقة من السرقة من السرقة
لا يجره ما ليس ثوبا الوجه ولا يجره بالبقا ولا يجره الغاص لانه ليس ثوبا في الجرح من جرح

هذا عندنا في السرقة من قطع
الدرهم في باطن الكم قطع
الدرهم في باطن الكم قطع
الدرهم في باطن الكم قطع

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية

وهذا العليل
على قول أبي حمزة
والاستعفاء على قول
أبي عيسى هذا العليل
السوقية

والطريق مثل البير على الماء والسر علم بالاصح ولم يفسد
 جعله امرأته ابنة ابيها والعمان بامر وكفايد الحرب محمد المرأة في دار الحرب وولدت ذرية اولادها
 ذرية ولد فظهر علمهم جميعا فاولاد ابنت لان المرتبة تسمى بالولادة في الامم في البر وخير الاولاد على السلام
 لان ابنته للاويين والجر ولد الولد وروى الحسن بن علي بن حمزة انه اخبرني عن الجدي في ظاهر الرواية
 ان الولد لا يتبع الجد في الجبر على الاسلام وهذا الاختلاف بنا على ان الجبر على الاسلام رجا الاسلام
 فكان كحقيقة الاسلام والولد يتبع الاب في حقه الاسلام وهل يتبع الجد في ظاهر الرواية لا وفي رواية
 الحسن بن علي بن حمزة انه روى عن ابيه ما يدل على كون الجبر على الاب داسان
 في ظاهر الرواية ليس بخوله الاب وفي رواية الحسن بن حمزة في مرويته مسلما باسلام الجد وخبر الاولاد

الولد الاول بعد السبع
 الكبار اسم ابو البلو
 البلو جبر اذا كان غافلا
 لا يبين لانه ليس باهل
 عومه قال قال الولد الاول
 قد علمنا اني نكح الولد
 الثاني بعماله ونكح الولد
 حولنا الولد الثاني بعماله
 رانوا الحمد لان الولد
 الاول نابع لابيه والحمد
 ولد الثاني نابع لابيه
 باعوا الحمد لان نابع السبي
 ابعوه

الجزية فان اخذتم برون لانه مال لا يحرمه وهذا الرد ولكن ارا الحرب والعباد ما سد فللقاضي ان
 يقضي بعتق اعمامه اولاد وبعثي مديون من الثلث وانه اقضى بذلك لخلد الله ويقسم ماله بين ورثته لانه بالتقاضي
 وارا انه برضا كالميت لكنه غير مستقر فادنا الفصل هو القضا بعتق اعمامه اولاد ومديون استقر به
 فتم احكامه ولو جاء مسلما بعد ذلك فكانت ايامه في يد ربه لانه ان اخذ منهم لان الوارث
 خلقه لا يستحقه عنه فاذا جاء مسلما احياه اليه وما ازاله اليه عزه ملكه لاستبداد عليه ولا على
 اعمامه ولا اولاده ومديون لان العاقبة على عبيدهم ما في مكان الفضل انما اخذ قفاوه ولو جاء
 مسلما قيل نعم بذكر فكاكه لم يذكر مسلما ملكا مبردا حتى ياله ثم ظهر على ذلك المال فهو
 لانه مال الحرب فلو لم يرد واخذ ما لا يظهر على ذلك المال فوجد به الودع قبل القسم رد عليه لانه

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

ولا يدرى من هذا هل هي عليه الا الكفان في الخطا وما السامع الذي في الخطا والقصاص العمدى
 يعرف الخلف رطل قتل على خطا لا يدرى اذ قتل جريما دخل اربا بامان فاسلم اذ قتل اللعين فالدنه
 يصح ما في هذا على عاقلة ياخذها الامام وعليه الكفان اما الوجه للعلم والوضوح في المال العمدى الوارث ولو كان عمدا
 في المسلمين الا ليس بالقصاص لان المقتول معصوم والذي معلوم وهي العام وفي المسئلة الاحيرة اجعلوها
 قال ابو حمزة ومحمد بن عبد الله عليها حب في المال المعصوم لانه احتمال جرحه في الامم وعجزها ولو اذ
 القصاص للعام او جرحا غير من وجه الحق من حيث الشبهة وهي كما حكمه بما يستفاد بالسببات ولما ان المحرم
 لا يملك وليا حقيقه فلا يصح وليا من حيث الشبهة اذ انما تقتضي من معصوم حقيقه فادام الله
 الاحكام المحرمه اربا المحرمه كما لم يعدم ولو انعدم احكاما في القوة للعام فذكر هذا ام الامام في
 العمدان ما قبله لانه ثابت على العام وان سأل الله لان نفهمه انما ليس ان يعفو عن القتل
 للعام لانه مسلم ان خطا لا يجرى ما ان فعل احدهما صاحبه عمدا او خطا فعلى القائل الله
 في ماله وعليه الكفان في الخطا وان كانا ليس بينهما فلا يدرى على العالم الا الكفان في الخطا عمدا في حقه
 رحمه الله والافى الاسير ايضا الذي في العمد والخطا لان هذا امر عارض وليس باصل ولا يملك الله
 كالبرهان ما ان لا يدرى حقه الله ان لا يدرى في دار الحرب فصار تابعا لهم بطلان الاجراء اصلا
 في المسائل كما ان حب الله على العالم دور العاقلة اما اذا كان عمدا ان العاقلة لا تفعل العمد وان
 كان خطا لان العمد على العاقلة انما كان لتركهم العيان عن الحنايه فان العيان عن الحنايه كانت حجة
 عليهم فاذا لم يفعلوا صاروا كما يشركوا في الحنايه وهذا لا يوجب عاقلة حيايه عن الحنايه لانه
 لا يقدّر على ذلك فلا تثبت شركه حتى دخل اربا ما فادع رطله لا اذ اقرضهم حتى يدار الحرب فاحذر
 لبيد او ظهر على الدار فادع في الضرر باطلا اما الودع فلا ينافي في التقدير للعام
 بد المودع مقامه فاذا صار هو مغنوما صار له الدار

في هذا ما لا يدرى
 في هذا ما لا يدرى
 في هذا ما لا يدرى

في هذا ما لا يدرى

لا حمل الثبات اليه الا بوجه المطالبه وقد بطلت مطالبته واختصم عليه باثبات اليد على ذلك فاستفاد
 عنه ولا نقل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته لانه لم يجر مغنوما فذلك ماله حتى دخل دار الحرب
 بامان وله امراه في دار الحرب واولاد صغار وكبار والودع بعضه جريما وبعضه زنيا وبعضه مسلما
 واسلم ههنا ثم ظهر على الدار فذكر كذا في ام الاولاد الكبار والمراه فلا شك في كذا الاولاد الصغار
 لانهم لم يصيروا مسلمين منهم ابيهم لان الولد انما يصير مسلما باسلام ابيه لانه حتى ولا يدرى ابيه كنهه
 فصار له الصغيب مع نفسه فكلم باسلامه تبعا له والاولاد الذين في دار الحرب ليسوا تحت ولايه
 ابيهم لغيره في معنى نفسه واما الاموال فلانها ليست بمعصومه وان صارت لنفسه معصومه فان
 قيل بل بد المودع كذا المودع كان الاموال في يده تقديرا فيكون معصوم قيل له وان كانت
 كذلك لكنها ليست بخزيره بدار الاسلام فلا يلحقها سبب سبب العمد والودع في دار الحرب
 دخل دارنا ما كان ثم ظهر على الدار والمسلمه كالحا فاولاد الصغار اربا مسلمون لانهم صاروا مسلمين
 تبعا لابيهم وصاروا اربا تبعا لابيهم لانهم تحت ولايه ابيهم لان الدار واحد فلا يملكون بالاستيلاء
 واما الاولاد الكبار والمراه فيكونون قبا لانهم كغار من اهل الحرب فكانوا محلا للاستيلاء وكذلك
 الاموال التي ادع اهل الحرب يكون ثابلا لينا لم يجر معصومه وكان وديعه عند مسلم او كفى فهو
 له لانه في يد الجرمه كان يدرى كيد صاحب المال فيصير كاتبة صاحب المال ولو كان يدرى صاحب المال
 ووقع الاستيلاء على الدار فالاموال لا تصير قبا لكون صاحب المال اولى لما ثبتت عليه كذا وما
 كان يدرى الحرب لانه لا يجره ليدل تكون يده في معنى يدرى صاحب المال فلا يملكون جرحه كاتبة يدرى صاحب
 المال ولو سلم في دار الحرب ولم يجر اليها حتى ظهر على الدار والمسلمه كالحا فاما كان يدرى
 مودع فلوله لان يدرى سبقت ابي المسلمين الا العفار فانه في لانه تاجر لدار الحرب يحفظ
 يدرى سلطانهم والتاجر لا يفرق في الاجر وما ليس فيه ان كان يدرى المسلم وديعه او في دار الحرب

وهو يبين البداليه

Copy City

1513
2

امطاره المعافين
٤

25

و

سعر حتى لا يظن فيه ولا يعمل فيما لا يسمع حتى يظن اليقين في الفساد في الملك شبهه حيث
فما سعى كما ثبت حقه الخبز عزم الملك فصار الخبز سبب الفساد فمما سعى نظر الخبز لعدم الملك
فما لا يسمع فوجه الصدق والبر فاما ما لا يسمع ما كان عند حقه الخبز هو الخبز لعدم الملك لا
الاشبه الخبز وهو شبه الخبز وهو الخبز لفساد لوسيت شبه الشبه وذلك باطل وكذلك
لو ان رجلا ادعى على اخر الفاقصاه اما لم تصادق انه لم يكن عليه شيء ودرج المدعي في الزام
والبر يظن لان هذا ملك فاسد لانه لم يملكه بل المسمى لان وجود الدين السمي فاد اصادقا
يقع في السمي صبار غزله موجود مستحق وذكرك قد سدم الملك لم يطلر له استر حارة وفي غيرها
طوق فقه الف مقال وفيه الحارة الف مقال استراها والطريق في مقال فقه الف مقال
مقال في امر فاقصاه الفقه لان فقه الفقه في المجلس واجب شرعا ونقص السابق ليس واجب
الاسلم مطابق ولا يعارض من الواجب عند والظن بالمسلم ان يودر ما علة للشرع وذكرك
لو استراها بالفي مقال فقه الفقه في السمي والفقه في التقدم الطوق لان الشرع حرم التاجيل
في العرف والظن في عند والظن بالمسلم ان لا يملك الا ما هو باطل وحكماء ام ولد او مدبرة
فما في يد المستر فلا ضمان عليه وقال المصنف ومحمد رحم الله عليهما فقه فيهما د على
هذا الخلاف ذكر في سبيل الكبر والبراع عدم ربحية فقه المستر في ملك عند ولا ضمان
عليه عند في حقه وقال المصنف فيهما ان هذا موقوف في حقه البيع فكان مضمونا كسائر الاموال
ولا في حقه من اسرار حقه البيع بالحقة كغيرها كغيرها حكمه كغيره حقا عن ذلك اما
فما لا يملك فلا كما ملكه اذ ابيع وطلب من شيخ البطريرك بطريرك الالة الاسم وكذلك
لو ابيع وطلب من حقه بطريرك شيخ البطريرك لان السمي والهم والالية اجناس مختلفة لاصلا في الصور
والمعان والطاق احكاما فاعلم كل واحد منها لما لا يملك الا في ذلك وذكرك لو ابيع

سعر حتى لا يظن فيه ولا يعمل فيما لا يسمع حتى يظن اليقين في الفساد في الملك شبهه حيث
فما سعى كما ثبت حقه الخبز عزم الملك فصار الخبز سبب الفساد فمما سعى نظر الخبز لعدم الملك
فما لا يسمع فوجه الصدق والبر فاما ما لا يسمع ما كان عند حقه الخبز هو الخبز لعدم الملك لا
الاشبه الخبز وهو شبه الخبز وهو الخبز لفساد لوسيت شبه الشبه وذلك باطل وكذلك
لو ان رجلا ادعى على اخر الفاقصاه اما لم تصادق انه لم يكن عليه شيء ودرج المدعي في الزام
والبر يظن لان هذا ملك فاسد لانه لم يملكه بل المسمى لان وجود الدين السمي فاد اصادقا
يقع في السمي صبار غزله موجود مستحق وذكرك قد سدم الملك لم يطلر له استر حارة وفي غيرها
طوق فقه الف مقال وفيه الحارة الف مقال استراها والطريق في مقال فقه الف مقال
مقال في امر فاقصاه الفقه لان فقه الفقه في المجلس واجب شرعا ونقص السابق ليس واجب
الاسلم مطابق ولا يعارض من الواجب عند والظن بالمسلم ان يودر ما علة للشرع وذكرك
لو استراها بالفي مقال فقه الفقه في السمي والفقه في التقدم الطوق لان الشرع حرم التاجيل
في العرف والظن في عند والظن بالمسلم ان لا يملك الا ما هو باطل وحكماء ام ولد او مدبرة
فما في يد المستر فلا ضمان عليه وقال المصنف ومحمد رحم الله عليهما فقه فيهما د على
هذا الخلاف ذكر في سبيل الكبر والبراع عدم ربحية فقه المستر في ملك عند ولا ضمان
عليه عند في حقه وقال المصنف فيهما ان هذا موقوف في حقه البيع فكان مضمونا كسائر الاموال
ولا في حقه من اسرار حقه البيع بالحقة كغيرها كغيرها حكمه كغيره حقا عن ذلك اما
فما لا يملك فلا كما ملكه اذ ابيع وطلب من شيخ البطريرك بطريرك الالة الاسم وكذلك
لو ابيع وطلب من حقه بطريرك شيخ البطريرك لان السمي والهم والالية اجناس مختلفة لاصلا في الصور
والمعان والطاق احكاما فاعلم كل واحد منها لما لا يملك الا في ذلك وذكرك لو ابيع

Copyrighted material

و هو مجهول

انواع حرد وسط و دري فسخ بها الحام و الحمال غير مضمون الى المراجعة اذا اقبلت له الخيار
 الا ان في الاربع ان اقبلت اربعة لم يرد الحام و هذا الوجه قائم بوجوه لا تقوم باحدها ما هو
 شرط ان يكون هذا العقد خيارا الشرط مع خيار التعيين اصله في فسخه من غير الشرط
 وهو المذكور في هذا الكتاب و منهم من قال انه هو المذكور في الحام الكثر فانه ذكره في هذه المسألة
 و لم يذكر فيها خيار الشرط و علم ان المذكور في ههنا اتفاقا و متى ذكر خيار الشرط في خيار الشرط
 لانه من فسخ التعيين بالملك ما يردني على حصة السبع عشرها باسما العاقدان و لم يرد
 العقد في احدهما غير عن حتى لا يملك ردها جميعا و متى كان في ذلك خيار الشرط لا يلزم العقد
 ردها او منها و لا يرد ردها جميعا الا اذا مات العاقد محمد لكون ردها جميعا لانه نظر
 خيار الشرط فلم يبق الا خيار التعيين و قد ذكر في بعض النسخ لست في فسخ و في بعضها استزاد
 التوهم وهو الصواب لان لست في احدهما اذا اقر حيا او على مولاه في كل من يكون ردها او منها هو
 المستزك فملك الرداء محمول على الخيار الاخرى على الحق و ردها لست في دارا على انه بالخيار فيست
 دارا الى حصتها فاخرها بالسبع فهو رافا لطل السبع و لئلا يختار المستزك فادار خيارا
 و في الملك حين لست في فسخه ملك الجوار سابقا على العقد فثبت حق السبع و ردها لست في
 غلاما على انها بالخيار و في احدهما فليس للاخرين ردها و قال في بعض النسخ محمد بن عبد الله بن
 و كذلك كان لها خيار العقد و خيار الرداء و هي عروة الخلف و ردها لست في جاره على انه لا يلزم
 سقر لست في ملكه امام و لا يبيع منها فليس حارب و الشرط حارب لست في ان يحدد لاحلا فانه في فسخ
 لست في ردها امام بان قال اني ردها امام او فسخه و يرد ردها امام فليس فاسد على جسم
 و ليس هو اما على جسمه اعسارا بالملك و هو خيار الشرط فان ردها لست في فسخه فاسد اعسارا بالملك
 ايضا و ذلك لعدم ردها امام او اكر اعسارا بالملك و ليس هو لست في فسخه فاسد اعسارا بالملك

الشروط

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يتفكر

المراه لانه ما لكها وهو قوام عليها ، ذكر حرمه عليه حرمتها خلاف حرمه خو لانه لا يحل
انها لا يصح فليس فيه هذه المناقصة نحو لما حرمته ووقع هو على الزوج نعمه حرمت
وخلاف ما اذا تزوجها على الزوج لانه لا منافقة فيه لانه لا مانع من انقام ما مور الزوجان
اما الحرام هو الحريم وخلاف ما اذا كان الزوج عندا لان حرمتها تصح مسخا بها لان
حرمتها لها طاهرة لانه بحكمه الاموال ساع في السوق وقد شلعت عنه عامه الكرامات وانا
حرم عليه حرمة الزوج الحرف في الحريم وكرامته له فاد اسلب عنه هذه الكرامه لا يحرم
لحرمة وانه قول مجرد عنه الله ان المسمى مال متقوم فصحت التسمية فقامت القيمه مقامها
كما تورد جها على عندا لغو ولا في حصة رحمه الله ان المسمى لا يصح مسخا لها حال ولا
لغيره الخلف مقامه وطرا امرائه ماتا ، ومن سعى لهما مهر او ملو دته ان ياحدوا المهر وان علم
موتها اوله فصحت الزوج من مراثيها تسقط من المهر الذي عليه لانه ورن دعا على نفسه
ولو مات هو اوله او ماتا معا اوله لا يعلم ملو دته ان ياحدوا جميع المهر وان لم يكن سعى لهما شيئا
فلا تنفي لودتها في قول في حصة رحمه الله وفي قول في حصة رحمه الله عليه
لو دتها المهر في الزوجين جميعا لان مهر المثل واجب المكاح فمضى بعد موتها كما لم يمتص
هذا كما اذا ماتت امرءا وكن حصة رحمه الله ان القاصي محرم من القضا بمهر المثل
لا سيما اذا ماتا فالظاهر موت اقرانها فمهر من نفذ ولا كذلك اذا مات احداهما
وطر يقران امرائه شيئا فعالت مهره وقال الزوج هو من المهر والقول قول الزوج انه
من المهر الا في الطوام المذكور كل فان القول قولها لان الزوج هو المالك فكون هو
لحمه المالك فوجب المصير الى قوله الا مما صار مكننا عرفا نصرا في تزوج نصرا
على مته او على غير مهر وذلك في دسهم حارب تدخل بها او طلقتها قبل الدخول بها او ما
عنها فليس لهما مهر وكذلك الم يباح دار الحرب وهو الذي يورثه ويورثه رحمه الله

هذا هو المهر
والقوله ان المهر
هو ما يورثه الزوج
من المهر

في الحرس اما في الدسه فليها مهر مثلها والمعه ان طلقتها قبل الدخول بها وقال ذو رحمه الله
في الحرمة انصاها بمهر المثل ذو رحمه الله سوى سبها ، او حصة رحمه الله سوى سبها
وهما توافقا ولا جوب المهر اذا استكت عنه او نفى من احكام الاسلام واحكام الاسلام جازيت
على اهل الذمه في دار الاسلام غير جازية على اهل الحرب ودار الحرب ولا في حصة رحمه الله
ان العمل بدسهم فيما ختم الصحة واحكاما جعلنا ذلك في المهور والخنازير وهذا الحكم من حسن
ما جعل ان يكون ذكر في الكتاب تودها على غير مهر وذلك لختل النفع السكون عن ذكر المهر
قال سعي على الخلاف لا محالة واما السكون لانه يوجب فيه الى دسهم فان دنا الله لا يجب
الا ما نص عليه كاو على الاحلاف وان دنا الله في الا ان ينفي فانه عند السكون بالاحكام
فادى تزوج دسه على غير او غير يوم اسما او اسلم احدهما قبل الفسخ او كان المهر بعسها
والحرير بعسها عن المهر او غير عندا في حصة رحمه الله وان كانا بعد اعانتهما طاهرا
في الحر القيمه في الحرير بمهر المثل وقال ابو يوسف رحمه الله لهما مهر المثل في الوقع كلها
وقال محمد رحمه الله لهما القيمه في الوقع كلها اما المهر في الوقع لانه القيمه
للملك فمتنع فمما سبب الاسلام ولا في حصة رحمه الله ان المأبوت القيمه صورة البه
وهو المكن من الاسباع لان التفرغ المهر قبل الفسخ حارب ولا مانع من باعد الاسلام
بما الدين نظر بالاحكام ثم قال ابو يوسف رحمه الله لما كان للمسلم حكم الاشد الجفاه
باسد التسمية بعد الاسلام والتسمية بعد الاسلام باطل فوجب مهر المثل وقال محمد رحمه الله
التسمية صحته عجز عن المسلم شرعا لشبهة الاسد اعانت القيمه مقامه قال ابو حنيفة
رحمه الله العباس ما قال محمد رحمه الله في المهر اما في الحرير فلا لان حصة الحرير لهما
حكم الحرير من حصة والآن لا ينظر الحرير بملك القيمه ووجب مهر المثل وما خلا ما مر
واحدها محرم بغير او تطوع ثم طلعا فليها نصف المهر لان الاحرام الاثم وحيث كان او قبل

هذا هو المهر
والقوله ان المهر
هو ما يورثه الزوج
من المهر

مقدم

وكانت له في ذلك الوقت من المال ما يشتري به ما يشاء من الخيل والجمال والسيارات والاعطاش واللباس والنفقة على نفسه وعياله وكان له في ذلك الوقت من المال ما يشتري به ما يشاء من الخيل والجمال والسيارات والاعطاش واللباس والنفقة على نفسه وعياله

اندر

فقال تعالى يا ابا المصطفى
الاصوات تصد ومحمد حسب صوته
اسما وماهية فاعلموا ان هذا هو
الانبياء في شان في

وعدم الحاجة لاستخفافه بملك النكاح ولا فقه عليه فيها ولا في ولدها وعليه المهر والنكاح
وولدها حرة بوجه الله الحق على الاخ بالقرابة لانه علق فيها لان الام مملوكة والولد حرة
الزوج الحريم الا انه اصر على الاخ بالقرابة فوجه الله لانه اعتقه عن الف
فصل في النكاح والولاة لها عهدا خلافا لزوجهم الله لانه بملك سافيا بطري
الا مصدا هو لا يتولاها مصدا وان بالاعتقه عنى لم تسم مالا لا نفس النكاح والولاة
للمعتق وقال ابو سفيان الله نفس الولاة لها ووجه الله سوى سفيان والولاة
وجه الله سوى هما فواسي طلب العتيق عرض لغير عرض المسلمين عما في المحمل
الطلاق

وطر فالامراته وقد دخل بها وهي من ذوات الحيض طالق بل لا السنة ولا سنة له هي طالق
عند كل طهر فطلعه من السنة في الطلاق فغير نفعا على الاطهار وان في ان يقع الثلاث
الساعة صح لانه نوى بالحمله لعله وقال ابو رحمه الله لا يقع له الثلاث لانه نوى ضد السنة
فكذب الله واما لقولنا ان نوى الثلاث فقد نوى السنة من طريق الوقوع دون الانقاع
فكان المنوى محمل لفظه مع ذلك ان نوى ان يقع عددا من كل شهر واحد لان ذلك حمل
ان يقع في الطهر فكون سنيا في الانقاع والوقوع وحتم ان يقع في الحيض فيكون منيبا
في الوقوع دون الانقاع وان نوى السن في الوقوع صح فهذا ادلى وان كان ايسر مدقولا
بها وهي ذوات الاشهر وقت الساعة واحد وبعدها اخرى وبعدها اخرى
لان الشهر في جميعها اتم مقام القراء وان نوى ان يقع الثلاث الساعة فهو على الاطهار
خلافا لقوله انت طالق للسنة وهو سوى بل لا انه اذا نوى وقوع الثلاث حمل لم يقع
لان سه الثلاث هنا اما صح لاعتبار عدد الوقت فان نوى الجمع نظر العدد فلا يقع
سه الثلاث وتطلق الحامل للسنة واحد وبعدها شهر اخرى وبعدها اخرى وهو قول

ابي يوسف رحمه الله وقال رحمه الله لا يطلق الا واحد وهو قول ابو رحمه الله
وهي تفرق المختلف وطرق كل امراء الزوجات هي طالق فزوج امراء طالق في زوجها
لم يطلق في المهر الا خبره لان كل واحد منهما النكاح لا يجرى الزوج وان طاركا حتى
امراء هي طالق طلقت كل مرة بزوجها لانها اذ جنت عموم الزوج فان طلقت بالانكاح
زوجها بعرض اخر طلقت ايضا طاركا لان نكاحها هو طالق فزوجها والله
لسته اشهر منذ يوم تزوجها فهو اسبه وعليه المهر والمهر المهر منذ يوم تزوجها
اي منذ حسن زوجها واما السنة فليس بها لانها لما حان نكاحها اشهر من حسن زوجها
طهر ايضا حان بالولد من وقوع الطلاق لان من سنة اشهر والولد لا يحصل لانك
من سنة اشهر ونقص ان يكون من الزوج وصارت امراء فرائضه لانه وق الطلاق
بعد النكاح لان المهر اذ بعد الشرط وعليه المهر كما لما انسا النفس طلقناه
واطنا بعد النكاح قبل الطلاق والطلاق بعد الوطى وحكم المهر وان قبل كونه لعله
واطيا ولا تنقصر الوطى منه في ملك الساعة المطلقة فله ما قام الفرائض مقام الوطى
حكما فاذا وجد الفرائض من الوطى حكما فان حمل مع تمام الفرائض مقام احتمال وحمل
الما حصة شرطا وبعد الوطى امراء الصبي بالولاة ليست السنة لا احتمال للماء هنا
لانه لا بد من النكاح ثم الوطى ثم سنة اشهر لو صح الحمل وقد عتبرت المدة من حسن الزوج
صا فرائض النكاح تقوم مقام الماني موضع الاحتمال الاحتمال هو حركتها هاهنا وهو
انه حاله امراء ودخل عليها الوطى فزوجها وهو محال طهر والداخلون لسمعون
كلامهما ثم الولد يكون وقت الحكم واما الوطى اصله النفس فخطا فيه فوجب بناه
على هذا الاحتمال ان كان يادرا فيكون على هذا الوجه فدرجات به لا بد من سنة
اشهر من وقت الطلاق وسنة اشهر من وقت النكاح وان طار بالولاة كبرى ذلك

المضروب له انما كانا لو كانت تحت هذه الارض او ما بين هذه وهذه لها
وهو الاستحسان ان الشيء من جهة غايته لم يكن يرمى وجوده لصاحبه غايته ولا من جهة الحساب
بمثل هذا الكلام يرد كونه ثوابه الكمال في الاخر خذ من دواعي من دهم الى ما به كان اياه
لاخذ المانه كلها ولا في حصة رحمه الله الاحتمال ما عاده وهو ان هذا الكلام مني ذكر
يراد به الاكل من الاكل والاكثر من الاقل لا يهتم بكون سني من سني الى سبعين او مائتين
الى سبعين ويزيد في ان سنيه اقل من سبعين واكثر من سنيه في حاج الاصحى وهو رحمه الله
فانقطع وهو رحمه الله فاد اقال ان طالق من واحد الى ثلث فيكون اكثر من الواحد
واقل من الثلث ذلك بيان خلاف ما اذا قال حزم درامي لان كل طرف له طريق الاياه
وقد جرت الوسعة في باب الاياه ما لم يجزى غيرها وحكم بالامراته ان طالق واحد في سني
ونوى الضرب الحساب او لم يكن له منه شيء واحد وان نوى واحد وليس منى ثلث ان قال
سني وليس منى الضرب منى بيان فالادنى رحمه الله في الاولى اذا نوى الضرب منى بيان
وفي الناحية المثلث اعتبره لحساب الضرب ولنا ان ضرب الفرد في الفرد اذا استعمل في المسوح
وهما طول وعرض يوازيه بيان المساحة واذا استعمل في المسح لمسح طول
ولا عرض فاما يوازي الضرب بغير احرازه والطلاق غير مسح وليس له طول ولا عرض
فاما يوازي الضرب بغير احرازه والطلاق هو الفجر ومثل طلاق هو حزم وان نوى واحد
وليس منى ثلث لان بينهما مقارنه لان كلمة طرف وكلمة الطرف جميع الطرفين المظروف
لحرف الواو جميع العطف المعطوف عليه معني فكان بينهما مقارنه وان نوى واحد
مع سني منى ايضا لان كلمة تسعيل معني كلمة مع قال الله تعالى فادخلني عبادي
اي مع عبادي وان قال ان طالق امسح انما يرد فيها اليوم لم يقع لانه اخذوا كما لو قال
ان طالق فادخلني عبادي في الرواية وان يرد فيها دل على امسح في الساعة

شبه الطلاق شيء عند ان حصة ومحمد رحمه الله علمهما مع باننا اي شيء كان المشبه
وذكر العظم اذ لم يذكر عند ان يوسف رحمه الله اذ ذكر العظم كان بايا اي شيء كان المشبه
بما ان يكون مشابه حله يكون بايا وان لم يذكر العظم عند ان رحمه الله بغير
الى المشبه به فان كان في صفة الشدة او العظم يكون بايا والا فهو رجي وسأله في
المسائل اذ امار لا مراته ان طالق مثل اس الاية او مثل حله خذ من دهم الى مائتين
حصة ومحمد رحمه الله علمهما وهو عند ان يوسف رحمه الله علمهما لو قال
سل عظم داس الاية كان بايا عند ان حصة ومحمد رحمه الله علمهما لمكان التشبيه
وعند ان يوسف رحمه الله لمكان العظم ويكون رجعا عند ان رحمه الله واما اذ قال
ان طالق عند الترات منى واحد ورجعه عند ان يوسف رحمه الله لان الراس لا يعل مكانه
منى واحد منى ثلث عند محمد رحمه الله لانه يرد في العطف الكثرة واما قوله ملا
الست فلاه وصلى الطلاق ملا الست الشيء قد تشعل الو عاملا له عطفه في نفسه
وغيره الو عاملا لكرهه فاي ذلك في صحته وعند عدم اليه سب اقليمها وبنى الله
ذكر ان سماعه في يوازيه انه اذا قال لها ان طالق ارفع الطلاق فان نوى بايا
فلا ت وان نوى واحد منى واحد رحمه الله عند ان يوسف رحمه الله باية عند محمد رحمه الله
او يوسف يقول نعم لكون الطلاق لا يوصف في قوله انت طالق ومحمد رحمه الله
يقول ارفع الطلاق اعطاه وذلك النابذ لو قال ان طالق فطلعه تشبه او عرفه
او طوله منى واحد باية اما الشدة فلما قلنا في الاسل اما الطويلة والعرض
فلان الطول والعرض تحت الحال والقوة يقال ليس لهذا الامر طول وعرض اي ليس
له هذه القوة وذلك يكون حكمه وهو البدونة فان الرجعي في مقابلة صحت وقصر
وان نوى الثلث هذه الفصول كلها صحته لان هذا النوع الطلاق النابذ والناس

وحيث قول محمد رحمه الله ان
توبه ابرجه واجر من
توبه ابي طالب فليس فيها
فوجد ان في اركان واحده
فيقدم وجرها في الوحد
مؤد به فيصدا في الطل
وهي حقه في تلك الرحم
عليها هو الله سبحانه

م
عيسى

مطلق الوقت مما في ثبات كائنات ما
 وحل والامراة ادا ولدت غلاما فامطلق واحده وادا ولدت حاربه فامطلق اثنين
 فلو لم يولد ولا ولد في امهما اول الزم في العضا طلعة وفي التزوه بطلعتان العصب
 العره بوضع الحمل لا يهاون ولدت الغلام او كذا وفي احده ونصفه معك فادا ولدت
 الحاربه نصف العره بوضع الحاربه ولا يقع شيء لانه لو وقع مع العضا العره والطلاق
 لا يقع مع العضا العره ولو ولدت الحاربه او كذا فمطلعتان مع العره بوضع
 الغلام ولا يقع شيء فاداني حال مع واحده وفي حال طلعتان ولا يقع التامه بالسك
 لكن التزوه خبار باضر بطلعتين لاجمال هو عموما وحل قال الامراة ان كثر الماعز

واما يوسف فانت طالق بلانا المسله على ادبته او حه امانا نوجد الشرطان للملك ان يكتب
 انا عمرو واما يوسف فانت طالق او حواي غير الملك ان يكتب انا عمرو واما يوسف فانت طالق
 واما يوسف فانت طالق واما يوسف فانت طالق واما يوسف فانت طالق واما يوسف فانت طالق
 في الملك في الوجه الاول يقع الطلاق في الوجه الثاني والثالث لا يقع وفي الوجه الرابع
 احصلوا قال عليا واما البلاء وجميع الله يقع وقال ذو رحمه الله لا يقع هو اعتبر الشرط
 الاول الثاني لا يعمسا ام الملك شرط عند حوث الشرط الثاني فذكر عند الاول لنا
 ان الملك فمما سئل انعقاد النكاح هو الشرط مستعني عنه لانه ليس في العمل بالنكاح
 ولا في قول الخرافا مستوي الوجود والعدم ثم ذكر بعد هذا مسله العدم والتخيير
 وما يعرفان في المحلوط من الالامانه اذا ما معك فانت طالق بلانا فمما سئل
 البع الحمايان ليس ساعه لم يخل عليه المهر فان اخرجته ثم ادخله وحده المهر وكذلك
 لو قال كتمه ان جامعك فانت على هذا وعني يوسف رحمه الله انه اذا حث المهر في
 الفصل الاول ايضا لوجود الجماع بعد الطلقات البذات والخبره الا انه لم يخل في
 لان المقصود واحد فساد الجماع واحدا من وجه وادله غير موجبه للجماع فمما سئل
 لحد فمما سئل وجه طاهر البرا انه ان الجماع ادخل الفرج في الفرج ولم يوصل ذلك
 بعد الطلاق الخبره خلاف ما اذا اخرج ثم ادخله وحدث الجماع وهو ادخل الفرج في
 الفرج لكن لم يخل في الجماع ان المقصود واحد فساد الجماع فمما سئل
 الطلاق وحدثا صا واما بعد ان يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يفسد ما راعا
 وجه قول ان يوسف رحمه الله انه وحده المساس كماله وجه قول محمد رحمه الله ان
 الدوام ليس متعز في النكاح لان الدوام على الوطى ليس لوطى ولو اخرج ثم ادخل صا
 واما طالق الجماع واما طالق الجماع اذا احدث فانت طالق طالق طالق طالق طالق طالق

ملى
 ٢

ترك دم الحيض ودم الحيض يعرف الا ان يمد يده امامه فاذا مد يده في الطلاق
 من حين ان الدم لوجود قول الحيض اذا قال اذا حثت حصه لم يطلق حتى يظهر لان
 كمال الحيض يسهلها وذلك بالظهر اذا كان اياها عشر او بالظهر والعسل او ما يعوم
 مقام العسل اذا كان اياها دون العشر وان قال اذا حثت يوما فانت طالق طالق طالق
 تقول الشمس كانه اسم لسا في النهار اذا اقر به ما يميز الصوم مما يمتد وحل والامراته
 ان كتب خبيث ان يترك الله ما رجعهم فانت طالق فمما سئل خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث
 ولا يعني عبده ان كان الزوج يتركها له بها في نفسها في الزوج امسه وفي حين
 العبد في الزوج ساعه وشهاده الفرد مردوده وكذلك اذا قال اذا حثت
 فانت طالق هذه موك فمما سئل خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث
 وكذلك اذا قال ان كتب خبيث فانت طالق خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث
 الزوج واما اذا قال ان كتب خبيث فانت طالق خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث
 ابو حصه واما يوسف رحمه الله عليها فانت طالق وقال محمد رحمه الله لا يطلق اذا كانت
 كادنه فمما سئل ما من الله تعالى هو يقول الطلاق معلق بالمحبه والمحبه عمل القلب
 الا ان اللسان جعل حلفا عنه فمما سئل ما من الله عليها فانت طالق خبيث خبيث خبيث خبيث
 وما يعرفان في المحلوط من الالامانه اذا ما معك فانت طالق بلانا فمما سئل
 فمما سئل اذا حثت فانت طالق خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث خبيث
 فقال انا احتاد نفسي على طالق هذا اذا نوى الزوج بقوله احتادى ان احتاد نفسها
 او اياه والعاس ان لا يطلق لانه فمما سئل الوعد ولا يصير حوايا مع الاحتاد وجه الا
 مستحسن ان هذا احدثه ابا داود في الشرع بانه لما نزل قوله تعالى يا ايها النبي
 قل لا اذواكم الله يادي رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشه رضي الله عنها

بالكتاب

قال في خبر كذا شيء فلا تخشى حتى تستأمرى ابوك ثم أخبرها ما لا يه معالت في هذا الاستأمر
 ابوك لا يبرأ أحبار الله ورسوله وادارت بهذا الاختيار الأحبار للمعان وحل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هذا الكلام معها أجازا وأن قال أحباري أحباري معالي خبرت
 الأولى أو الوسطى أو الأخيرة طلبت في قول في خمسة دجحه الله ولا تحتاج إلى سه الزوج
 أو أحده في قول في بوسه محمل دجحه الله عليها وإنما لم تحتج إلى سه الزوج لأن هذا
 الكلام لا يدرك على وجه التكرار الذي في الطلاق لأن الأحبار في حق الطلاق يتكرر أماني
 هو امر آخر فلا يلزم أن الأولى أو الوسطى غير مفيدة في التمسك بقوله في الأفراد
 فبعد ما فصل في خمسة دجحه الله أن المراه إنما تنصرف حكم الملك لا يثبت ملكة لأن
 المصحح في الملك كالمجتمع في المكان وذكر لا يحتمل اليرثان في التوهم المحتمل مع مكان
 لا يقال هذا أول هذا آخر إلا أن قال هذا جازا ولا يكون اليرث محتمل في ذابها
 وأدرك في الملوك تدرج لغا في الأولى أو الوسطى في حق زوجها أحرت ولو قالت أحرت
 وسكت في حق الملكة في حقها وأن قالت قد أحرت أحباره هي بلسة فوهم جميعا لأن في حقها
 أحباره يدرك للبره فكون معناه أحرت بموه والأحبار بموه إنما يحق إذا أحبارت نفسها
 سلت وإن قالت قد طلبت نفسي أو أحرت نفسي بطلعه هي واحدة لا ملك للوجه كذا في كذا في الحاج
 الكثير وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب أنه يقع بطلعه رجعه وهذا غلط ومع من كان في قول
 امرئ بلسة بطلعه أو أحباري بطلعه فأحبارت نفسها هي واحدة رجعه لأنه جعل لها
 أن تحار نفسها لكن بطلعه والبطلعه بعينه للوجه وأن قال أحباري في قالت قد أحرت
 فهو باطل لأن الأحبار ليس من الفاظ الطلاق فبعضه وإنما جعل ذلك السنة والسنة واد
 بذلك إذا كانت منسوبة فاد أن الخبر غير منسوخ والأحبار كذلك كذا في معنى ما ورد في السنة
 فكان باطلا فإن قالت قد أحرت نفسي وقد نوى الزوج الطلاق مع وقوع الطلاق لأنه منسوخ

قد
 ٢

من قبلها أو قال الزوج أحباري بلسة معالي خبرت مع الصادق مع الطلاق لأن كلام الزوج
 منسوخ وكلامها خرج هو بالله فصار منسوخا به ولو قال أحباري أحباره معالي خبرت مع أيضا
 لأن الأحبار عبادته عن الاتحاد وذلك لأنه على الطلاق أحبارها بلسة لأنه هو الذي
 يحرمه وسجده أخرى فاما احتجاده هاذا وجهه ولا الكما بلسة أقسام في هذا الباب
 ما فصل هو أما لا غير فله امرئ بلسة أحباري اعتدى وما فصل هو أما لا غير فله
 أخرى أو هي أخرى في فوج استتري تعني تخمري وما فصل هو أما لا وشتيمه خمسة عليه
 بوسه بنته ما بين حرام وروي عن أبي بوسه دجحه الله أنه لقن بالنسب الأول خمسة أخرى حلت
 سلسل سر خك لا ملكك لا سلسل على الحقي ما هكذا والأحوال بلسة حاله مطلعه
 وهي حاله الوصي وحاله مدأوه الطلاق وهو أن تسأل في طلاقها أو غيرها طلاقها
 وحال عصمت أمان طالع المطلقة لا يصح من الأقسام البلسة طلاقا إلا بالنسب والقول
 قول الزوج في برك الله لأنها محتملة ولا دلالة على الحال في حال مدأوه الطلاق لا يصح
 في من الأقسام البلسة قصا إلا ما فصل هو أما لا رد الأله احتمال الأحبار والرد فله
 الأدنى وهو الرد في حاله القصص بصدق الأقسام البلسة إلا ما فصل هو أما لا غير
 لأنه يصح للطلاق الذي يدل عليه العصر فحول طلاقا وأن قال لا منه استأمر أو ما بين
 بوسه العين لم تعني وقال الشافعي رحمه الله تعني المسئلة مع رفته أن صرح الطلاق
 وكلمات الطلاق إذا نوى بها العتق عندنا لا تعني عنده تعني ولو قال بها اعتدى اعتدى
 ولو قال اعتدى وقال نويت الطلاق وما لما من حصصا بصدق قصا لأنه نوى حقه ما يكمل
 بالماضي شيئا هي بلسة لا سيما ذكرت ما ذكره الطلاق في معينتها للطلاق بدلالة الحال
 وذكر في الأصل طلاقا لو قال نويت بلسة طلعه وأحقر أنها بلسة لما نوى بلسة طلعه فقد نوى

لها

في قول الشافعي

في قول الشافعي
 في قول الشافعي
 في قول الشافعي

كل واحد من تلك السبله وهي لا يجرى فيها ملكة لو قال امرك بذلك اليوم و بعد غد لم يدخل السبله
 في ذلك فان ذلك الامر في يومها بطل امرك بذلك اليوم وكان يجرى بها بعد غد ان قال امرك بذلك اليوم
 و غير ان دخل السبله ذلك ان ذلك الامر في يومها لا يجرى في يومها في الغد لان الفصل الاول
 جعل الامر سديها في وقتين منفصلين لا يصح ان يجعل في وقت واحد لئلا يخلط ما يوجد الفصل وهو اليوم
 والسبله و عند اطلاق الوقت على القول بالاجاد الامر ما يبطال احدهما لا يتعدى الى الاخر ولا يدخل
 السبله الامر لان كل واحد من اليومين في كل منفرد في اليوم المنفرد لا يساوي والسبله في الفصل
 الثاني الامر مخير لان قلل السبله لا يجعلها مبدئين في اليوم قد جالسوا للمشورة في المجلس
 الى الغد فاذا ورد في اليوم لا يبقى في الغد في الاملا على ان يوسع لجمعه الله اذا قال امرك
 بذلك اليوم و امرك بذلك عند انما امر ان حتى اذا احتجرت و وجهها اليوم في حال الغد صار
 الامر سديها وهذا صحيح لانه ان يرد كل واحد من الوقتين بالخبر و الاخر بالخير دليل على علم
 الشئ في خبر واحد و ذكر ان سماعه عن محمد بن حمزة انه اذا قال امرك بذلك اليوم بانه يكون
 الامر سديها الى غروب الشمس لو قال امرك بذلك اليوم فقامت في المجلس في الامر سديها
 وهذا موافق لما تقدم قوله ان طلاق غدا و طلاق غدا دخلوا لامرانه امرك بذلك يوم
 تقدم فلان تقدم فلان لم يعلم في تقدمه حتى في الليل لا حصار لها و لو قال لامرانه يوم
 انه و كل طلاق في وجهه لئلا يطلع في اليوم الطلاق افتحا على الوقت المطلق وفي
 الامر بالمد على ساض النهار لان اليوم يستعمل الوقت الليل لا يستعمل الا للسواد خاضه
 و النهار لا يستعمل الا للساض خاضه فلما كان كذلك في اليوم و حذ العمل بما يوجد حتى
 احد الوجهين فيسطر منه ان يصدر الى فعل منه علم انه اراد به ساض النهار لانه اولى بالمد
 فيعمل محاراه و اذا اصدر الى فعل لا يمد على الوقت المطلق في اليوم مما لا يمتد فيعمل
 على الوقت المطلق فيدخل الليل في اي وقت يورد نطق بما الامر بالمد مما يمتد فيعمل على

الطلاق في اليومين

ساض النهار فاذا قدم فلان لم يعلم في تقدمه حتى في النهار و اما على وجه الفصل الامر
 و الجمله لا يكون عددا في مثل هذا اذا قول امر امرانه سديها و خبرها و فيها الخبر ما دامت
 في مجلسها و ان كانت يوما لاجماع الصحابه و هو ان الله عليهم اجمعين فان اخذت عمل اخبر
 فخرج الامر من سديها لان هذا يملك الطلاق و ليس بانابه لان المختص في كتابه عاملا اخره
 و هي عاملة لنفسها لا غيرها فبذلك ان هذا يملك الطلاق و الملك ينصرف على المجلس فانس
 و دراهم المجلس و ان كان قائمه فتعذر في على حادها لان ذلك دليل الاصل دون
 الاعراض لان هذا اعلاه من اراد ان يستمع الراي و كذلك ان كان قائمه ما كان امتكاه
 فعدت اما تعود المتكس فانه دليل الاقرار دون الاعراض اما انما التاعده فذلك
 لان الامكاه الاستناد للممكن من الراي و كذلك ان قال ادعوا لي استشهاده او سهره
 استشهدهم لانه دليل التام دون الاعراض و ان كانت سهره على دايه او على محمل في وقت
 على حادها و ان سارت بطل حادها لتدرك المجلس و السفيه بمهر له السفيه لا سفيه
 لانصاف الى اذ كانها لا تملك ساض و لكن في الما و الما و ليس الما و الما في واحد و ان قال
 امرك بذلك يومى بلما فوالن در احضرت نفسي بواحدة هي بطل لان الاضاد تصلي هو اما الامر
 بالمد لانه جعل هو اما لئلا يملك لاجماع الصحابه و هذا يملك و لو لها بواحدة اي لمرة واحدة
 و اما قصر محضه بمرة واحدة و لو ان السفيه يكون محضه للسفيه او قالت قد طلبت نفسي
 بواحدة هي واحدة لانه بعدد نفسي مصدر واحد و في حادها ان المصدر على مواضع
 الفعل ما ثبتت في الادنى و هو قولها در احضرت نفسي بواحدة الاحضارة و في الباطنة هو
 قولها قد طلبت نفسي بواحدة الطلقة و كذلك لو قالت احضرت نفسي بطلقة مع واحدة
 لما قلنا كثر الفصلين و المعنى قولها طلبت نفسي بواحدة و قولها احضرت نفسي بطلقة
 مع واحدة لانه لان هذا يملك الطلاق السابق و قولها طلبت صا لاني لاني و ان قال لها

الامر في المجلس

الكثر

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد
في هذا
الموضع

البيان

لا يها ملكا اعيان التملك الو احد و لو قال بها طلق بفسك احد فطلق بها ملكا مال
او حصة دجه الله لا بيع شي و قال لو سوت محمل دجه الله عليها بيع واحد وهي بغير المحمل
وان امرها بطلاق ملكا الو حصة فطلقت باسبه او على العكس بيع ما امر به الزوج لما قلنا و لو قال
بها طلق بفسك ملكا ان شئت فطلق احد لم ينع شي بالانفاق ما لم تغل سبب وقوع الطلاق على
مستند ما التملك و حين لو قال بها طلق بفسك احد ان شئت فطلق بفسك ما لم ينع شي عند
ان حصة دجه الله و غيره ما بيع واحد لان وقوع الطلاق على مستند ما الواحد و غيره
مسه التملك بفسك الواحد و غيره لا و لو قال بها طلق ان سبب التملك كان كذا
لكن ما في طلق كانه على الطلاق بفسك المشبه و المتعلق بفسك كان بفسك و ان كان سبب
كذا لا ينع شي فهو باطل كانه بفسك و خرج الامر من يدها لا ينعها و لو قال بفسك
قد سبب ان شئت فطلق الزوج بفسك بفسك بفسك لا ينع الا ان يقول الزوج سبب
طلاقك ففسك و يكون هذا اعيان مستندا و لو قال بها طلق من سبب متما سبب
الامر لم يكن دارة لا تنضم على المجلس ولا يكون لها ان تطلق نفسها الا و امره كل كلمة متى بعد الاقامه
دون الاقرار و الاقرار في المستقبل معرومه ففسك الاضافه اليه فتملك التملك بفسك كذا و ما في
ولا ملك بفسك بعد بفسك و لو قال بها طلق بفسك او ادا ما سبب ففسك كذا اما على اصلها
فظاهر و اما على اصل ان حصة دجه الله فلا ينع بفسك و لا بشرط و قد صار الامر
بها فلا يخرج من يدها بالعام عن المجلس التملك و لو قال بها طلق كذا سبب فلها ان تطلق نفسها
و امره بعد و احد حتى تطلق نفسها فلا ينع كلمة كذا نعم الاقرار كما تم الاقرار ان قام عن
المجلس بفسك و ذلك المجلس كمن بها مشبه اخرى و ان شئت فطلق لم ينع لانه لم ينع بفسك
و اما في حق الواحد البها في كل مشبه فاد اشان التملك بفسك الثلاث و هاهنا و احد
الاقرار و لو قال بها طلق بفسك ان سبب بفسك بفسك و ان قام عن مجلسها فلا

والتعلق

هذا هو المتن
الذي هو
المعتمد
في هذا
الموضع

طلاقه بفسك كلمة ابن من طروق المكان و حين اسما المكان لا اتصال للطلاق بالمكان
و الطلاق لا ينفك باحدا من المكان و حين كذا المكان بفسك المشبه في الطلاق خلاف الزمان
قوله لا ينفك بالعام عن المجلس و لو قال بها طلق بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
المعالم و لم ينع خلافه و ذكر في الاصل ان هذا ان شئت فطلق احد دجه الله اما على ان يها طلق
بيع ما لم ينع الزوج و لكن ان شئت فطلق احد بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
او بعد التملك ان هذا بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
يقول ان المشبه دخلت على وصف الطلاق في اصله لا المشبه و حين و ان كان قد سبب
بفسك او قلنا و قال الزوج بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
و لو قال بها طلق بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
على المجلس و اذ ادركت بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
تطلق نفسها و احد و بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
ان شئت فطلق بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
و حله امره على حره بفسك او حره بفسك او حره بفسك او حره بفسك او حره بفسك او حره بفسك او حره بفسك
و لا ينع عليها لان الملك الذي سقط عنها بالطلاق ليس بالمتقوم ولا ينع التملك الاعمار
النسبه و ليس بالمتقوم و ان كان بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
لو هو ادا المشروط و عليه ففسك لان الملك الذي سقط عنه بالاعمار بالمتقوم فاد
لم ينع له العوض المشروط لفساده بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
على ذلك ففسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك
و عليه فهو المشركان الملك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك بفسك

النكاح

ملك الزوج متقوم فادام تحت المسمى لفساد وحرمة النكاح وحلها الله وهي صغيرة
ما لها لم يخرج حتى لا يستطاع من مهرها لانه لا يظن في الخلع لانه فاما المقوم من مهرها المتعم
لان ما فيه المهر لا فيه لمعاين الزوج وعرضه الطلاق منه دوا سان الاصح ان يقع
وقد قل على العكس الاول اظهره اذ اقبل الاقرب هل هناك كان من اهل النكاح في الطلاق
بالاقتان ولا يلزمها المالك لا سطر من مهرها ومع كل المهر ان كان بعد النكاح وما
النكاح ان كان قبل النكاح بما فان قلنا على الزوج على انه ضام للالف والخلع وان كان
على الاقرب ان استر اطلقه الخلع على الاصح صحه على الاراد في خلاف اسر اطلقه العتق
على الاصح صحه لانه سلم للعبد العتق ولا يسلم ذلك للاصح فافرقا في الخلع سقط
ولا يسلم للمراه سى كما لا يسلم للاصح فاستسوا فادانته الابح وعنده المالك لم يوف
على مولاها ولا سطر مهرها بل سى الخلع ان دخل بها والمصدا لم يدخل بها وان دخل
الصغيرة على مهرها فان لم يهرن موافق على مهرها ان كانت من اهل النكاح فان قلت وق
لم سطر من مهرها شي بل سى الخلع ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها فان لم يسلم
هي ومن الابح عنها على دوا سى اما اذا ضمنه الاقرب ان كان المهر الفاق العتق ان
تحت عليه الالف لها على الزوج خمس مائة ان كان قبل النكاح بها وفي الاستحسان
عليه خمس مائة ولها على الزوج خمس مائة واصلا هذا ان المراه الكسرة اذا تزوج
بأنفم احصلت بالف قبل النكاح بها فالتاس ان يكون عليها خمس مائة دارة وفي الاستحسان
لا سى عليها لان العادة بين الناس انهم يريدون ما يلزمه لها هذا اذا كان قبل النكاح
فان كان بعد النكاح فعليه الالف لها على الزوج الفاقه وان كان المهر شيئا عينا فلها
بصده او كله وعلى الابح منه المصدا لم يكن دخلها استحصانا وجميعه كله ان كان
دخل بها وحلها للمراه اسر طالق على الف درهم فصلت وعلينا الالف هو

كقوله اسر طالق لم وان قال اسر طالق فطالق عليك الف فصلت وعلينا الف فصل
عن العتق طلعت المراه ولا سى عليها ولم يسلم المراه ولم يسلم العتق طلعت عن ولم يلزمها
المالك فادامه سطر مهرها الله عليها على كل حال من مهرها الفاقه اذا لم يسلم لم يطل
ولم يضمن لها ان هذا الكلام يستعمل في موضع المعاوضة الاوى ان من والاخر اهرل هذا المتاع
الى من لم يكددهم كان مولا له درهم وهذا ان المراه لم يهرل للمالك كما في قوله ان دخل المراه
راكبه فاسر طالق فصد سطر طالع كانه الشرط وعوضا عند كانه المعاوضة ولا سى
دعوى الله ان له وعلينا المراه درهم جلد تامة فلا دخول متصلا بما حله الله لانه لم يهرل
لان الطلاق شرع عاله بعد ما حلان ما اذا استعمل في موضع المعاوضة لانه ما شرع الا
معاوضة غايها فصلت وكلاهما دعوى الخلع باطلا لانه ليس بموضع الخلع امره احصلت على الكسرة
من المهر الذي تود جهاد الفشور منها طاب الفضل للزوج لقول الله تعالى ولا جناح عليهما
فيما اصدرا به وفي روايه لا اصل بكرة لما روى ان خمسة امراه ثابتن من قيس بن شابر اتت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لا انا ولا ثابتن فقال النبي صلى الله عليه وسلم
انزلهن من عليه خير يقته قال نعم وزياده فقال عليه السلام اما الزيادة فلا وان كان السور
كوة الفضل حاز في القضا بالاجماع ولا بكرة اخر مهرها التي قصت لما تلونا من الآية وفي روايه
الاصل بكرة لقول الله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الالف امراه قال
الزوج وحلها طلعت على ما يدرى من الدراهم او قالت اخلى على ما يدرى من الدراهم ففعل ولم يكن
في مهرها شي فانما يعطيه ملة درهم لانه ادبى جميع صحبه لان الاساره تطلعت لقيم المسار
الله جميع ذكر الدراهم وذكر مساول الملة وما زاد عليها حتى الملة لا بها ميسرة
دخل قال الامراه طلعت اميس على الز درهم فلم تقبل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وال
الرجل انكر هذا العبد بالز درهم اميس ولم يقبل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الطلاق

هذا الحديث
في المهر
والفصل
في النكاح

هذا الحديث
في المهر
والفصل
في النكاح

مال من جانب الزوج و الممنوع من غير قول اما القول بشرط الخلق يكون الاقارب اقرارا
بالقول كذا انكره في دفع عن بعض ما اتوه ولا تصدق حولا الا امراته اذ طلق على الف درهم على
ان الخمار يملكه امام فصل الطلاق واقع والخمار باطل كانه من حيث المعنى حتى لا يصح الرجوع عنه
ولا ختم خمار الشرط ولو قال امراته اذ طلق على الف درهم على ان الخمار يملكه امام فصل
فان ردك الطلاق فملكه للمام نظر الطلاق فان احراز الطلاق في السنة الايام والطلاق
واقع والاقرب ما فيه و غنمها الطلاق واقع والمال لازم والخمار باطل لان هو لها شرط
الممنوع فلا يحمل الخمار كسائر الشروط ولا في حصة درهم الله ان الخلع من حاسها سنة
لانه يملك مال العوض لهذا الرجوع صحيح ولو طلق على الف درهم ولا يوقد على ما دارا المجلس
واما جعل ذلك شرطاً في الزوج واما في نفسها فملك مال العوض لكن يملك مال العوض
جعل شرطاً كرجل فالله ان يملك هذا العقد كذا في آخر هذا هو وان كان كذلك اختلف
الخمار في النكاح لا يصح حتى يزوج امراته بشرط الخمار يصح النكاح و يطل الخمار
والفروق ان الخمار انزه في اساس من التمسع بعد تمام النكاح بعد تمام لا ختم الخمار
ولهذا لا يحمل الا حاله والخاص بالماله منه تابع فلم يكن اقراره حكمه واما المال بآثار الخلع
مقتصر على ما ملك اقراره حكمه ثم فرق بين النكاح والكماله فانه اذا كانت عده شرط
الخمار يملكه امام حاكمه والخمار والفروق ان الكمال عقد لازم محتمل للتسليم الا حاله فصار
مثل البيع سواء امراته تزوجها طلعتي بل ما بالعد درهم وطلعتيها واحدة و فواتيه تلك الالف
لان الباني في العوض والعوض يتقسم على المعوض كرجل مال الزوج بل هو لا العقد الثلثة بالالف
درهم مانع الواحد بله الا في كذا هنا وان قال طلعتي بل ما على الف درهم وطلعتيها واحدة
في واحدة كذا الرجوع بعرضي قال ابو يوسف وخمسة درهم الله عليها في طالق واحدة
سلك الالف كانه على المعاد صار بماله الباقي المعاده فانه لا فرق بين رجل الرجل اجملا

فاما السهم اذا تزوج فقولوا انكم لا تقولون
فان لا يكون ما انما بالقول

فان لا يكون ما انما بالقول
فان لا يكون ما انما بالقول

هذا المانع الى منزلي بالعد درهم وبقوله على درهم ولا في حصة درهم الله ان كذا على معنى الشرط
لان اصلها للزوج فاستحق الشرط لانه لا لازم الخمار الشرط لا يسقط على الخمار الله السهم
الكثير اذ ان الامام الكاظم يملك سنين الف درهم سار فيه ان يملك الامان بعد سنة رد عليه في
الف درهم ولو اتم على الف درهم سار في الكل امراته اختلفت على عبد لها ابق على انها بركة من ضمانه
لم تتر أو عليها ان ياتي بالعد درهم العدة لانه شرط ما سلك الخلع معاوضة مصدر السلامه
سقطت منه والمسلم واجاب ما ذاق ان كان عليها القيمة فكان استنطاق المرأة شرطاً
فاسد فلعنوا لكن لا سطر الخلع لانه لا سطر بالشروط العاسله

رجل فالله امراته والله لا اقر بكم سهران سهران بغيره من السهران فهو مولى لانه جميع بينهما في
الجمع ولو جمع بينهما بغير الجمع كان مولى فكذا ذلك اذ اجمع في الجمع وصار هذا بمن قال بعد منك
فان العدة في سهران وسهران بغيره فله ان يزوج من كذا قال في الخلع الكثير والله لا
اكملك ثوماً و من يصدر بغيره فله ان يملكه امام كذا هنا وكذا لو قال الله لا اقر بكم سهران
وسهران فهو مولى لما قلنا ولو ملك ثوماً قال والله لا اقر بكم سهران لم يكن مولى لانه
لما ملك بينهما كان هذا الحاي اخرج ادا كان كذلك صار احسب فذا احل لم يملك كل واحد
من الممنوع اذ يزوج الشهير والاملا لا يقر في اول من اذ يزوج اسهر ونظمه ان يقول الله لا اكل
فلانا ثوماً ولا ثوماً ان الممنوع ينفق يومين لانه لما اعاد كلمه النفي صار الثاني منفعلي
حده فصار منفردا عن الاول اذ اذ انفرد الثاني عن الاول صار احسب فذا خلا كذا هذا
هذا اذا قال امره الماسه والله لا اقر بكم سهران وكذا اذا قال امره الماسه بعد
ما ملك ثوماً والله لا اقر بكم سهران بغيره من السهران لان غير الاول ليس في كل هذا الحاي
اخر فلم يملك كل واحد من الممنوع اذ يزوج اسهر فان قولها مع المسلمين لا ليس عليه كفاه
واحد لان الممنوع واحد في المسلمين الاخرين عليه كذا ان كان الممنوع معده ولو قال

بين

فان لا يكون ما انما بالقول
فان لا يكون ما انما بالقول

والله لا اولى له الا ما لم يكن مولانا لان علامه المولى ان لا ملكه العريان اربعة اشهر الا تحت
بطنه ولم يوص الا اذا اذ بها ودفن من السنة اربعة اشهر فحينئذ يصير مولانا والذوق رحمه الله
يكون مولانا لا يستدعي مصر فالاخر السنة كما في الاصدار ان اذا قال الحر هكذا الدار
سنة الا ما يصير الى اخر السنة واما البصر في الاخر السنة لا ملكه في ايها الكرم من اربعة
اشهر الا كعادته وتوكل لا حنسه والله لا اولى له ثم يزوجها لم يكن مولانا وان فيها كذا كان
اليمين مصدرة في حق الكفارة دون الطلاق لان الاملا ليس له واصطلاح العتقها على اربع سمون
اليمين التي فيها الطلاق ايلاد في كتاب بوليه فادام هذا واصدا وقد مر الاملا ان لم اترك
اربعة اشهر فابطل طاق بار واذا اراد ذلك لا حنسه وقد حلت الطلاق في غير الملك غير مضاف
الى سبب الملك فبطل الخاب الطلاق في نفس كسبا مطلقا فادامتها لولمته الكفارة والملك لا
قال لا حنسه است على كذا في ثم يزوجها لم يكن مظاهرا لان التحريم الموقت جزا لنفسه هو
كذب محض ولم يوص له لو قال هو بالبصر والله لا اذ في الكوفة وامرته بما لم يكن مولانا
لانه ملكه في ما بها من غير شي يلزمه بالاجاز من الكوفة ولو الى منها وهو مريض لا يقد على
الجماع او امراته ونفا او صغيرة لا جامع مثلها او بينه وبينها مسكرة اربعة اشهر
فقيه ان يقول في اليها ما كان على ملك الجاهل حتى يصير اربعة اشهر فالفي ماضي وسقط
الاملا وان جرمها بعد ذلك كفر وهذا امر حسنا وقال الشافعي رحمه الله لا في الا بالجماع والله
ذهب الطحاوي لان الحديث لا يستلزام في كذا حسنا ولما ان العاجز عن الجماع
ظالم بالاملا لا كذا المنع والفي باللسان دهم عنه فصل في ما يفسطر عن البس صوة الظلم
فمنع من الاملا ظلم ممر له الاملا قبل النكاح فان قد على الجماع في الاربعه اشهر بطل
الفي باللسان لا يكون الفي الا بالجماع لانه قد على الاصل قبل الفراع عن حكمه بالخلف فسطر
الحلف فان كانت المرأة مع الفجر من منى حكم الخلف فلا يفسطر من بعد فان قويا بعد ذلك فعليه

الظهار

الكفارة لان اليمين باقية لان حنسه حقيقه الوطى ولم يوص به في الطهارة ولو قال است على
او قال لا يبرأه است على كذا في لم يكن الا طهارة الاية صريح في الطهارة ولو قال است على
كفرها ولا يبرأه له فهو مظاهر الصلاح جرمه الفرج اشهد لو قال است على كذا في او مراحى
و نوى ظهارا فهو على ما نوى لانه نوى ما حمله لانه لحقت ان قصده التحريم والكذب وان
نوى طلاقا فهو على ما نوى ايضا لانه نوى ما حمله لانه لحقت السنة في التحريم كما لو
قال است على حرام و نوى الطلاق فيكون احكاما لا كذا يصح منه خلاف قوله است على
كذا في اذ نوى طلاقا حيث لا يصح لانه حنسه باطله لانه باعساو حقيقه بوجوب حرما
مولانا للسنة ولا يبرأه في باطلا ولكن باعساو ووجوب حرم المسعة بخاره له شرعا
و اشرع جعل جراه جرمه مرفقه بوجوب ما كعادته فلا حمل الجرمه الثابتة بالطلاق
لا يبرأ فوجها هذا اذا نوى است على كذا في او مراحى وان لم يكن له فيه فعلى قول في
حنسه رحمه الله لا يبرأه شي جملا للفظ على معنى الكرامة وعلى قول محمد رحمه الله
هو ظهارا وكذا في التشبيه وعن ابي يوسف رحمه الله دو اسان ورواه كقول محمد
وفي رواية كقول في حنسه من المتأخرين من مساجد جميعهم الله من اجاز الروايد
الاولى وذكروا له مع محمد رحمه الله والتحريم اجاز الروايد السابعة وذكروا
قوله في حنسه رحمه الله وان نوى التحريم بها لا غير فقد كره بعض المتأخرين
في شرح هذا الكتاب خلافا وما روي في حنسه في ابي يوسف رحمه الله عليه لم يكون
ايلا وعلى قول محمد رحمه الله طهارا وهذا غلط بل يكون طهارا والجماع لما سبق
في المسئلة التي قبلها ولو قال است على حرام كذا في ونوى الطهارة او الطلاق فهو على
ما روي لما قلنا في قوله است على كذا في وان لم يكن له فيه ذكره خلافا الصاوي على قول
ابي حنسه في ابي يوسف رحمه الله عليه هو الا ليكون السابعة ادنى الحر من

وعلى قول محمد رحمه الله هو طهار كان النسبه وسوى من المستلزم لادى المسئلة الاولى
 لما نوى التحريم كانه قال استعلى حرام كاي لم يوشيا ولو كان كذلك كان حرام خلاف غيره وكذلك
 المسئلة الثانية وهذا ايضا غلط فانه هو المحقق كان الطلاق بان الطهار انه اذا
 قال استعلى حرام كاي لم يوشيا يكون طهارا ولم يذكر الا حلاق فيه وهكذا ذكر الكواكب
 في شبه وجهه كذا في قول الاستعلى حرام كاي ونوى التحريم لا يكون طهارا ايضا وهذا لان
 قوله استعلى حرام يحمل حرمه الايلا وحرمه الطلاق وحرمه الطهار وقد تخرج حرمه الطهار
 لانه ما ذكره حرمه مطلقا وانما ذكرها مشتبه بالكم ونسبه المملوكة بالام
 سند من الطهار لا حرمه الايلا والطلاق فتعين الطهار بدلالة النسبه واذا ظهر
 لكانوا انه في قوله استعلى حرام كاي لم يوشيا او نوى التحريم انه طهار عندهم وكذا
 في قوله استعلى كاي ونوى التحريم لانه لما نوى التحريم صار ملحقا بقوله استعلى حرام
 كاي لم يوشيا ونوى التحريم ولو قال استعلى حرام كظهر ابي ونوى طلاقا او ايلا
 لم يكن الا طهارا عند ابي حنيفة رحمه الله لوجود النص فيه وعند ابي يوسف ومحمد رحمه
 الله عليهما هو ما نوى لوجود النص في بلفظ الحرمه وانما لم يذكر ما نوى الا ان عند محمد
 رحمه الله اذا كان طلاقا لم يكن طهارا لان الطلاق صادر احسبه ويكون قوله كظهر
 ابي لتأكيد الحرمه وهو حرمه الطلاق وعند ابي يوسف رحمه الله يكون طلاقا وطهارا
 لانه بلفظ بلفظ الحرمه وسبها يظهر الام بلفظ الحرمه بلفظ الطلاق اذا نوى
 والنسبه يظهر الام يكون طهارا بلا شبهه الامران اذ لا ينافاه بينهما فان طلق
 ثم طاهر او طاهر ثم طلق في كلتي هاتين ولو طاهر من امته لا يكون مطاهرا بدينه انه
 لا يحرم وطهارا لا كفاره عليه لان الحرام هاتين علمت في كونه منكرا مثل الزوجه
 ولو امر اسما ان يعلم عنه من طهاره بفعل اخواه لان المسكين ينصف باسما على الامر

في العنق او لا ثم نصم فابصا النسبه ولو اعتنى عدا من طهاره عن امر اسما لا حرمه عن الطهار
 لكن حرمه ان جعله عن اخيهما وقالوا قد وجه الله لا حرمه واحتموا انه لو اعتنى عن طهار
 ومن قبل لم حرمه ان جعله عن اخيهما هو قولنا انه في كل طهار اعتنى بصو العبد وذلك
 عم كاف فاداه جعله بعد ذلك عن اخيهما قد جعل بعد ما خرج الامر من يده فلا يملك
 كما لو اعتنى عن طهاره وولد لما اوى به الطهار من بطلت لان به المعنى في الجنس المحرم
 انمو فلم من عليه الا يكمل العدد من عليه فصا امام من مصان فعله به الصوم عن
 القضاء والنسب عليه نفيس اليوم كذا في هنا خلاف كفاره الطهار مع القيل لان الجنس
 اختلف فاعني به المعنى في نوى عن كل واحد منهما عن نصف العبد ولو اعني نصف عده
 عن طهاره ثم اعتنى النصف الاخر فصاعدا كذا الطهار اخواه اما عند ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله عليهما فلا يعتنى الكل عن الطهار كلام واحد اما عند ابي حنيفة رحمه الله
 فلا يعتنى الكل عن الطهار كلام من لو اعتنى نصفه ونسب اخر وهو موثر في نصه
 نصف نفسه واعتنى النصف الاخر عن كذا الطهار لم حرمه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله
 حرمه لانه لما اعتنى النصف هو موثر في اعتنى الكل من ولا حرمه رحمه الله ان
 الكفاره اما تنسقط بغير الوفاء المملوكة الى العبد لم يولد لانه حين اعتنى النصف
 فقد اعتنى الكل من حرمه ولهذا نظر في الاستغفار للنساء عن هذا العذر فاداه اعتنى
 الكل من حرمه سقط به بعض الوفاء المملوكة لم يكن كذلك على يد من عليه الكفاره فحين اعتنى
 النصف الباقي لم يصح صار فكل الوفاء الى العبد في الكفاره ولو اطعم عن طهار من
 سنتين مسكينا في كل يوم كل مسكين صاعا لم حرمه الا عن واحد منهما عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله عليهما لا كفاره وقال محمد رحمه الله حرمه عنهما وان اطعم ذلك عن
 اطار وطهار اخواه عنهما بالاجل محمد رحمه الله بقول المودى نصه وانما عليه

ابي

حديد

فان كان السطح يعلو الاضيق او لا يعلو احداه لعلها او لعلها الذي لا بد لها منه
 فارادى الاجماع وان كان يعلوها الذي لها منه بركا نصير فارادى ما ستره الشرط نصير
 راصده بالطلاق من نص طلق امراته بتمام صحته ما من وهي العدة لم توث لان الصحة
 تبين ان صحة لم يكن معلقا على ما له وكذلك اذا طلقها قبل الدخول بها لا تعلم الزوجية
 ولو طلق المرض امراته ثم اردت ثم اسلمت ثم ماتت في مرضه وهي في العدة لم توث لانها
 بالوردة خرجت عن اهله الوفاة وما الحق من غير الادل محتمل وان لم توث لم يطل
 ابن الزوج في الجماع دون ذلك مسافرة المحرمية والى بالطلاق ما نفي لاساقه المحرم
 خلاف الوردة لانها تنافي الكرا وحرف امراته وهو صحيح ولا في المرض وفي العدة
 بتمام ما من وهي العدة ورب وقال محمد وهو وجه الله عليها لا توث وان كان
 القرض المرض في الجماع لان العدة يعلو الطلاق يعلوها الذي لا بد لها منه
 وهو اللعان وما للعار فكان هذا دفع ما تقدم وان الى منها وهو صحه ما يابلا
 وهو مرض في وقت ولو كان الان لا في مرض مائة وثلاث لان الاملا يعلو الطلاق لا
 سوا من كان من دفع ما تقدم فكان اذا توث امانا وهي العدة
 والله اعلم ما
 نسبه ان يسافر بها حتى تشهد على رجعتها لان الله تعالى على الزوج عن اخرجها في العدة
 لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن اذ ادبواكم في المسافرة بها اخرجها فلا يساح
 الا ان تشهد على رجعتها فسطل العدة فلا يكون المسافرة بها وهذا وجه علمنا بالسلافة
 وجهه الله وقال في رجعة الله المسافرة بها رجعة تشهد على رجعتها او لم تشهد
 لان المسافرة بها لا رجعة واما نقول كلامنا في رجل سادى انه لا ارجعها ولا
 عده للرد لانه مع الصريح خلافه كما لا يساح لها المسافرة لا يساح لها الخروج الى ما دون

في الجماع

في وقت

في النص

السفر وظاهر النص المحرم فانه مطلق غير مفيد بعد المسافرة فان طلقها وهي حامل
 منه وقال لم ارجعها فله عليها الرجعة فانه لما طلقها الحبل من بطنه منه
 الحمل جعل منه شرعا لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش واذا حمل منه شرعا
 جعل واظنا شرعا واذا حمل واظنا شرعا كذب في قوله لم ارجعها واذا حمل الوط
 ما كذا الملك البضع والملك المتناكح لا سطر بنفس الطلاق قبلت الرجعة وكذلك لو ولدت
 منه وقال لم ارجعها يكون له عليها الرجعة ومعنى المسئلة انها ولدت قبل الطلاق
 فاما اذا ولدت بعد الطلاق ففي العدة فلا يصور الرجعة ولو خلا بها واغلق
 بابا وارضى سترها ثم قال لم ارجعها فلا رجعة له عليها ان طلقها وان كان المهر
 ما خلوه لانه لم يوجدا في ولا ساكن ملك الزوج في البضع فلا ملك الرجعة فان طلقها
 بعد ما خلا بها ثم راجعها وقال لم ارجعها ثم جازت بولها لامل من سنين يوم صحت
 ملك الرجعة لانها لما حان بولها لامل من سنين يوم ولم يكن اقوت بعضا العدة
 نسب الو لزمه لو طلق قبل الطلاق لان الولد يبع البطن الى سبب عدها واذا
 ثبت نسب الو لزمه تبين انه كان عليها وجدا الملك البضع فتبين ان الرجعة
 كانت صحيحة وحل مال امراته اذا ولدت فاسطالق فولدت ثم ابدت بولها
 في بطن اخر فهي رجعة سواء ولدت الثاني لامل من سنين او لا كثر وهي امراته لان
 الولد الثاني من علوق حادث بعد الطلاق فيكون رجعة ودون في كتاب الدعوى
 ان المطلقة طلاقا رجعا اذا حان بالولد لا كثر من السنين كانت رجعة وان حان
 به لامل من سنين لم يكن رجعة لانها اذا حان به لامل من سنين احتل العلوق بعد
 الطلاق فيكون رجعة واحتل العلوق قبل الطلاق فلا يكون رجعة فلا يساح الرجعة
 بالمشك اما في مسئلة سقط اعسار هذا الاحتمال لانه لو ولدت بولها لم يخل

Co

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

تاريخ الحوادث في بلاد الشام من سنة ١٠٠٠ هـ إلى سنة ١٠٠٠ هـ

الفردية

حاد ان لم يكن حاملا اما اذا كانت حاملا لا يجوز لان في نطفها ولد ثانيا لنفسه والنزاه
 اذا برحت وفي نطفها ولولا النسب لا يجوز النكاح لان ما لها فوق المصاهرة وروي
 محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان مع الجبل يجوز نكاح المهاجرة لكن لا
 تقر بها زوجها والصحيح هو ان النكاح المطلق والمتوفى عنها زوجها لا يخرجان
 من المسكن الذي كانا معه يسكنان فيه يوم طلق ويوم مات ولا يخرج المطلق
 ليلا ولا نهارا والمتوفى عنها زوجها يخرج بها راعيا كذا المسكن ولا يخرج ليلا
 اما المطلقة فان السكينة واجبة من الزوج والخروج حرام لعول الله تعالى استكنوا
 من حيث كنتم من قبلكم وقال الله تعالى ولا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن اراده
 بغيره كن نسبا اليهن في السكينة فادوا وحده السكينة من الزوج فان كان الطلاق
 باينا او ثلثا فلا بد من جليل من المطلق والمطلقة ثم كما بين هكدي لانه مفترق المحرم
 الا ان يكون فاسقا فاقا وعليها منه فخرج بهذا العذر فمسكن من لا اهرم لا يخرج حتى ذلك
 المسكن ايضا فان خرج هو وتوكتما فهو اولى اجرة اراضي الخروج وان لم يخرج كذا جعل
 بينهما امران بعدة تقدر على الحمل فحسن وان ضاق عليها المنزل فلتخرج وان خرج
 الزوج واكثر من مرة لا اخرج وتوكتما في بيت العدة فهو اولى بالمقتار من لهما الذي يسكن
 فيه يوم الفراق وان كانت غيرة ذلك المنزل زائدا او لا من اخر استقلت من غيرنا خير
 وكذا المتوفى عنها زوجها في جميع هذه الاثبات فخرج عن ذلك المسكن نهارا ولا
 يخرج ليلا والمطلقة لا يخرج ليلا ونهارا لانه لا ينفقه للمتوفى عنها زوجها في مال
 زوجها فصار الى الخروج لمعايشها بخلاف المطلقة لان نفقتها اذرة عليها
 من مال زوجها حتى لو كانت مختلفة على ان لا ينفقه لهما مال بعض ما يحار جهنم الله
 انها خرج نهارا لمعايشها كما متوفى عنها زوجها وقال بعضهم لا يخرج ليلا في مال التي

في جميع هذه

اجازت ابطال النفقة فلا يصح هذا الاحتمار في ابطال جميعها وهذا كما لو اختلفت
 على ان لا تسكن لهما فان مودة السكينة سطل عن الزوجة ويلزمها فاما ان دخلها للزوجة فلا امر
 خرجت مع زوجها الى ملة فطلقها ثلثا او مان عنها في غير مهر فان كان ثلثا ومن مهرها
 اقل من ماله ايام وثلاثين ومن مهرها اقل من ثلثي الخمار ان شاء مصت وان ثبات رجوع وسوا
 كانت في المهر اولى بغيره المحرم او غير محرم لا يفسد به معنى الانتد السفر والخروج فلا يفسد
 العود والرجوع اولى فيكون الاخذ اولى من كل الزوجة وان كان احد الزوجين سفيرا والاخر دون
 اخبارات ما دون السفر وان كان كل واحد منهما سفيرا فان كانت غيرة مصت وكانت في بعض المنازل
 هي الخمار ان ثبات رجوعا ان ثبات مصت المحرم وغير محرم لان ما كان عليها في ذلك الموضع
 اعظم فالحاق عليها في الخوة وان كانت في غير المحرم في العدة المحرم وغير محرم عدلى حنفية
 رحمه الله فخرية محرم اذا انفقت عنها ومحمد بن يوسف ومحمد بن احمد عليهما نحوه محرم
 في العدة وبعد انقضاء العدة لا ينفق في غير منزلها فلها ان تحرم المحرم كما اذا كانت في غير مصر
 ولا في حنفية رحمه الله ان العدة اربعة اشهر من عدم المحرم فان العدة تمت بالخروج قل ذلك
 او اكثر وعدم المحرم لا يمنع الا ان ينفق ويكره عدم المحرم هناك ما منع فالعدو اولى بالمسكن
 والمتوفى عنها زوجها لا ينفق هناك ببيت مطيب ولا شيء من ابدانها الا من وجع واصل ذلك ان
 المصير في غيرها زوجها لم ينفق الجراد وهو ترك الزينة في العدة بالاجماع السنة المشهورة وهو
 ما روي عن ابي حنيفة بن ابي سفيان انما دعت ببيت بعد ثلاث من موت ابنتها الى سفيان فمات
 ما الى البيت من جناحه لكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا دخل لامرأة يومئذ بالسر والسرير
 الاخران في ذلك على ما ثبت فوقه لانه ايام الاعلى زوجها اربعة اشهر وعرضا واحتملوا في المطبوعه قال
 علماء اليمن الجراد وقال القاضي رحمه الله لا ينفق لان كذا ما ينفقها فاما ما قاله من
 جسد عشرة الزوجة وهما قد ارجعتا فلا ينفقها ذلك ولما ان الجراد ان المصيبة

لغوا النكاح الذي شرع بغير خالصه في حق النساء ما من صياغتهن ودرور النكاح
 والانعطاف بحاله الحيض أكثر من كان ادعى إلى وجوب الحداد ثم الجواز في الزوجه لا يتراد
 على ثلثه أيام لأن الزوجه وإن حمل جاز لا يتراد منزلة على الأب وحي الأب في الحداد نصير
 مقصداً بثلاثة أيام لما روينا في المصائب مقدرة بثلاثة أيام لأن الزوجه في حق الزوجه وإن
 وإنما شرع في آخر العدة لعظم الخطر النكاح لا في الزوجه وإذا ثبت هذا فعلم حرم عليها
 كل رسم من الطيب والحبر والربط المطيب أو دهان مطيب أو غيره مطيب أو مطيب ولا يستعمل
 وأما غير المطيب فلا يحل له الطيب في نفسه للفقير كما أنه لا يحل له في غيره من الزوجه في أن
 على أنه ذو الأصل أنه زينة وكذا إذا احتاجت إلى لبس الحبر لغيره لم يكن به بأساً فإن كانت
 أعمادت الذهب في خفاف وجعل حل به لم ينعزل فإن كان ذلك أمراً ظاهراً يعرفها جازها
 أيضاً لأن الاحتراز من الوقوع واجب أمه طلقاً ليس فيها جنب من جنس الحرة من الزينة
 لما قلنا إلا الحرة لأن الجرد لزمتها بعظم الخطر النكاح حقا للشرع وفي أهل ذلك
 والنسب بطلان من المولى محرم الزوجه لأن بطلان حق المولى من المولى مقدم على حق
 المولى في حق الزوجه لأن المولى من المولى في حق الزوجه لأن بطلان حق المولى من المولى مقدم على حق
 وأما الصغيرة فلا حد عليها الحداد وإن كانت في العدة ولا يحرم عليها الحرة لأن الزوجه لا يجوز
 إنما حرم في الزوجه أو في الشرع لأن الزوجه لا يتراد منزلة على الأب وحي الأب في الحداد نصير
 نصيرة ولا وجه إلى التام لا يتراد منزلة على الأب وحي الأب في الحداد نصير
 كبحر حرم عليها الحرة في حق الزوجه حتى كان أن يمنعها من الحرة وإن أذن لها حلها لأنها
 لا يظلم الحقوق للشرع فصار حالها في العدة كحالها وقت تمام النكاح وللزوجه أن يمنع
 الصغيرة عن الحرة حال قيام النكاح دون العدة لأن حال قيام النكاح يستتبع بها وهو
 لا يستتبع بها ولا يتراد منزلة على الأب وحي الأب في الحداد نصير

طالع الحرة لا يتراد

لا حد عليها الحداد وإن كانت في العدة ولا يحرم عليها الحرة لأن الزوجه لا يتراد منزلة على الأب وحي الأب في الحداد نصير
 أمهات تولد في الزوجه ثم وحكم من أدبه أسهر وفاتت مع مد أسهر فالقول في قولها
 ومروا به لأن الظاهر شاهد لها لأن الظاهر أن المرأة إنما يلد من كاه لا من سفاح ومعنى ذلك
 والقول قول من يشهد به الظاهر ولم يذكر أنها تستعمل أو لا تحل أن يكون على الخلاف عند من حسم
 حراماً لا يستعمل في عدلها يستعمل لأن الاحتلاف واقع في النسب النكاح رجل يتراد
 أمه فولدت فإن كانت تولد لأهل من أسهر مد يوم شترها الزوجه الولد تطلقها ثم تستر لها
 كونه والألم لم يتراد من مد يد إذا طلقها بعد الدخول بها فإنه لو كان الطلاق قبل الدخول لم يتراد
 الولد إلا أن يحل بالولد لأهل من أسهر من الطلاق وأما كان هكذا لأن الطلاق إذا كان بعد
 الدخول كان حياً وإذا كان رجماً فالوطء حل بالشرع والمراه إذا كانت بالولد والوطء
 حلل بعض العلوق من أقرب الأوقات لأن ما زاد عليه فيه شك وأقرب الأوقات سنة أسهر
 فإداهات به لأهل من أسهر من وقت شرع العلم أن العلوق كان قبل الشراء وقبل النكاح
 معد والمعد إذا كانت بالولد بثلث النسب من عدل عي وإذا كانت به سنة أسهر من وقت
 الشراء بقى بالعلوق من وقت الشراء فكون هذا أمهات بالولد فلا نسب من عدل عي
 هذا إذا كان الطلاق رجماً وكذا لو كان بائناً لأن طهرها قبل الشراء بقى بالعلوق
 من أقرب الأوقات فإن كان الطلاق تنفس حتى حرم عليه حرمه غلظه لزمه وإن كانت به سنة
 أسهر فصاعداً منه لشترها إذا كانت به لأهل من أسهر من وقت طلقها لأنه لا حل وطهرها
 بالشراء لأنها حرمت حرمه غلظه والامه من حرمت حرمه غلظه لا حل بمكالمه وإذا
 لم حل وطهرها بالشراء بقى بالعلوق من أقرب الأوقات بقى بالعلوق من بعد الأوقات
 لأن النكاح بالعلوق من أقرب الأوقات فصاعداً بالتكليف من وقت حرام وفي النكاح بالعلوق
 من بعد الأوقات حل لها على الصلوة بقى بالعلوق من بعد الأوقات وهو ما قبل

سورة النكاح

الطلاق وحل الطلاق كانت منكوحه والمنكوحه اذا حانت بالولد بالنسب من غير دعوى
امرأه انت بولد بعد وفاه الودعه ما بينهما ومن سنتين فصدقنا الورثه ولم يشهد على الولد
احد فبوابنه في قولهم اراد به صدقنا الورثه انها ولدت اما في حق الورثه لا شك انه يكون
اسمه لان الانسان يصدق في حقيقته فصار كمن في الارث واما في حق هل يصدق به فقلوا
ان كان كالو شهدوا بغيره فبما كانوا اذكورا او ذكورا وانما وهم عدول بالنسب
والافلا وهل يشترط لفظ الشهاده منهم ام لا قال بعضهم يشترط لان النسب لا يثبت
بغيره الا بغير كاذب الا بلفظ الشهان كمن اكدوا بشايد في انه لا يشترط فانه قال وصدقنا
الورثه فكانوا شهداء الى ان لفظ الشهان لا يشترط وهذا لان لفظ الشهان اما
يشترط عند قيام المنازعه في مجلس القضا وليس فيها منازعه فلا يشترط لفظ
الشهان هذا اذا صدقنا الورثه انها ولدت وان لم يصدقنا بالنسب الا بشهان
رجلين او رجل وامرأه وكذا المطلقة طلاقا ما ساء اطلاقا رجوعا اد الب بولد لم يثبت
النسب منه الا بشهان رجلين او رجل وامرأه بعد اقول في حقه وقال ابو موسى ومحمد
بشهان القابله كما في حال قيام النكاح ومما يقولون لان الفرائض تبقى بالعدو كما
كان النكاح فلا حاد الى ما بين النسب انما الحاد الى اثبات الولد وتعمل الولد
بشهان القابله كما في حال الفرائض وهو حال قيام النكاح او اقرار الزوج به
بالجمل او ظهور الحمل والوجوه هم امر يقولون بان هذا قصا ما بالنسب ويشترط
شمال الحجه كما انما قلنا ذلك لانها ملجأت بالولد وادعت انها ولدت بعد اقرار
بأنقص الفرائض والمنقصي لا يصلح حجه صار في هذا الموضع المقضا واعيا ما بالنسب
فستزاد كمال الحجه خلاف ما اقر الودعه بالحمل او كان الحمل ظاهر لان هناك بالنسب
قل الولد بفرائض قائم فلا الولد بعد ذلك الحاد الى اثبات الولد وتعمل الولد

المرأه

الولد لان الحجه بول العلق خيره ميتا او مات بعد الخروه وقول القابله حجه في اثبات الولد
وتعمل الولد اذ ان النسب بعد وفاه الودعه وبعد الطلاق الباق حجه صالحة بالنسب لانه
لان الولد في البطن لا ينفى الا من سنتين وبعد الطلاق الرجعي يثبت الاكثر من سنتين وان طال الزمان
لحوذان يكون محتمل الظاهر فوجبها في آخر الظاهر فقلنا بغيره ارجع وان حانت له اقل من سنتين
لا يصح رجوعا لانه خقل العلق في كان يوطئ قبل الطلاق وهذا كله اذا لم تقربا نقصا العدول اما
اذا اقرت بانقصا العدول بعد الطلاق الباق الرجعي مد عليه الثلثه اقول في ذلك فان ولدت
لاقل من شهر من وقت الاقرار بالنسب لا تنقضي سلطان الاقرار وان ولدت سنة اشهر من وقت
الاقرار لم ينقض لانها لا تنقضي سلطان الاقرار وكذلك اذا اقرت بانقصا العدول بعد وفاه الودعه
لا ربع اشهر وعشرا ثم ولد فان ولدت لامل من شهر من وقت الاقرار بالنسب ولم يولد سنة
اشهر من وقت الاقرار لم يثبت خلافه اذ لم تقربا وولدت ولدت الى سنتين حجه بالنسب لانه عدل
الوفاء بحمل الانقضاء بالحمل وباشهره اقرارها وادالم تقربا حجه بالنسب لانه عدل
الحمل هذا الذي ذكرنا اذا كانت المراه من ذوات الاقربا اما اذا كانت بغيره فليدرك بعد
وفاه الودعه في بمرله ذوات الاقربا في جميع ما ذكرها لانها لما ولدت بعد بطلانها من فارت
من ذوات الاقربا وان ولدت بعد الطلاق الرجعي والباقي فان لم تقربا نقصا العدول كانت
من كائني من ذوات الاقربا لما قلنا وان اقرت بانقصا كمن مفسر امثله اشهر فكل ذلك
لان الناس لما نظر بطل الاعتراف بالاشهر فكانها لم تقربا صلا وان اقرت مطلقا في مدله
عليه الثلثه اقرا فان ولدت لامل من شهر من وقت الاقرار بالنسب والافلا لانه لما نظر الناس
في طلق اقرارها بالانقضاء تخلف على الاقرار بانقصا بالاقراء هذا كله اذ كانت المراه بالوفاء
اما اذا كانت بغيره فهو على وجهين اما ان يكون مطلوبا او غير مطلوب فانه فان

نرضع بغير لبن وغيره ما يرضع بغير لبن إلى الام وان كانت ترضع بغير لبن فليكن
اليها لان الحضانة لها وان كان لا يرضعها فليكن ترضع بغير لبن اليها لكن ترضع بغير
عدها ولا يرضع الولد من الام لان الام هي التي ترضع الطيور عند الام فلا يرضعها
ان كنت من الام اذالم شرط عليها ذلك عند العقد وكان الولد يستغني بها في ملك المصاحبة
بل كان ان ترضع لم يؤول الى ميراثها وان لم شرط عليها ان ترضع عند الام كان لها ان ترضع
الصبي الى ميراثها او تقول اخبروه فترضع عند فنادار الام ثم يؤول الولد الى الام الا ان
يكون شرط عند العقد لم يكن الطير عند الام محسب لميراثها الا بالشرط فان لم يكن
للولد ام او تزوجت بزوج اخر يرضع الى الحن التي من قبل الام ولم يرضع لان هذا الحن الام وتوحيها
هذا اذا كان الولد احسبا على الصغير فاما اذا كان الولد غم الصبي يرضع الى الحن بل يرضع في
حجر الام فان لم يكن ميراث الام واحده من الامهات يرضع الى الحن فميراث الاب ولم يرضع
فان لم يكن ذكرهاها وقال يرضع الى الحن ولم يرضع في الاخت وفي بعض المواضع ذكر يرضع الى
الاخت لاب وام وان لم يكن فالأخت لام وان لم يكن فالأخت لاب وذكر في بعض المواضع ان
الحالة اولى من الاخت لاب فصار في عدم الاخت لاب على الحالة او اسان فان لم يكن في الحالة
لاب وام او لام او لاب فان لم يكن يرضع الى العم لاب وام فان لم يكن فالعم فان لم يكن فالعم
لاب وعلى هذا الترتيب ما ذكره هذا الحن وان اولاد الاخوان لاب وام اولاد اخي من الحالات
على الروايات كلها وذكر في الروايات واما اولاد الاخوان لاب على اخي من الروايات
من الحالات احسب اليها الاصل في ذكر بعض المسائل في كتابه والصحيح ان اخي من اولاد الاخوان
لاب والاحسب لام اخي من اولاد الاخ لاب وام والعم اخي من اولاد الاخ لام فان لم يكن فالعم
وان اولى من اخي من اخي من اخي فاد استغنى في الاب لانه اذا استغنى كانه الى موم

وان كان لا يرضعها فليكن ترضع بغير لبن اليها لكن ترضع بغير

آداب الرجال والاب اهدك اليه فان لم يكن اب فالي الجد اب الاب وان علمتم الى الاله لا يرضع
ثم الى الاله لا يرضع الى اولادها اذا كانوا اعصب ثم الى العم لاب وام ثم الى العم لا يرضع الى اولادها
اذا كانوا اعصب وهذا في الغلام فاما في الحائض لا يرضع الى اولاد الاعام لانهم غير حائضين فليكن
الدم لهم يرضع اليهم من العماد ولا يرضع الاخي فالصغير يرضع الى كل حمي وغيره
والصغير لا يرضع الا الى الحمي وعذلي حميهم عند الام اذالم يكن عصب للصغير يرضع الصغير الى
الايه لان عند الغنوم الام ولا يرضع على ما عذلي كما بانكلكه ثم ذكر ههنا وقال انما
يكون الصغير عند من اولى به حتى يسوي ما كل وجهه وشرب وجهه وليس عند كل من
هذا دليل استغنايه جعل حد الاستغنايه وذكر في كتاب السير الكبير وسواد
داود بن شبيب ياكل وجهه وشرب وجهه ويستغني وجهه ولم يقرر
ذكر تقدير من احسنه ههنا وفي الاصل وذكر الحنفية كتاب النفقات وقال الام
اخي ما لم يرضع من سنين فاذا لم يرضع من سنين صار الاب اخيه ومن الاصل وعلم الفقهاء
وذكر لم يرضع الاخي وقال الام اخي من سنين فاذا لم يرضع من سنين صار الاب اخيه وهذا
في الصغير ما في الصغير اذا كان عند الام او عند الحن لم يرضع الى ما حي لم يرضع وذكر
في نوادر ههنا عمر محمد بن عمر انه قال حتى يبلغ حد السهم وذكر الحنفية في النفقات
عمر بن محمد بن عمر ههنا ولم يقرر هذا بقدر ما يرضع اذا بلغ من سنين علمها
شهره وكام مثلها فهذا احد الشهور وهذا في كل ما حال المراه وان كانت
عند غير الام والحديث في اولى بها حتى تستغني ليعود الاستغنايه الى موم اذ اب
النساء وفي تعليم آداب النساء استغنايهن بالام والجد ذلك الا ان الام ترضع
الصغير الحن فليكن الحن فليكن عند من يرضع من الام والحن ذكر في المذهب الى

الام والاعتراف من النساء اظهرت ذكر اما اذا لم يطلب الاثبات لانها غير متقدرة على الحثالة
على خلاف الاب اذا امتنع عن الاخذ من الام اذا استغنى عن الحضانة فانه يجزى على الاخذ
لان النفقة عليه والصيانة عليه والاربعين والام الحاققة في هذا اصل المسألة لانه بمنزلة
على الشفقة وبما في ذلك من واد الوالد اذا اعتد مع المولى مثل الحق الاصيله طار
قلنا بعد نزول امره من اهل الشمام بالشمام فقدم الكرم فودت منه اولادها
او ورح العرائق منها وانقضت عنها الرجوع بالادلاء الى الشمام من غيرها الاب
وان كان نزولها الكرم في اهل الشمام لم يكن لها ان تجزى بالادلاء من الكرم الى
الشمام المراه اذا اراد الا سعال بعرض العود مع اولاد الصغار لا يخلو اما
ان يقصد الاسفار من قرية الى قرية او من قرية الى قرية او من قرية الى قرية او من قرية الى قرية
اما الاستقلال من القرية التي وقع فيها العقد الى قرية المهر لكانت قريبة حيث عكس ذلك
لربط العزم وبنيته كانه لا يملك ذلك والادلاء كذلك اراد ان يستقل من القرية
التي وقع فيها العقد الى المهر لكانت قريبة من المهر فلما ذلك وهذا اذا اراد
لان في مصلحة الصغار واما اذا اراد ان يستقل من المهر الذي وقع فيه العقد الى القرية
لا يكون لها ذلك وان كان ما قرينه قريبه لان مفسد الصغار الا اذا كان اصل العقد
في القرية واما اذا اراد ان يستقل من المهر الى المهر وان لم يكن المهر الذي يريد الاسفار
اليها مهرها ولا اصل العقد فيها السها ذلك لعدم دليل الالتزام عاده ونشر على ما نرى
وان كان ذلك مهرها وكان اصل العقد فيها طار ذلك لان الزوجه الزم الامسار ذلك
الموضع عاده ونشر على اما عاده فان يروى امره بغيره نقصد لمقام سلك اللز
وكذا اقربا المراه لا يكون من اخراجها واما سائر حكم العقد فان العود من مصاد

في
في
في

في

مكان لم يحصل احكام العدة ذلك المكان اذا كان العدة من جهة الاحكام بنفسه
وهذا وحسب تسليم المصنف والتميز مكان العدة باب البيع والادلاء من ثمرات
النكاح فيجب لسببها الامسار مكان العدة وان كان ذلك مهرها لكان يمكن
اصل العقد فيها لم يكن لها ذلك بانفاق الواكيات لان الزوجه لم يلتزم الامسار ذلك
الموضع عاده ونشر على وان لم يكن ذلك مهرها لكان اصل العقد فيها ما لها ذلك هكذا
ذكرهمسا وقال في كتاب الطلاق ليس لها ذلك نظري واداه كتاب الطلاق ما لم يحتم
الامر ان يكون المهر مهرها والعقد في ذلك لا يكون لها المهر وهذا وجه
الرواية ان العدة من جهة احكام في مكان العقد والادلاء من ثمراته وجه روايته كتاب
الطلاق ليس النقل من اموال لما فيه من حرمه عن ماله العزم ولا المهر هذا الخبر
الا بالالزام من كل وجه وقد وقع الشك في هذا في الرضا لان العادة ما بين الناس
ان من تزوج امرأه في غير بلد ما يقصد لمقام ثمة فانها لا تملك القرية حتى يصير المهر
معها ثمة فلا يسمى المراه اسكالا لادلاء ثمة وهذا كله اذا كان من المهر من ثمة
كثيره فاما اذا تقارب الاما من النقل كره ما كان واداء حصول الزوج والمراه في متاع
البيت والنكاح بينهما قائم او ليس يعلم واحد على كل واحد منهما ان المتاع كله له
فما يكون للرجل من الجماع والقلسوس والقوس والحفص وما يشبهها فالقول
فيها قول الرجل لان الظاهر ساعد له وما يكون للامسار من الوقاد والمقنع وكما
فالقول قولها وما يكون لها كالفرائض والامتنع اخذ في حقه ومحمد القول في قول
الزوج مع البس ومحمد في قول قولها في حرمها من المهر والمهر واما اذا كان
ذلك القول في الزوجه من المهر لا يرد حرمها من المهر لان الظاهر ساعد لها لان الظاهر

جوت

دار

نور

في
في
في

للمراه نالي بالحجار ولها ان المراه وفيها كلها في يد الزوجه
فكان الاموال كلها في يد الزوجه والانشاء اذا تارعا في شي وممن في يد المراه كان
القول قوله مع المهر بخلاف ثياب بدنها وما يصلح لها لان هذا ظاهر اخر تشهد
لها اظهر من اليد محلنا القول قولها واما اذا مات احد من الماهم احلف الحي بوجه
الميت بماء الميت قال المهر من محمد الجواب فيما اذا كانا حيين وفي هذا تسو الان
الورثه يقومون مقام الميت فكان الزوجان دحما واحدا عند لي حسمه رحم الله الزوجين
قول الباقي الامنه المشككه فان كان الباقي زوجا فلا شك وان كان الباقي امراه
فكذلك قول لي حسمه رحم الله من الحيوة والموت ووجه القول وهو انما اذا كانا حيين
المراه وفيها كلها في يد الزوجه فكان القول قوله مع حسمه اما بعد موت الزوج فطال
في يد المراه في نفس يد الزوجه لان الميت لا يملك شيئا الا ما كان له حيا على ما ذكرنا
واما اذا كان احد الزوجين دحما فان كان دحما في الحيان او حيا على قول
لي حسمه رحم الله عليه الجواب في قول الجرحه ان كل واحد منهما من حكم
وعلى قول لي حسمه رحم الله عليه كانا حيين القول قول الجرحه لان يد اقرق واما
اذا كانا احدهما ميتا والقول قول الحي منهما حرا كان او عبدا انه لا بد للميت من بطل
الادنيه ما الحصن البقره والحمرة في امام الحنفين
بالاجزاء وكان لك الكدره عند لي حسمه رحم الله عليه تقدم او تاجر وقال
لي حسمه رحم الله عليه تقدم لانكون حصا لان كدره الشئ ما تعقب الشئ فاذا تعقب
الدم يكون حكم حكم الدم فكل حصا فاما اذا تقدم يكون تابعان لظهور فكون
طهر او مدهما ما ذكر عر عا شته في يد عا شته انما حكمه ما سوي الصا حنف

في يد المراه في يد الزوجه فان كان الزوج حيا في يد الزوجه فان كان الزوج ميتا في يد المراه فان كان الزوج ميتا في يد المراه فان كان الزوج ميتا في يد المراه

الحالف حصن اما الحفر لم يذكره ساء واحلف المساء ثم قال بعض حصن حديث
عائشه رضي الله عنها وفي بعض لم يذكره الكدره والاصح للمراه اذا كانت من ذوات
الاذا في حصن وان كانت كبره لا ذكر غير الحفر لا يكون حيا وتخلل هذا على تضاد
الميتت والاول على تصاد العدا واما التزبيه لم يذكرهاها انصاره في كالكدره
بالاجزاء امراه اياها حسمه فوات الدم عتبه امام لي حسمه لانها رات الدم في دم
الحيف وان رات في حسمه الا في امام الحسمه عند لا يرد على العتبه
فاذا زاد كان مستقاضه وجميع المستقاضه امامها المعلوم قال عليه السلام المستقاضه
تدع الصلوه امام اقربها حاكم انظر الدم فليس يعلم بريدته انه ليس حصن وقال الصانع
هو حصن اعشار الحامل ولنا في الحيف دم رحم وخروجه الدم من رحم الحامل لا
ينقص لانسان بالحمل فان جات بولن وفي بطنها ولد اخر فالنفاس من الولد الاول
وان كان من الولد من العن سوا وهو قول لي حسمه رحم الله عليه ساء علمها
لا يكون حسمه للولد الثاني نفاس عندهما اذا كان من الولد من العن سوا وقال محمد بن القاس
من الولد الاخير والاول ينقص بالاول الاخر بالاجزاء مما يقول لردم الحامل ليس
حصن فلا يكون نفاسا لان مما سوا ولها ان النفاس هو الدم الذي يوجب الولد بنفس
الرحم وقد وجدوا في بعض انه لم يحول في ما حسمه لانسان في الرحم وقد ينفس
الرحم هاهنا بالولد الاول فطال الانسداد وكلاهما انفسا العره لانه معلون بالقوع
قال الصانع في ادوات الاجزاء احلف لي حسمه رحم الله عليه والحمد لله على ما علم
ما الحصن العتبه من لا يملك النساء او يملك النساء
دون الاجزاء وكذا انما يكون لم يرض ان يفتقر حلقه او كبره او اخر من النساء

فان السحر عند ابي حنيفة وقصوره واثاره والنجاسة الكل واحد ان المراه اذا خاضعت
الى القاصي فان لم يصب اليها وهي بكر فان القاصي يكرى النساء فان قلن في قولهم
معكم لانه انكر حوا الفرم فان قلن في بكره حيت تاجيله سنة وكذلك اقوان لم يصل اليها
حيت تاجيله سنة وهكذا في غيرهم وعلى جماع النجاء وهو ليس عليهم
فاذا احل السنة وتم الجوار فضا حمت وادعائه لم يصل اليها فان قال قد جامعها فان كان
بكر انظر اليها النساء فان قلن في بكره خيرة لان النكاحه اصل وعدم الوصول ساعليه وان
قلن في قولهم معكم لان قول النكاحه في حيت خليفه اما ليس للنساء السامه
لا الوصول وان كان حرمه السامه الوصول فان جلد ولا هو وان كان خيرة كان تكرا اذا
في الاصل وان كانت مسامحة الاصل والقول في الزوجه معكم لانه انكر حوا الفرم فان جلد
لها وان كان خيرة وهذا كله اذا ما جامعها في هذا الجوار فان قال بعد الجوار لم يجمعها
حرمه وان اختارت نفسها بقول القاصي للزوجه فان قلنا فان فعل والافرق القاصي
بينهما وكان فرق بطلان ما بين عبدنا محمد السامعي في نفسه بناء على النكاحه لا حكمه
عندنا في حيت القضا ما حكمه النكاحه وهي الابانة وناب القاصي منابه وعنده كقول
السعي وعنده القضاء فان اختارت السامعيه مع لم يكر لها بعوده كخيار لا يمارضه
بسقوط حقيقتها رجل لا يكرهه لم يكرهه حتى يفرق القاصي واللحان شيئا اذا موله
مركاه بالايان من ثمة اللعي والغضب وصورته ان يقوم الرجل فيقول استشهد بان
اني هادق فيما وبينهما من الزنا اربع مرات ويقول الزوجه المراه الحامسه لحيه الله عليه
ان كان من الكاذبين فيما بينهما من الزنا ويقوم المراه ويقول اربع مرات فانه استهد
بالسابع كاذب فيما بينهما من الزنا ونقول في المراه الحامسه لحيه الله عليها ان كان هو

سماح

من الصادق فيما رماها من الزنا هذا هو صورة اللعان واللعان فانه مقام حد الزوجه
في حات الزوجه وحد الزنا في جانب المراه وبينهما القدر الموحى في حات الاحسان اهلها
اهله الشبان وعمرها النكاح وحكمها حرمه الاستماع كما في غاي اللعان من غير حاكم
لصحيح رحمه الله على هذا في المسئلة الا ان لا كذا اب سطر تكرر الحرمه والماست هذه الحرمه
بمثان الكتاب والسنة اما اشارة الكتاب اللعي والغضب فانه ما نزل على احد من
سفن واول اللعي والغضب هو الجوار بطلان النعي والازد وليه نعي والاستماع كذا لا
ان سمعوا اقلها ما حرمه الاستماع واما السنة فوله الله المثل اعان
لا كتموا ان ادا في اباد من سمعوا اجتماع فيهم من سمعوا والفرق ما
على هذا فانه لما حرم من سمعوا لم يكن بنا هذا العقد فانه هذه الحرمه جاز في
الزوجه حيت قد رماها من الزنا وفي مخطره في اللعي فحاسب حرمه من سمعوا مصافا اليه
تا انك الاساكر المعروف في حيت الفرق فادالم تقار فيها مع القدره على المقصود
ظاهرا والقاصي يرب منابه في اللعي ودعا للنظم فان فرق في بطلان ما بينه وبينها
اذا الكذب نفسه بان قال كنت كاذبا فيما رماها من الزنا فهو قول بحرقه لا يكره
كمعار وحد الزوجه حد القدر والاحماء فاما الكلام في اباد النكاحه اعتمد لم يرد
نظاهر قوله عليه السلام المثل اعان لا كتموا ان ادا في اباد النكاحه اعتمد لم يرد
بطلان الرجوع والسهمان من بطلت بالرجوع فلول كما بنا لم يكر واما الحديث
فلسا ما لا كذا خرجا من لحيه الله عليه السلام ولا حرم الاحماء واما الكلام في الحد
على الزوجه حد النكاح لان اللعان سدادا والنهيان بطلان الرجوع والسهمان من بطلت
بالرجوع فلول كما بنا لم يكر واد اطل اللعان وحد لان اللعان حات خليفه الحد فاد

تتعا لا فضل صار مقيدا فلم يتناول المطلق كما لا يتناول المحال ولو قال كل كذا
لي فلو جرد بعد ذلك ولم يملوك فاستشرك في الغنم جرد عن الذي ملكه يوم جرد لا بعد
لان قوله كان كذا محال الحق وكذا قال فلو لم يملوك كذا ملكه فهو جرد عن لان قوله ملكه
للمحال يستعمل الاستفقال الا انه غلبت استغفاله للمحال فادخل في المحال ما هو خارج عنه
رجل لم يولد بعد دخل عليه اسنان فقال احد ما حرى حرى واحسن منها ودخل الاخر
فقال احد ما حرى حرى مات ولم يلد والاول سمي جارحا والثاني سمي ناسا والثالث سمي دلفا
واجمعهم انه يعني من الجارية نصفه لانه يعني حاله دون حاله فتنصف من النابت
بله ارماعه نصفه ما كان الاول ودفعه بالاكاب الثاني واحمله في الداخل قال
لي جرد عنه وليس هو جرد عنه اسنانهما يعني نصفه وقال محمد بن جرد عنه لان
الاكاب الثاني دابر من النابت والداخل ثم الثاني صاحب من النابت فلهذا دخل وطا
ان الاكاب الثاني هو الداخل صحيح من كل وجه فان جرد عنه فاحمل في الداخل
نصفه وفي جرد النابت صحيح من وجه دون وجه فان جرد عنه من النابت فاحمل في النابت
فان كان هذا القول المراد من قسم النابت على هذا واحده محمد بن جرد عنه لان جرد عنه
وهو من النابت بمسلة الطلاق صورته رجل له ثلث نسوة لم يدخلهن فدخلت اثنتان
منهن فقال احد كذا طالق فخرجت احداهما ودخلت الاخرى واعاد هذه المقالة
ثم مات من عمرها نصف من مهر الجارية دفعه ومهر النابتة ثلثه اما في
مهر الداخل فثمنه وذلك نص الرجم ساقا فتنصف من مسليا جرد الداخل الرجم
دون المهر وهذا لان الرجم هاها لم يولد النصف لان نص المهر بعد الطلاق
فلهذا جرد قوله اما على قولها ينصف الرجم من مهر الداخل دفعه ولم ينصف

في اسم

هذا هو المذهب في المهر بعد الطلاق

والفرق بين ذلك وبين الروايات رجل قال لعدله لجد كما جردت اوتاه او دونها او
مسعلا يعني الاخر للمهر وكذا قال لعدله لجد كما جردت اوتاه او دونها او
احد ما تنصين الاخرى الطلاق ولو جرد احد لهما وكانا اسما لم تنصين الاخرى للمهر جردت
وعند ما سعى المسلم يعرف الخلف رجل ولا لسته ان كان ولد له ثلثه علاما
مات جرد فولدت علاما وحده هذا الفصل على وجه واحد هو ان يصادقوا انهم لا يدرسون
الهما الاول والحق انهما نص الام ونص الجارية لان كل واحد منهما يعني من وجه
اخرى والعلام جرد لانه يرق بكل حال والثاني لم يرق الام ان العلامة اول والكر المولى
ذلك وقال الجارية المولى والجارية صحه والحق ان القول قول المولى مع كونه لانه ينكر مرط
العن ويحكم على العلم فان جرد لم يعني احد وان جرد الام والنبت والماضي حصصه
الام على النبت مادامت صحه فان كانت كسره لم يصح والثالث لم يصادقوا ان العلامة
اول والحق ان جرد الام والنبت يرق العلامة والسواء ان يصادقوا ان الجارية هي الاولى
والحق ان جرد الام يعني واحد والحق ان جرد الام ان العلامة اول ولم يدع الجارية
وهي كسره جرد المولى فان جرد لم يرق وان جرد الام دون النبت لان النكاح اما
ما رجمه باعذار الرجوى والرجوى اما جرد في نصيب الام حاصه وكذا ان جرد النبت
حاصه ولم يدع الامها والحق ان جرد على العكس لما قلنا رجلا ان سيدا على انه اخى احد
عنده والقبيلان ما ظلم وقال السري ومحمد بن محمد السهمان حاصه ونومر ان نوبه
العن على احد لهما وهذا الفصل اصاعلى وجه واحد هو ان يصادقوا على جرد المهر وجرد
على ان جرد احد لهما وان سيدا في جردته وجرد المولى على ان سيدا في جردته السهمان
وخذ ان نطق احد لهما وهذا الاحاد ان جرد المهر جرد المهر جرد المهر جرد المهر

رجل

من اللحم والحالة لانه من العصبان واما من جلد ذوى الارحام والحالة والعراوى والمواضع من
المواضع لانه جازى بالموافقة وموافقا لما لا يرد عنهما معصية بوجوه بعد فوات
منه اولاد اجسى الاولاد ففعلهم على موالى الام لانه لا يعاقبه الاب ولا هو الى الحي ولا هم
بالام كيف ولا ملائمة فكل من عدل عليهم فان لعنوا الاب جرح ولا الاولاد الى نفسه لانه جاز
له ولا يفر الطلاق فصح الاولاد كالملا عن اذا كذب بغير عاد النسب لانه لا يفر الطلاق كذا لها
ولا يوجع على عاقلة الاب كما عفلوا هكذا ذكر في كتاب المعاقلة لا يوجب الحنائه
عالمهم موالى الام واما من قومه الاب مقصرا على حاله من الاب فلا يظهر ان قومه الام
تقصوا دما على موالى الاب فلم يوجعوا واسرا على كتاب الامان

رحل قال ليست او اكلت او شربت فامر ان طالع بالحق عتق او شرب لم يصدق دما و
لا ان السبه اما قول الملقط لانه وضع لعن في المعاقلة والتوب هما غير مذكور ايضا
ولا دلاله ولا انقضا اما نفاذ دلاله لا شك واما انقضا لان مقتضى المعاقلة ما لا يصح للملقط
بدونه وهذا للملقط صريح بدون ذكر التوب لان المعاقلة لا تعقد بغير التوب ولا حاجة
عند من فعل اللبس الى التوب واما الحالة الى التوب عند اللبس فلم يصر التوب مذكور انقضا
واذا لم يصر التوب مذكور افاد ان التوب مذكور في معاقلة التوب مذكور انقضا فطلعت
بنته او ان صار مذكورا انقضا والمقتضى لا عموم له فاذا اوى توب دون توب قد نزل
الخص من مما لا عموم له وان قالوا ليست او اكلت او شربت فامر ان طالع بالحق عتق او شرب لم يصدق دما و
طالع لم يذن قصا خاصة لان التوب مذكور على سبيل التكرم في موضع النفي لانه مذكور في
موضع الشرط والمنع والكله في موضع النفي نعم ولا يخص فاذا اوى توب دون
توب فعد اراد الخص من من العموم وانه محتمل لانه خلاف الظاهر ولو شغل لكان

التكم

فقد صار مذكورا

لما فاكل سبكا لم يثبت هذا الاستحسان والعاسر لم يثبت لانه على سبكه لما يقول ما كذب
منه طاعونا والمواد لم يثبت الاطاع وهذا من سبكا ان السبكا صورة اللحم اما السبكا حصة
لا اللحم من اللحم والسبكا من اللحم لا من اللحم وان اكل لحم خمر راد في انسان حصة من اللحم
وان اكل كرشا او كبد خمر راد في سبكا اما في سبكا لا في سبكا لانها لا تاكل لحم ولا تستعمل
استعمال اللحم ولو اكل لحم لا ياكل اللحم لا في سبكا لانها لا تاكل لحم ولا تستعمل
نعم الظاهر من اللحم السبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا لا
ما جلت ظهورها يستثنى سبكا من اللحم سبكا والاساس حصة لكون اللحم الحصة والاساس
رحل اسر سبكا الظاهر من جلد اللحم حتى لو اكل لحم لا ياكل لحم فاكل لحم اللحم الظاهر حصة لانه كان
لحم لم يكن سبكا واما الاساس فلما هذا الاساس منقطع وهذا الاحلاف يحق عنهم
اما في سبكا فان سبكا لانه على سبكا الظاهر حال ولو اكل لحم لا ياكل لحم فاكل لحم اللحم
فاشرك في اكل اللحم لا في سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا لا في سبكا
على ريس المقرد والعلم وقال السبكا من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا
احلاف حصة من اللحم لا احلاف حصة من اللحم فان سبكا من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا
المقرد والغيم في السبكا حصة من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا
الغيم ولا حصة من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا
حوالز ميا فاكل راس السبكا حصة من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا
لانه حصة من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا
فاكل حصة من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا
لان الحصة من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا

والسبكا من اللحم سبكا لانه سبكا كما قال السبكا من اللحم حصة من اللحم سبكا

لما

لما

يعدان

لما

الم

५३४७

وہم احرار العباد ولسانہم اللہ ولسانہم

2



auth. 1890

اما الاول فاني وجدت فيها
صحة المستقيم والحق الموحده
الغيرة ووجدتها في الاواسم
الغيرة سابقا لغيره وهو
والموجود

اعلام علم ولا مال ان استرث فلانا نخرج فاسترث بكونه كان محسبه لم يبق لانه حين لقوله من
 لا بالسر او لم تخرج النية وقت الممنوع والسقط به الكفان ولو استرث اياه بكونه كان محسبه اخرا
 وقال بغيره السامع لا يفره وهي عوزة المختلف وان استرث ام ولد لم يفره به بغيره قال الام ولد وهي ليست
 ملكه بل لرسولها بالكلية وان استرث من غيره كان محسبه فاسترثها بعض ولا سقط عنه الكفان
 لانه لا يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة فلا سقط به الكفان كذا قال الام ولد ان استرث
 فاسترث من غيره كان محسبه لانه بعض كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك اخر
 وقال لا يفره من غيره كان محسبه كذا كان ملكه عموما ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 وقاله من يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 بعد كذا من غيره كان محسبه لانه بعض كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك
 مضافا الى سبب الملك بطلانها فاسترثها كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك
 من الجرحه عند من محسبه كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 لعان من الملك الا انه لا يفره من الملك فاسترثها كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك
 من الجرحه عند من محسبه كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 عن جرحه عند من محسبه كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 تسعى عن الطلاق لانه كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 لما تمكها لم يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 العن اياهم مما ذكره لعان الملك كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 هذا الترتيب فامر ان طلق فاسترثها كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 على من استرثها ان يكون الممنوع موقوف على فعله كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره

الذي هو شرط

الملك ولم يفره في الملك فاسترثها كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 فاسترثها بالملك لانه كان قال من يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 لانه ليس بمالك لانه اطلاق الشرع للرجال وان كان محسبه لانه حالي لانه حرم الشرع على
 الرجال ان يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 لعان ومن لا يفره لغيره لعان امره حليفه لا يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 وقال الام ولد من محسبه كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 يستحق هذا واما من يفره من الجرحه كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 فاسترثها او حقه وذل على قاسد قوله لانه ليس بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 قوله في اللولو ان الله والنفس لا يكون حليفه الا ان يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 انه لا يفره اللولو الا بالترصيع وعلى هذا اذا علق المراه في عهدها من غيرها من غيرها
 لم يفره ما بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 لم يفره هو على الجرحه لان معنى الفرع لا يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 لا يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 واما من قال بالكيفية منهم من قال يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 بناء على الجرحه المطلقة وهذا الفرع الى الجرحه ومعهم من قال يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 احو كذا قوله ان عسله كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 يتحقق بعد المطوب اما الصورة من ايساله الماء الى العين واما المعنى اذ لا يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 ان يفره من على الجرحه كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره
 الكلام عندنا ما بينا في الجرحه والسرور وهو مفهوم وهذا لا يفره كذا بالاعيان الحاصل باليمن السابقة لانه ليس بمالك فاسترثها لم يفره

وكان خذ

العن اياهم
 مما ذكره

کتاب

وعيسى

2

الحمد لله

آخر

من التمارين

مردم

يجعل منه علة للشهر العبد حتى يتركه أو يتركه بغيره من غير ذلك إلا أنه غير السرة لأن الشهور
 بالحدود تبطل بتقدم العبد الحاصل في كل سنة في عوكر العباد فلا الشهور تنكس فيما تمه راسه على
 الأحرار عنها تفضل متى على الشهر العبد حتى يتركه أو يتركه بغيره من غير ذلك إلا أنه غير السرة لأن الشهور
 المسلم فإن احرازه إلا أنه على البحر لا يضر الحرام فلا العبد ولا على غيره على ما لا يملك
 الذي لا يملك فيسقط وهو اختيار السرة فاد استندوا من بعد فإن كان باخرهم لا يضرهم البتة
 أنهم من الزاد كان الصغية حلتهم على ذلك فيسقط شهران ثم وإن كان باخرهم لا يضرهم البتة
 فسقط فيسقط شهران ثم قبل الوجه العبد بعد في هذا لم يسقط الشهر على حد العبد في التقادم
 الشهران على الدعوى فحمل باخرهم على باخر الدعوى فلم يفسدوا بالباخر كما لا يفسد على كل وجه
 دعوى العباد كما سرقه فلا بد بالتقدم فكذلك الشهر في الدعوى لا يملك الشهران لأن الدعوى
 بأثر السرة خير من الشهر العبد على وجه الشهر العبد على وجه الشهر العبد على وجه الشهر العبد
 وصيانته على القطع ودعى الآخر فيسقط على القطع وما كان في نفسه من سوء العبد فإن احراز الحسنة
 حرم الناصر فإذا احدث البحر على احراز حرمه الحسنة فاد اعاد إلى عوكر السرة لم يضر دعواه العترة
 بعد ما كسبته فسقط ولاية دعوى السرة لأنهم الحسنة وبطلت الشهران أيضا لأنها على الدعوى
 فبقى دعوى المأوى الشهران عليه وإذا ثبت الشهران بالحدود تبطل بتقدم العبد لا يضره التقادم
 ذكر في النسخ وقال الجوزي في ذلك أسفروا ولم يردوا الأمر اللازم ودعى حذاه لم يضره شيء ذو قوة إلى ذلك
 القضاء في كل عهده على أنه متعارف فهو متقدم وعمره أنه يضره بشهر وهو الذي لا يضره في الأجل

حب

[illegible]

[illegible]

الضار

هكذا ذكر في الكتاب واما في اليوم على المركب اذ ارجعوا وقالوا اعلنا انهم مجوس ومن ذكر ذكر كتابهم
فلا بد ان يكونوا قد ارجعوا الى بلادهم واما في اليوم على المركب واما في اليوم على المركب

امدح عليه السلام قد اوفاه فليس به وبكى من علمه الذي قال ليس هو محمد بن عبد الله عليه السلام
سواء لا يشك الراي كما لا يشك ان التوكيد حصل بالضم والخصم ليس من التوكيد ولا يملكه
كما في العرف كما لو كان يهدو الامر دون التوكيد للبرهانه الامرا حياحي لا يشك لانه الفصح والم
كما في الفصل الاول ولا في حقه رحمه الله هذا وكذا بالملك والملك صار حيا كما لو كان التوكيد
ما حذر الامار بالسوء اقامت عليه السلام ان التوكيد سلم السوء حتى يترك وانما ذلك لان
المعنى من غير العرف عن الدين في نفس التوكيد المتبادله وان كان فصلا لاجل حقه من وجه حتى يترك
نواحي ومسلما الله بمسلة الشفع منها كسلة الشرا لانه حقه من الفصح حتى كذا لو كان يطلب
السوء حقه من الاخر فاما التوكيد الشرا لانه حقه من الفصح حتى كذا لو كان يطلب
نفس العرف لانه التوكيد المتبادله صار امسا محصا وصار رسولا فلا يملك عليه السلام اصلا فاما
حتى لا يملك التوكيد الاستحسان فيقول ان التوكيد نفس الفصح فام مقام التوكيد صار حيا
في انظار عمن الفصح حتى اذا حضر الجواب وهو اعاد الله وكذا لو كان التوكيد العرف والامر والامر
اذا اقام العرف والامر الله على العرف او المراه على الطلاق التلب رجل وكل كذا بالخصم
بما فاقه عن العرف التوكيد فافضل المال حتى على التوكيد يترك ولو اخرج عن العرف في الفصح
عليه وهذا الاستحسان اخذ به لمحمد بن عبد الله عليه السلام والعاسر الاصح في التوكيد كما قال
زفر اذ يصح في التوكيد كما قال ليس هو محمد بن عبد الله عليه السلام والحج في المسلس يعرف المختلف رجل وكل
عن رجل مال فوكله صاحب المال يفسد عن العرف لم يكن كذا في ذلك كذا اذا ونظيره في كتاب
المادون للمول اذا اعني عند المادون المدون محمد بن عبد الله عليه السلام طالب جميع الدين كان المول
كعد عن العرف وان وكل الطالب المول يفسد الدين من العرف كان باطلا وانما بطلا التوكيد
الفصل لعدم دكه ان التوكيد من العرف ولو صح التوكيد صار التوكيد عاملا لنفسه فلا يصح كذا

هذا قول من قال ان التوكيد
ما حذر الامار بالسوء اقامت عليه السلام
ان التوكيد سلم السوء حتى يترك وانما ذلك لان
المعنى من غير العرف عن الدين في نفس التوكيد المتبادله وان كان فصلا لاجل حقه من وجه حتى يترك

هذا قول من قال ان التوكيد
ما حذر الامار بالسوء اقامت عليه السلام
ان التوكيد سلم السوء حتى يترك وانما ذلك لان
المعنى من غير العرف عن الدين في نفس التوكيد المتبادله وان كان فصلا لاجل حقه من وجه حتى يترك

التوكيد بالضم توكيد الفصح الذي لا يسمى زما لانه لا يملك على المالك من الخصم رجلان وكذا بالضم
في دين وفي نفسه فلا حرج مما انما حرم ولا يضمن الا معاد التخصيص على الفصح دليل على التوكيد بالضم لانه
الفصح كما استحسن المتأخرون لانه لو كان الفصح يستغني عن التخصيص واما في الخصم مفردا حقه مما حذر
حلا فانه قد هو يقول بالضم من مفسر الى الراي ولا يملك الاعتراف كالتوكيد بالسوء والشرا التوكيد
بالفصح ولنا ان المعنى من التماس الاجتماع في سوء الامر والاعتراف بالملك صانه لمجلس الفصح
فصار الاعتراف مراد لانه العرف كذا الفصح لانه امر حيل في الراي فلا حرج في الاعتراف وكذا
الاعتراف وانما في الفصح ههنا احصا فاما حواير طاهر الروايم ما حكى الان مشايخنا
استحسنوا الماهر وهو كالتوكيد بالتقاضي وتكمل بالفصح طاهر الحيا في كتاب التوكيد لان التقاضي
والاخص سوا في الفقه وقد قال مساحا انه لا يملك بالان اعاد حرق خلاف ذلك في دارنا
في قول النواحي مستحلا في المطالبه محازا الانفاست الاخصا فصار الحقه محضه وكذلك الخصم
لاساو الفصح ولنا من لها حتى الفصح ههنا بالتخصيص كمن لا يفرده احد مما قلنا رجلان
الرجل حقه دراهم تنقدها على نفسه واهله وانفق عليهم عشرة من عجز نفسه فالحق بعشرة
لان الانفاق يكون الا بالشر او التوكيد بالشر بل هو الذي من مال نفسه ثم رجع في مال التوكيد لان
حقوق الفقه رجع الله وهذا الاستحسان ذكره في كتاب التوكيد فاما القياس يصح من غير عايد
مال التوكيد ومن منشا احكام في القياس والاستحسان في كتاب التوكيد في هذا الدين لانه ليس من عايد
الشرا في الانفاق من غير علم بدخله مسلمة الانفاق القياس بل هو محقق قبل واستحسانا ولا
خو التوكيد في لسفاحا وها من عجز حبه المقذوف والمسدوق منه وفي القصاص لان
العاصي ما يورث الجرد والقصاص وفي حقه صاحب الحق في ذلك لانه اذا عايد العرف
او مال التوكيد على الحيا في فقهه ان كان للعهود في مال التوكيد وهو الشهود والاقرار

هذا قول من قال ان التوكيد
ما حذر الامار بالسوء اقامت عليه السلام
ان التوكيد سلم السوء حتى يترك وانما ذلك لان
المعنى من غير العرف عن الدين في نفس التوكيد المتبادله وان كان فصلا لاجل حقه من وجه حتى يترك

هذا قول من قال ان التوكيد
ما حذر الامار بالسوء اقامت عليه السلام
ان التوكيد سلم السوء حتى يترك وانما ذلك لان
المعنى من غير العرف عن الدين في نفس التوكيد المتبادله وان كان فصلا لاجل حقه من وجه حتى يترك

هذا قول من قال ان التوكيد
ما حذر الامار بالسوء اقامت عليه السلام
ان التوكيد سلم السوء حتى يترك وانما ذلك لان
المعنى من غير العرف عن الدين في نفس التوكيد المتبادله وان كان فصلا لاجل حقه من وجه حتى يترك

والزعماء الامراء الناجين من هذا ما فرمضوا كاسا السبع فطلوا اختلاف وقالوا ان
ليس منصورهم السبع النجاة ورواه الكتاب حمدا لانه ذكر خلاف المأمور والمأمور له النجاة وكما في
المقصود به بالتخالف يكون ذلك عنان على القائل في موصفه لانهما اختلفا في مورد اربعة وصدق النجاة لعمرو
ان كان يستحق النجاة ولم يستحقه فكذلك يصدق الموكل لانه لا يسأل من النجاة والموكل فلا يصدق النجاة
على الموكل رجل وكل من لا يصدق عند موكل الموكل فلا يصدق النجاة على الموكل رجل وكل من لا يصدق
كان عالما لم يجره وان باعه رجل غير الموكل فباعه الموكل فاجاز وان وكله شر او ربه يولي فوكل الموكل
اختلفا في شراؤه والاول حار في لازم الامر وان كان عالما لم يلزم الامر لان المقصود من الموكل
الاشباع نراي الموكل لا يعبأ بانه اذا الناس يعبأون في الرأى لا في العادة فاذا وكل غيره وعاب قدر
فان رآه ولم يعرفه حرمه انما ايضا وزاد في كمال الوكالة اذا قدر الاول للمسلم الحار وان
يعمل النجاة في حقه الاول ان رآه قد حرمه كما لو وجد اوزي ربه الله وهي صفة حرمه مسلم
او باعها واستزك لم يحرر فقد الولاء وقال الحسن بن محبوب محمد بن الحسن عليه السلام في رجل باع
فعل على ربه والحرى المستأمن لا يحرره واحده منهما ولا شراؤه ولا كفاه على الصفة لانه لا
ولا يحرره على المسلم لانه لا يحرره من الدين ما ذالم تثبت للدين ولا يحرره على الله الصفة
الحق وكذا المرئى لان الله على اولان موقوف بالاجماع لانها يثبت على معنى النظر واتفاق المسلم
داعي الله وذكره من ردد في احتمال ان يار المسلم فان كان ذلك خيرا للدين حار وان
لأنها معنى المنادة في العبادات تعرف في الوعد اذا كان فيه مبالغة او غشيا يسير الخبز وهذا التبرك
ان يكون خيرا له ولما وجب ذلك لان المستدعي في حق البهي هو النظر بالاجماع والمقصود من الحق
للتوثيق وانه لا يخلو الا ان يكون المحال عليه امل من الخيل اما في سائر العقود فانظر لكل الخلال
الايمان الا ان يحرر من يملك الاصل ربه والخبر ليس لانه لا يحرر ربه ولا يملك ربه

هذا هو المقصود من قوله
فان رآه ولم يعرفه حرمه
انما ايضا وزاد في كمال
الوكالة اذا قدر الاول
للمسلم الحار وان يعمل
النجاة في حقه الاول ان
رآه قد حرمه كما لو وجد
اوزي ربه الله وهي صفة
حرمه مسلم او باعها
واستزك لم يحرر فقد
الولاء وقال الحسن بن
حبيب محمد بن الحسن
عليه السلام في رجل باع
فعل على ربه والحرى
المستأمن لا يحرره
واحدة منهما ولا شراؤه
ولا كفاه على الصفة
لانه لا ولا يحرره على
المسلم لانه لا يحرره
من الدين ما ذالم تثبت
للدين ولا يحرره على
الله الصفة الحق وكذا
المرئى لان الله على
اولان موقوف بالاجماع
لانها يثبت على معنى
النظر واتفاق المسلم
داعي الله وذكره من
ردد في احتمال ان يار
المسلم فان كان ذلك
خيرا للدين حار وان
لأنها معنى المنادة في
العبادات تعرف في الوعد
اذا كان فيه مبالغة او
غشيا يسير الخبز وهذا
التبرك ان يكون خيرا
له ولما وجب ذلك لان
المستدعي في حق البهي
هو النظر بالاجماع
والمقصود من الحق
للتوثيق وانه لا يخلو
الا ان يكون المحال عليه
امل من الخيل اما في
سائر العقود فانظر
لكل الخلال الايمان
الا ان يحرر من يملك
الاصل ربه والخبر ليس
لانه لا يحرر ربه ولا
يملك ربه

شروط

فاحرم واخذوا من هذا مضاع في ماله لان علمه ذلك لو اخذه كيدا وتولى المال على الكيل لان
الاستيفاء حتى الوكيل والرهن والكفالة فوكلا الاستيفاء فلم يجر عنه فاذا اضاع الرهن منه فقد
صار استيفاء ذلك مملوكا له وكل من يبيع عبده فباع احدهما لم يحرر وكذلك الخلع وان قدر المهر
الخلع لان البيع والخلع ختام فيهما الى الابد والردس وهو رضى برباها فاذا انفرد احد مما يطل غرضه
والعلم كتاب الدعوى

هذا هو المقصود من قوله
فان رآه ولم يعرفه حرمه
انما ايضا وزاد في كمال
الوكالة اذا قدر الاول
للمسلم الحار وان يعمل
النجاة في حقه الاول ان
رآه قد حرمه كما لو وجد
اوزي ربه الله وهي صفة
حرمه مسلم او باعها
واستزك لم يحرر فقد
الولاء وقال الحسن بن
حبيب محمد بن الحسن
عليه السلام في رجل باع
فعل على ربه والحرى
المستأمن لا يحرره
واحدة منهما ولا شراؤه
ولا كفاه على الصفة
لانه لا ولا يحرره على
المسلم لانه لا يحرره
من الدين ما ذالم تثبت
للدين ولا يحرره على
الله الصفة الحق وكذا
المرئى لان الله على
اولان موقوف بالاجماع
لانها يثبت على معنى
النظر واتفاق المسلم
داعي الله وذكره من
ردد في احتمال ان يار
المسلم فان كان ذلك
خيرا للدين حار وان
لأنها معنى المنادة في
العبادات تعرف في الوعد
اذا كان فيه مبالغة او
غشيا يسير الخبز وهذا
التبرك ان يكون خيرا
له ولما وجب ذلك لان
المستدعي في حق البهي
هو النظر بالاجماع
والمقصود من الحق
للتوثيق وانه لا يخلو
الا ان يكون المحال عليه
امل من الخيل اما في
سائر العقود فانظر
لكل الخلال الايمان
الا ان يحرر من يملك
الاصل ربه والخبر ليس
لانه لا يحرر ربه ولا
يملك ربه

هذا هو المقصود من قوله
فان رآه ولم يعرفه حرمه
انما ايضا وزاد في كمال
الوكالة اذا قدر الاول
للمسلم الحار وان يعمل
النجاة في حقه الاول ان
رآه قد حرمه كما لو وجد
اوزي ربه الله وهي صفة
حرمه مسلم او باعها
واستزك لم يحرر فقد
الولاء وقال الحسن بن
حبيب محمد بن الحسن
عليه السلام في رجل باع
فعل على ربه والحرى
المستأمن لا يحرره
واحدة منهما ولا شراؤه
ولا كفاه على الصفة
لانه لا ولا يحرره على
المسلم لانه لا يحرره
من الدين ما ذالم تثبت
للدين ولا يحرره على
الله الصفة الحق وكذا
المرئى لان الله على
اولان موقوف بالاجماع
لانها يثبت على معنى
النظر واتفاق المسلم
داعي الله وذكره من
ردد في احتمال ان يار
المسلم فان كان ذلك
خيرا للدين حار وان
لأنها معنى المنادة في
العبادات تعرف في الوعد
اذا كان فيه مبالغة او
غشيا يسير الخبز وهذا
التبرك ان يكون خيرا
له ولما وجب ذلك لان
المستدعي في حق البهي
هو النظر بالاجماع
والمقصود من الحق
للتوثيق وانه لا يخلو
الا ان يكون المحال عليه
امل من الخيل اما في
سائر العقود فانظر
لكل الخلال الايمان
الا ان يحرر من يملك
الاصل ربه والخبر ليس
لانه لا يحرر ربه ولا
يملك ربه

هذا هو المقصود من قوله
فان رآه ولم يعرفه حرمه
انما ايضا وزاد في كمال
الوكالة اذا قدر الاول
للمسلم الحار وان يعمل
النجاة في حقه الاول ان
رآه قد حرمه كما لو وجد
اوزي ربه الله وهي صفة
حرمه مسلم او باعها
واستزك لم يحرر فقد
الولاء وقال الحسن بن
حبيب محمد بن الحسن
عليه السلام في رجل باع
فعل على ربه والحرى
المستأمن لا يحرره
واحدة منهما ولا شراؤه
ولا كفاه على الصفة
لانه لا ولا يحرره على
المسلم لانه لا يحرره
من الدين ما ذالم تثبت
للدين ولا يحرره على
الله الصفة الحق وكذا
المرئى لان الله على
اولان موقوف بالاجماع
لانها يثبت على معنى
النظر واتفاق المسلم
داعي الله وذكره من
ردد في احتمال ان يار
المسلم فان كان ذلك
خيرا للدين حار وان
لأنها معنى المنادة في
العبادات تعرف في الوعد
اذا كان فيه مبالغة او
غشيا يسير الخبز وهذا
التبرك ان يكون خيرا
له ولما وجب ذلك لان
المستدعي في حق البهي
هو النظر بالاجماع
والمقصود من الحق
للتوثيق وانه لا يخلو
الا ان يكون المحال عليه
امل من الخيل اما في
سائر العقود فانظر
لكل الخلال الايمان
الا ان يحرر من يملك
الاصل ربه والخبر ليس
لانه لا يحرر ربه ولا
يملك ربه

بره ماه درهم و لم يسد علم المشتري لشرائه لان الاجل يشهد بالاطمئنان لان الميزان ملكان الاجل
والحق كحقيقه فاذا امنه الاجل قد مضى بعض المطيع وذكر المراهجه دلاله على السلام عن مثله فاذا ظهر
الحلال كان حكم العيب جوارح الخار ولو لم يسهل المشتري لم علم لزمه بالف وانه لا يوجب نفي لان
المنوع وهو الاجل لا يحصله من غير طريق الحقيقه وكذلك لو كان مكانه توليه لانه ما استمر
بمدا اشد كضار الخيانة فيها مثلها في المراهجه ولو استسهل لم علم لزمه بالف وانه لا يوجب نفي لان
دلتا رد على عيسى بن محمد بن النوار انه قال يرد فيه العيب وبرد اليه وهذا بطر من كان
له على فرخه درهم حيا فاستوفى مكانه روبا ولم يعلم بانفسها والمدة ثانی في امره كان
السوء من هذا الكماره كونه ليس بالمتبرع ~~لو كان الفعلي حقيقه فاختار للمعقول ان يقوم المسحوق~~
بم حاله من وجهه فخرج المشتري على الباطل بصلواتها على الباطل بالناس على حاله
شيئا بانقوم علمه ولا يعلم المشتري ان يكون معلوم فاسد لحاله التمس فان اعلم الباطل
المجلس مع السوء ويحول ساخره وان يشاؤكم لان جهالة التمس فساد في ملك العبد الا انه في مجلس العبد
يغيره لا يباع المجلس بماله ساعه واحده فصار الباخر الى اخر المجلس فخر اكا خرا البطلان
على تقدير الاسد اما بعد الاقرار فاطلانه لا اسد هذا فساد لا يحل الاجل ونظيره
السعي بالبرقه فانه فاسد فان اعلم في المجلس ~~والافلا مام العيوب~~
رجل اشترى كماره بالغه فوجدها لا تحصى فوجد لانه دلاله على الباطل لان العان الاطمة الساعه
اللات من على السلامه ان يحض اذا ان الحصى فاد الباطل حرا الحصى ولم تحرك ان ذلك دلاله على الباطل
والمعبر السابري حتى انتهى اليه انتبا الحصى في العان وذلك سمع عشرين سنة في قول الحصى
لان هذا جدر لم يخفى فسقده وكدت لو وجدها مساعه لانه اية المرفوع في جدره واما لو
هذا اذا اسكل او وقع فيه منازعه بقول الامه لانه لا يوجب لعمري ذلك الا هذا في حلقه الباطل

مع ذلك ان كان بعد العيب فترد بنكوله وان كان ذلك النفس فكدت في فاس طاهر الحوائج البكبان
وعلى فاس ما روى محمد بن محمد بن محمد بن النوار وكدت لو وجدها ذممه لان المسلم لم يارح
صحتها وكدت لو وجدها ناسه ولو كان عودا لورد ما روى لان الباطل فساد الفاس وكدت لعمري من
الامارون العبد وهو كالحق فوجد عيبا في الحمار دون العلام ونجد ما كلف لان الكفر فوجد عيبا ايضا
في العلام لان المسلم قل ما روى محمد بن محمد بن محمد بن النوار وكدت لو وجدها ذممه لان المسلم لم يارح
ممنه عوف الى الكماره فان استنزه على انه مسلم فوجدته كادارده لما قلت وان استنزه على
انه كاف فوجد مسلم لا يرد عينا لانه شرط العود من السلامه وقال الصافي يرد لانه كاف
من غير ان الادب بالمسلم ان يستعبد الكماره في الحوائج ليرى هذا امر راجع الى البرايه فلا تعذر المعلنات
التي تروى اذا استنزه على انه مسلم فوجد كافران به ولان اسداه على انه اعني فوجد نصره اليه
والحنون الصغر عينا من مساحم من مال موسى هذا انه اذا ثبت الحنن عند الباطل وهو الباطل
وان لم تعاد عند المشتري هذا علة فانه هو محمد بن سوع الامر في الحايح الكس عود كدان
البر ليس يشعير الحنن الا ان تعاد عند المشتري لان الباطل في قادر على ان يزيله فليس حرد
وحوله نوب بقاوه وانما معنى ما قاله الكماره ان معنى من عند الباطل ثم احياه ذلك عند المشتري
هو الاول وان يعاد العمد لا الحاد السعد وهو فساد الباطل في الامان والبطلان على الباطل عيب
مادام بصير المعاه لانه مني حرد ذلك عند الباطل في صغره ثم زال فان حرد ذلك عند المشتري
في صغره من ماله وارجح ذلك بعد ما يله لم يرد لان الامان في حاله الصغر وان الحمل وبعد
البلوغ فان الحرد البطلان في حاله الصغر والبطلان وبعد البلوغ لانه كان الباطل عيبا لاد
ولا كذا الحنن لان في الحالى فساد الباطل كان الباطل عيبا لاد وكدت لو وجدها عيبا
مادام عينا لم يجل المشتري على ذلك الباطل او نعم المشتري السوء لو وجد من ماله

۵۴

قُلْ

لو لم يكن له ان يحاكم الذكرا به وعلى قاس ما ذكر في بعض روايات السويع له حواله خصوصه على ما نقلت في الباب
الذي قبله راجعاً لاشتراكهما في الحكم على مالهم ووجهه عباداً له لانه جازحاً ليدله ولو جازح
عنه لم يرجح فذكر اذا جازح له ما في الكا لباله والشرع
فقال استبرأ في ما اطعاه وهو على الخطه والبدن لانه هو المتعارف من الطعام في مال البيع والشرع
فوجد التقييد به ولا غرض في الاكل فعمل كحفظ اسم الطعام وما في الحقيقة لم يوجب له كثر الادراج
فعل الخطه وان قلت فعلى الخبر وان كان سبب الامر من فعل البدن راجعاً له راجعاً له في دفعه
هو حار وما في السويع ومحمد بن اسمعيلهما لا يجوز حينئذ بيع العبد الاخر وان لم يشأ اذ ار
لغيرها فاستبرأ في دفعه لم يجوز اذ اراد ان يحكمه كغير العبد في التوكيد بالبيع وليس
الذات لا فرق في التوكيد بالشرع والامساك والالحاق من الحائض يوجب في المختلف ولو انما نزل
دار لغيرها فاشترها سقما سقما هو جازح بده قبل ان يبرأ الموكلا وانما جازح لانه
تتقوا الشراء من الباطن الا شيئاً فشيئاً راجعاً له لانه جازح بالقدوم فقال قد فعل وما
غيره وما في الامر لا لشره لست كالقول قول الامر والمسلمه على وجه اما ان يكون
ما مورا لشره لغيره او بغيره وكذا وجه على وجه اما ان يكون الموقوف او غير موقوف
وكذا وجه على وجه اما ان يكون المامورا بغيره من الشراء العبد في او مسدداً كان بغيره
اجزه والعبد في ما قال قول المامور كان الموقوف او غير موقوف لانه اجزه عن امر تلك
استنباطه فلا يصح تنكبه وان كان مسافراً كان الموقوف والقول قول الامر لان غيرهم الموقوف
بالامر والامر منكر وان كان الموقوف والقول قول المامور لان المامور امانه وهذا وجه في الحرف
عن الامان فانما القول قوله وان كان العبد بغيره فان كان جازحاً لغيره المامور لشره لغيره
فقال الامر له هو عبيد فان كان الموقوف والقول قول المامور لانه اجزه عما يملك استنباطه

وان لم يكن معقودا فالقول قول الامر عندني حسمه والاقول قول المأمور لانه ملك الشرا والحق اذا
اجبر فبعد اجبر عما على استينافهم فيه كما في المعين ولا في حسمه ان الوكالة لا تنال من جهة المأمور وهذا
موضع التهمة لان العبد ملك المأمور بظاهره وبه فادعى الشرا الحق الامر فله ان يشتر
لنفسه فلما لم يوافق فادعى ان لم يوافق الامر وهذا امر معارض وعلى هذا الاحتمال لا يملك السيد
علاوة ما اذا كان التمس مفقودا الا انما جدها باحساب المهر لان دعوى الخروج عن امانة فتيقده
حكم المهر واما اذا كان العبد هاتكا وهي حسمه الكفا فان لم يكن التمس مفقودا فالقول
قول الامر لان غرض الرجوع بالمهر والامر منكر وان كان التمس مفقودا فالقول قول المأمور لانه ادعى
الخروج عن امانة وهو لا يثبت في هذا العبد لعلان فاعلم ان المهر المسمى لم يكن ولا امر
بذلك ثم حمله لان قول الامر في قول المأمور لان قوله يعني لعلان اقراره بالوكالة ولو
قال لعلان لم امر بذلك لم يكن لعلان الا ان يثبت المشتري لم يكون بيعا ويكون العبد عليه لان
المشتري له لما جاز الامر او من فقد بطل اقراره بالمهر فله ان يشتر المهر فادى اسلم له واخذه
صار بيعا بالتعاطي كمن اشترى بغير امره لزم المشتري فان طلب المشتري له فسلمه المشتري
المهر واخذه كان بيعا بالتعاطي وبيده ان يبيع التعاطي كما عقد باخذوا إعطاء بعد التسليم
على جهة البيع والمهر كان اخذ بلا إعطاء لعلان المهر ومنه ان المفسر من الاموال
والخسيس من الاموال يبيع التعاطي سواء رضى امره خلاصه عند فاعلم وقص المهر او لم يفسد
ورده عليه المشتري بعد لا يثبت منه بفساد او با بامره او باقر فانه يرد على الامر لان المهر
غير مستند الى هذه الحجج لعلان العاقبة بقبولها بكونه عند الناحية ومعنى شرط البيع والافراد والابا
في الكفاية علم العاقبة لا يثبت في من شهر مثلا لكن يشترط علمه فاعلم ان البيع فاحتج الى
هذه الحجج حتى لو عاقب العاقبة تاريخ البيع والعيب فاعلم انما جاءه الى من في مكان هذا ردا على

بذلك

الموكل ولا يحتاجه الموكل الى رد وحصوله واما اذا كان العيب بحزن مثله ان رده عليه
او با بامره فيولزم للموكل لان البيع في حق المهر كانه الموكل مضطر في النكاح وان رده
عليه ما يقر لزم المأمور لان عدم البعث كونه ان يحاكم الموكل فليقوله نفسه او ينكح هذا اذا
كان رده بفساد فان كان رده بغير فساد او رده بالوكلة والمسلمة كالحال ليس للموكل ان يحاكم
الموكل عالا والعراق ان الرده لما حصل بقضائه لا يثبت له العقد لعدم الرضا ولم يكن يدين
ان يحول فسي الا انه حصل بغير فساد وهو اقرار الموكل ببيع المهر عند الوكلة من حيث
ان الرده مع كان للموكل ان يحاكم الموكل من حيث ان البطلان فاقول ان الموكل الا ان يبيع نفسه
على الموكل بامره اذا حصل بغير فساد كان فسي ما ان رضى فكان له حكم عقد جديد في حق
غيرهما بطلان عن الحصول هذا اذا كان عيبا لحزن مثله اما ان كان عيبا لا يحدث منه
والرده بغير فساد اقرار الموكل بعد ذكر في عامه بروايات المتيسر انه يلزم الموكل ولا
يحكم الموكل وذكروا في كتاب السويع انه يلزم الموكل من حيث حصوله وهو ملك الرواية انها فعلا
غير ما يعمل العاقبة لان الرده حق منقول هذا اذا كان الحق صار تسليم الحشم وتسلم العاقبة
سواء تسلم الشفعه وقضا الدين والرجوع في المهر ووه عامه الروايات ان هذا رديت
بالزواج صار كالمهر المحدث ولا تسلم انها فعلا عن مفعول العاقبة لتفاوت الروايات
رحل قال العبد استر في سكر من لا يفسد في قول الموكل يعني فسي لعلان يكره وكره ففعل
هو لا يقر ولو قال يعني فسي ولم يقر لعلان بوجوه والامر للمهر العبد ببيع وكذا في شرائه
لانه احتج بحال المهر في بيعه في المهر لا يملك الحبس كمن عقد لنفسه لانه لا يملك
بالمهر لانه اعاق ولم يفسد فحقا عليه فبيد في ذلك فادى اطلق فالمطلوب فيه لهذا
وهذا فاعلم ان الاموال تسلم لنفسه خلاصه سائر الوكالات لان كونه عقد الموكل لنفسه

في حق

من الميراث ما شغل على يوت وحسن
 مسقف ومثل سكنه الرضاعاء والار
 من الميراث ما شغل على يوت ومنازل وحسن
 غير مسقف فكل الميراث على الميراث والار
 ذكر حكمه على الميراث والار

اعلم يا
الاعلى الان نقول كل حق هو ادعوا الى كل فعل كسر هو فساد منه ولو كسر في سائر
سائر كل حق لم يكن الاعلى ولو كسر في دار الخرد وادعوا الى كل فعل كسر هو فساد منه ولو كسر في سائر
الدار فانه اسم لما يدر عليه الخواطر والعلو من ذوات الاجل واجواء واما اليك باسم طائفة
هو والعلو منه فليكن من اجزاءه وتوابعه فلا يدخل اسم الله وعلى الميراث في شبه السفار
لكل لا تعادله في احتمال السكنى مما يتبعه من وجه فان كان باسم الاتباع دخل وان سكت عنه
لم يدخل في اسم الدار بل دخل الكيف لا يدخل الظلمه عالم بعد كل حق عدل في حرم الله
وما لان كان مفتوحا بالدار دخل الظلمه ايضا لان هذا في من الدار ولا في حرم الله
عن الخرد وداشته الطريق الحارة وهذا كله في عمرهم اما عرفا فالعلو يدخل من ذكرى

الفصل الثالث وكل من يمكن بشي خائفة جفراً ادكبراً ولواشترى شي ما في دار او من سكنها لم يكن
الطريق الا ان يشترى به بكل حق او يموافقها او بكل قلة وكثير لانه خائفة المحذور لكنه يتبع من التوبة
ولا يدخل الا بذكر التوبة وذكر الشرب والمسيلة وهذا خلاف الاجابة حيث ظهر من الجملة عن
ذكر ان الاجابة تعقد للاسعاء ولا يمكن الاسعاء الا بالطريق والمستاجر لا يشترى ايمان فلا يجوز
المستاجر وان لم يستاجر الطريق الذي لصاحب الدار لا يجوز فيه دخل الطريق بطريق العدم اما
السفالة بعد الاسعاء من حيث السكنى لكن تعقد للاسعاء في الجملة وفي الجدة فكذلك الاسعاء عن
طريق ما يشترى الطريق ولا يكون ما ادخل الطريق ضروريه وادخل علم ما بالاسعاء
بحل اشترى حاره وادخلت عنده فاستحقها رجل بيته فانه ما خذها وادخلها وان اقرها الرجل
لم يخذ وادخلها ان البسحة مطلقه لا بتأقيته من باب البيان مطلقاً ان الحارة ملك للمسيح من الاجرة
والولد متفصل بومد من الاسعاء فمما في الاقرار ليس بيان وفعال هو اخبار الان من
الاخبار بثبوت المحبرية والمحبرية هو ملك الام دون ملك الولد يسمى الام دون الولد وادان
ان البسحة هي الام والولد من شرط القضاء بالولد ولو كفي بالقضاء بالام فالعضم لا شرط
لانه تابع وقد دخل الحكم تبعاً وقال محمد بن ابراهيم في ذلك فانه ما اذا اقر العاض بالاجل ولم
تغير الدوا ولم يدخل في الحكم وذكرى لو كان الولد في ملك ان اقر لم يدخل في الحكم ايضا وهذا
ان الولد في الفصل منفصل من الام فلم يكن من الحكم بجد استبرك غلاما فشهد بجره في ذلك
وختم فليس ذلك بتسليم وهو على دعوى بدمه اذ استشهد على الشرا وختم على ذلك
افكرتم ادعاه انه دعواه فلا يكون بغير كتابته السهمان على الفكر اقراراً ان العلم
ملك البسحة وهذا لان الانسان يشي ما عجز كما يشي ما زعم فلا يكون سماناً على
اقرار ان العجز ملك البسحة والسهمان بوجود البسحة لا يكون دالة صحيحة وان كان حاشا

ان يترقى الشهاد على السبع ما يوجب صحة وفاداه بان كتب الصك باء وهو كسب سبيل
فانه سطر وعواه الا ان يكون كتب الشهاد على اقرار مما يذكر كنه فخذ لا يسطر وعواه رجلا سطر عيدا
فاذا هو حر وقد مال الجدل لسبب استثنائي فاني عيدا فان كان الباء حار او عابا غيبه معروفا
على العبد في ان كان الباء لا يذكر ان هو رجع المشتري على العبد ورجع هو على الباء ورد على
انه قار لا رجع لان هذا انما يثبت انهم او باكتفاله ولم يوجد من العبد شيء من ذلك فلا رجع كما
لو وجد هذا من الاخرى كما لو قال العبد اني تقيت المسدح الحار وهو طاهر لاداء ان العبد من المشتري
سلاما ثم من نفسه متى تعذر استيفاءه من الباء فاذا اجاب التعذر وهذا الرجوع عنه عند ظهور اهلية
للضمان كالمولى اذا قال يا رب عوا جبرك هذا فاني قد اذنت له في التجاره بما يفيقه فلم يرد
ثم يستحق العبد ان يصح اليه الرجوع عنه نعمته كنهما وسيافه انه يترجى في التقديرات على
امر معتد اعلى كلامه فجعل العبد كاضام للسلامة بحققا لتفي الغرور وكلاوا الرهن والذبح
سهما وهو السبع عقد معاوضة بحقق به السلامه فجعل الامر به ضام للسلامه على من وجبه
تفيا للغرور ونظرا له ولا بد له الرهن انه شرع ملك الجبس من غير عوض وتصير عاقبة ليسفا الحق
حقه من غير عوض فلا يملك الرجوع الامر به ضام للسلامه وقوله فاذا العبد حر حور لم يرد له حريمه
الاصل وحول ليراد عتقه وان كان المراد به حريمه الاصل فذلك الساقط لانه في الشهاد
على حريم الاصل ما جعلوا اعاما المشاء انما لم يسم لانه لو مته اما لم يسم لانه انوم الدعوى
والاعوى ليس شرط اما الاختلاف في استرط الدعوى من لي حريمه صاحبه في الاعاق المبتدأ
وانما كان لان حريمه الاصل لا يخلو عن حريمه الفرع من قبل الام او حريمه الام وعبد كل وان حلا
عن ذلك كانه الدعوى فيها شرطا وفانهم لا يرد الدعوى في شرط عدا على حريمه
كما كان شرط في الاعاق المبتدأ انما لم يسم في السهام لانه لا يسم في الدعوى كفا حال

العلوق فان كان المراد من المذكور انما رجمه الاصل فعلى قول عام المشاء لم يسم السهام
في الاعاق المبتدأ على حريمه وعلى قول اولئك المشاء تسلم وان كان المراد منه الاعاق المبتدأ
سليم مسلمه الساقط على حريمه السهام على كل المشاء فحماه الى العبد لان العبد فيما لا يماضي بل انه
من دعواه لافضا ما جرمه والعبد ان الساقط ما جعل عفو في العون المسد الان كما حفي على الحال
في الحريم الاصل حتى في العون المسد لان المولى يتفرد بالاعاق حريمه علم العبد فصار خفيا
فصار الساقط عفو رجلا دعي فقا في دار فضاله الذي لا يدركه الدار على ما درج ما حسم
الدار الا اذا راعا منها لم يرجع لشي لان هذا الاستيفان غير مناصر للصالح لان المولى هو قائم لان المولى
يعمل اما عند هذه الرجوع هذا الباقي بل العبد الرجوع الارار حتى الكلد والادعي كلما حاله
على ما درج ما حسم منها حتى في حريمه السهام لان المولى هو حرمه الرجوع رجلا دعي عدا
ولو عند رماي المشتري من افرم ادعاه الباء الاول انه ابنة فهو حار و سطر السبع الاول
والثاني وقال زمر لا يصدق لانه مناصر لسا الر العلوق اتقبل بملكه واقبال العلوق بملكه نزل
مرد السبع العاديه على صدق مقاتله لان ولادته الحار في ملكه انسان دليل ظاهر ان الولد صاحب
المسك لان الظاهر منها عدم الزنا الا ان المولى يرد ان الحار انها ام ولد وقد ولد بملكه
والولد قائم فعين الحار و يعتبر خروجهما من جهة المال ولوم بكم معها ولوم بكم السبع السبع
دليل صدق دعواه في قوله قوله بانه مناقض قلنا بل ليس امر بملكه على الحقا اعني العلوق
والساهر عفو في ماله كالمراه اذا اختلعت اقام المسد على المطلعات الله في ذلك الحجاب
اذا اقام السبع ان المولى كان عتقه سمع والسبع علم ما عدا حريمه

رجل عده عدا ما عدا ما عتقه المشتري ثم احار المولى السبع حار العن هكرد ذكره ولم يذكر الاختلاف
فهو المذكور انما رجمه الى حريمه السهام على حريمه السهام على حريمه السهام على حريمه السهام

قطعت يد الجدي فاذا رست فاعلم ان الارض المشتركة ومصرق ما زاد على نصف النصف والشمس
من اجزاء الارض التي لم يحرر اليها وان لم يحرر اليها فان في يد اوقيل اعاز اليه لم يحرر
من فودعها تعرف الخلف رجل يبع جدي على بعد من فارد المسكن في اليه وقال انك تعرفي ان
المال وحده الباع ذلك فاعلم المسكن الباع على احرار الباع او رب الجدي انه لم يحرر اليه وادار اليه
لم يحرر اليه لطلوعه على الباع لان الاقوام على الشرا من اقرار منها هي ولو اقر الباع بذلك
الفاضي بطل اليه او بطل المسكن ذلك لان الباع لا يبيع في الاقوام في مكان الحجم ان يباعه على ذلك
صفه الباع عليها ذلك شرط للبطل المشترك حتى يغير صفه على ذلك فكون نقضا وتامها في الارض
رجل يبيع ولا مدبرة فاساني يد يبيع في الجدي ولا يبيع في ام الوليد وقال يبيع في الجدي
وقد مر من الجدي في كذا العاق رجل يبيع دارا وجاوا دخالها المشترك فبقي لم يحرر اليه وهو في
لحمي والاف وفي قول الاول وهو قول محمد بن الباع وفي معرفته الخلف والشرع ما في الشفعة
خمس اشترى اذ ارا من رجل في الشفعة ان ياحد يبيع اهلهم لان السبيع يقدم على الجدي من غير ربا الباع
ولا يخلو فاذا اخذ يبيع فام مقامه فلا يحرر على احرار ولا يملك السبع او احرار يبيع في الارض
حتى يتقدم المشترك في جميع النعم وان اشترى اها رجل من خمسة اخذها كلها ادمر كما لان اخذها ادمر
الشفقة يعرف على المشترك فلاحق الابراه رجل اشترى ارضا وخلأ فيها ثم اخذ الشفعة جميع ذلك من المشترك
جميع النعم والشفقة والقاسم في الشجر ان يخلو اليه من غير شرط لانه مسلم بالشجر وفي غير خلا
والمرتبة جلد هو السبع والاذن منه خلفه اولى وفي الاستحسان لا يدخل الا الشرا لان النعم المفضل واحد
ففي العاقبة لم يدخل من غير شرط فاذا شرط حتى دخل في السبع اخذ الكل لان النعم كان متبلا فاعا
للغفار فان قطع المشترك احر السبع جميع ذلك سوى التي سقطت من النعم اما عدم الاخر لا صار
اعاد اعاد استوطنت النعم لان ذلك كان من جودها وكان جسم النعم كذلك واستولوا بها ولم يتركها لغيرها

الشفقة

بمن السبع ان لم يقطع احد السبع جميع ذلك لانه لا يبيع للغار بعد فان قطع احد السبع جميع ذلك يترك النعم
جميع النعم اما عدم الاخر فلما دلتا وعدم سقوط شيء من النعم لان زمان نود الباع لم يترك قسط من النعم
علا في الفعل الاول رجل اشترى نصف دار عن مضمون فباع الباع اخذ الشفعة النصف الذي صار للمشتري او يبيع
لان النعم يملك السبع لا يملك النصف ليعيد الجدي على الباع وان كان له فائد فذلك ما فعله بكماله
رجل اشترى دارا فقال السبع اشترى بها الف قال المشتري ان النعم والف في المشتري من خمسة لان السبع
في لسيقان السبع بالف وجميعه فذلك فلا يخلو لان المشتري لا يدعي على السبع سالا لان السبع لا يبيع
على شرا فان اقام البقية فالبيعة بينه وبين الشفعة والمذكورة الكا بر قول في جدي محمد بن الباع وقال السبع
السبع من المشترك لا يخلو الباع ولها النعم احرار السبع في جدي العذر فصار الى النعم وهذا الجدي يملك
لانا فعل كانه اشترى اها بالف ثم بالنعم فكون السبع ان اخذ يبيعه في جدي هذا النعم بالنعم وان لم يملك
بالزوجه فاعلم ان السبع ارجح لان السبع مقدم ومنه مشترك الا انه بعد ما ندد فكان للسبع خيارا
اخذ ان يترك فكان السبع احر بعد باع دارا له جدي من قبله السبع وكذلك كان العذر هو سبيع
الباع فملك السبع لان اخذ الارض بالسبع في معنى الشرا وكلا واحد منهما ان يترك صاحبه ولا يترك
الرجل المحدث على الحائط سبيع مشترك لكنه سبيع جدير لان الولد في الشرا العقار ولم يجره ولا سبيع
في قيمه لانه ليست يبيع محض الا ان النعم منها خبر علمها ولا حار روم ان كانت الراديه بكمال المعاه
ان لا شفعة في حار الرود اذ ارد حكم حار الرود وهو ان يترك ارا لم يرها فان بطل الشفعة سبيع ردها
المشترى حار الرود لم يجره السبع لانه سبيع يبيع سالا الباع او ابى فلا يملك السبع بالعذر وكلا او الفاء
اركان الراديه بغير الوفاء لان حار الرود في القسم وهذا عن صهي لانه يترك كباير القسم ليس
حار الرود وحار الشرا في القسم لان حار الرود انما سبيع للملك الراديه فاسعول روم الراديه وقد وجد
هذا المعنى في القسم فليكن الابد اليوم الشفعة على الصغر حار وهو في السبع والشرع في جدي روم

هو سبيع

هو على شجرة اذ لم يعل هذا الخلاف اذ اسم الاب لا يورث من ابيه وادار الصبي دم عليه الشقوق
بطول الشقوق عن حماره والحق في مواعيد السعوط اذ لم يعل انما الحق في شاة الاحاق في هذا
القانون في حق كذا قال ان كان له رجل واحد هذا العبد لانه الصبي يكره وولاء الوصي فانه هم كذا
وساكنه وهو ان حق السعوط عن غير ثوب ولا يه التملك في ان التسليم امساك من التملك لا انما
بانه لهذا الدور في الشريك في الطريق الحق بالشقوق الجار والشريك في الشقوق
لان سبب حق السعوط لا اتصال الحكمة به من الوجه في الاتصال بسبب دفع العرق حله والاقار انما
في البقية انما في الاتصال بالشريك في الطريق لان الاتصال بالاهل وهذا اتصال بالاهل هو الذي كان
هذا بدونه لو كان غلبا من وجهه كان يورث ما على الجار حتى ان الجار المقابل له هو شريك في الطريق
الحق من الملائق الذي لا شريك في الطريق لو كان كل واحد منهما فاذ كان واحد منهما في الطريق ولو ان
من الاخر ولو كانا في الطريق واحد منهما جوارا لآخرهما لان الجوار علمه وهو علمه لا انما في
خلاف الاول لان الجوار لم يورث ما في الشريك في الطريق كذا جوار صاحب شريك لم يورثه والشريك في الشقوق
يكون على حائط الدار هو جوار لان له حق الشقوق في الجار اما في المالك ماد المادون

عبد ما دون علمه في شط برفه باعته مولا وقسم المشرك فقيه وان شاة الوفا هم من المالك قيمة
وان شاة انهموا المشرك وان شاة الجار والشاة واحدة التملك لان هذا العبد حقه لعل في مواعيد
برفه ولهذا كان لم ان يبعوه الا ان يقي الموالي هو انهم فاذا كان العبد حقه فهو عبد الله المسلم
ابطل حقه فكل من ان يبعوه فبهم ليشاءوا ولشاة انهموا المشرك لانه ابطال حقه في شراء القصب
وان شاة الجار والشاة واحدة التملك لان هذا العبد حقه وهو معنى الجوهوز والجوار في الجوهوز
ان ذلك ان يبعوه المالك القيمة رد على الوالي في البيع والبيع بالقيمة يكون من العوا في العبدان
سبب العاين اليه والسلم وقدره انما في اذاعة وحق القيمة لا الدرم بعلمه بالقيمة ان يرد على المالك

المالك في سبب القيمة كذا في هذا عبد ما دون قيمة الف وله عبد قيمة الف وعليه من الف فالحق الموالي
عبد الجار المادون في حاقه فلو كان الوالي من قيمتهما لم يورثه وقال لعل في مواعيد السعوط
الجوهوز في الوالي من قيمتهما فلو كان الجار من قيمتهما لم يورثه وقال لعل في مواعيد السعوط
المالك الموالي لقيمة الجار وان كان مستعونا لوفه وقيمة من عبد في حقه في السر حلالا للمالك ان
ما هو علم المالك لم يورثه وهو ملك الوالي ولهذا ملك اعاده ووطيها ان كانت حارة ولا في حقه في السر ان
يكر الوالي علمه في الفراق في علم الجوهوز عدم السوط ولم يورثه كان يورثه في السر حلالا للمالك انما
فقد يورث في الامم في حاله يورث في السر حلالا للمالك في الكتب في سبب دافع وهذا المالك في السر حلالا للمالك
بمنه والاعلم ما في مسائل متفرقة

ما في على اني فامر كل جسماء من الجسم سواي الف فو حار وما في الف المشرك والجسماء من الجسماء في الف
والصانع في السر علمها حاز السبا لالف لاشي على الظاهر وهو المسلم ان يطلب الانسان اخر شاة عبد الف
درهم وهو لا يبيع الا بالف وجسماء المشرك لا يورثه الا بالف في الفوق وقال صاحب العبد في عبد هذا من هذا
الرجل يورثه من على اني فامر كل جسماء من الجسم سواي الف فو حار وما في الف المشرك والجسماء من الجسماء في الف
وهي فرع الزمان في الشوا والمتمم ولو قال الخولي فامر كل جسماء سواي الف ولم يورثه في الشاة بالو لاشي
على الفين بالاعاء لانه زيان في الف فلو استحوذت عينا لعا به تسمية وصورة لم يوجد يورثه لاشي حاربه
الف وقصها لم اقل اليه جسماء واما في جسماء فالا فالف في الف فالحق المالك في السر حلالا للمالك انما
الا ان لا يورثه من حدة في المسح ما ينع الفقه فسطر ولا يورثه لاشي في الف فلو حاربه لاشي حاربه
الا ان لا يورثه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه
لا يورثه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه
لا يورثه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه لاشي حاربه

اما لا سعادتي في العمل لسعادتك طاعة
 حقة لسعادتك طاعة وسعوط الطاعة
 الذرية ٤٤٤

وادعهم اذا مضى العمل
 لا يصل بنفسه بعد الروح
 له وجه له على المكحول
 عنه من له وجه للطالب
 عليه الا انه اجرد الطالب
 في ووف الاداء في
 سر له الدين الموحل
 في بعد الواجب العمل
 وآية يصح فكذلك اذا مضى
 ملكه

[illegible]

وحقن اما ان فاس
 مروا و غير مروا
 فاعلى الكعبه
 بها لان القضا
 يعلى الاصل
 علم الاصيل
 غير امه وفض
 لا تكون قضا
 قبل لا
 بعد ال
 عليه

[illegible]

او شاهان و امرا و بزرگان و
کاتبان و نویسندگان و
و غیره و بطور کلی

درم

بسم الله الرحمن الرحيم

علمه بالكتاب
وما افضى الى الفرق من بعده

[illegible]

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

له مطلقا حتى يكون اقرا من ذلك لم يكون مدعا بعد ذلك فكون القول المقتضى خلافه لا بد له لان المدعى
في عقد الوديع فكون اقرا من انهما ان العن كان في من فكون اقرا للملكة رجل القول على الفدرم من
من متاع او الفدرم من فخر ثم قال في روى انه قد صدق هذا احد الفصل الثاني في القول
ان قال في الفدرم روى او قال في الفدرم روى من من متاع وقال المحقق في محله في الفدرم
صدق في الفصل الثاني ولا صدق في الفصل الثالث ولا صدق في الفصل الرابع الا ان يكون في القول
لنلان على الفدرم الا ان يكون في القول صدق في محله في الفدرم روى من من متاع لان ظاهر الكلام
مصرف الى الحاد محمل للزوف كان هذا ما ناهى معنى البعد فيه مفصلا ولا في مفصلا كما شرط
والا سيما في ذلك السورة سميت دراهم محاربا والفضل من الحصة الى الحاربا في معنى البعد فيه مفصلا
ولا في مفصلا ولا في محله في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
الرماد روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
بعضي سلميا والقول في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
وبن الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
فصل بالامع لانه ليس لهما معنى في الرماد والحول فان كل واحد منهما يرد على السلم والمحب
فاذا قال عصبة روى او ادعى روى او كان ما محضا تصديق روى او كان ما محضا تصديق روى او كان ما محضا تصديق روى
اخر بالعصبة والوديع بان عصبة اذا كان روى محض وهو محقق في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
كذلك يوم العقد والوديع كان القول روى فذلك هذا وان قال في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
صدق وان روى لانه اسما والاسماء اما بكونه من هو لا ولا بكونه اذ كان مقصودا
ولو نظر فيهما بغير روى بطريق الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
ان قال في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع

ثم يستدعي لا بعد ان يكلم بكلام كبري وقسم وامرشت الحام الى القول في العمل بغير روى من روى
على روى
على الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
ما من روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
الحاظ الى هذا الحائط بعد ما تبين من الحائط روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
وبعد في الفصل الثاني وقد مر في كتاب الطلاق في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
رجل على الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
الله الجسماء خذ اعاد عليه الالف وهذا قول في محله في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
عليه وهذا من روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
خذ او ادرك من الفصل على انك ان لم تدفعها عدان لا روى على روى روى روى روى روى روى روى روى روى روى
والفضل الثاني ليرى في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
الجسماء خذ اعاد عليه الالف على ان يعطى الجسماء خذ اعاد عليه الالف على ان يعطى الجسماء خذ اعاد عليه الالف
واسار ليراه بعد شرط حار كما في الحوائج فادالم بوجده شرط ليراه كما في الحوائج فادالم بوجده شرط ليراه
انما لا يسكن لانه اطلق الاربوا اذا الجسماء لم يخلو عن ضالاة لانها عن ما في الاربوا حتى مطلقا
واما الفصل الاول ليرى في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
وانما ليس ذلك لان اذ الجسماء ملانها عن ضالاة بوجده ليراه في محله الاربوا مطلقا كما اذا
لعدم ذكر الاربوا ولها ان الاربوا اما حصل شرط مرعور فبكونه سلمية كما اذا ليراه على خوف
سلمية انما ليس ذلك لانه ملانها عن ضالاة الجسماء وادابا عن ضالاة روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع
لم يخلو الا عن روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع في الفدرم روى من من متاع

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والله اعلم بالصواب

بقرات مسلمة عن فاضل تلك الدار
 المسعد بن علي بن محمد العبد والمذنب
 العبد والضعيف ولا يعتقد انما عن ملكه
 ومسلم بن عبد الحاق ومسلم بن علي بن
 الا بن السراج اوج علم وجهه بعد
 اذا كان مع سائر طوبى المطالبين هذا
 منكم والحمد لله رب العالمين

دعوات ای جامعہ مدرسہ
مدرسہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

مصادر الدين وما في الصفات فخره على الساعين لانه معي الاحد وان لم يكن فخر الاحد لانه
الامر واجب عليه لانه هو المصنف ووجه العدد ملكه وملكه اراهم مكررا بطاير في علمه اداخت

وهذا المذبح من حجر الجص اما في حال تفتحه
 الاصل من اولا فانه في احدى جهتي واما في
 حوزتي فانه في الاخرى ولا يخلو احد من الجهتين
 الا بالاحكام التي في الكتاب ولا يخلو احد من
 الاحكام الا بالاحكام التي في الكتاب ولا يخلو

قالوا هذا اذ لم يكن العاصم
سابقا عرفنا اما اذا كان العاصم قد
سبقنا عرفنا ولا نظير له في الرجل
اذا استعار فبه وما لك كبير
الخطب فكيف سرفها الخفيف
ووصفها في داره ولم يورد بها
الى ما فيها حتى سرفت عن
داره فمن ثم هالان
العاصم هي بات عرواح

لا يضمن

اصول

فقد شرط ما يقصده العقد والفسد العقد وهو الشيء وهو احصاء الاموال الجارية في الامم ثم السهم
رطلان بينهما طعام السناجر اذ ما حارة اذ ما حارة على الحمل يصيب حمل الطعام فالاحارة
فاسد ولا امر له وقال السامعي رحمه الله في المسحوقين الامم وتسمى في الحمل لان الاحارة مع شيء في
الشئ كسب العود صار كما اذا السناجر نصيبك من العود ليطه السار بدمهم واسعد صحت الاحارة
بشيء في كذا هذا وان كان المعقود عدل حلالا في مجموعها وانما مشغل لان الحمل انما
حاصل في كل فعل حقيقي يوجب لاجل في الشئ فالعقد ورد على ما لا يكتل الوجود فطرد كما اذا اجر
شئنا لاسفوله بذلك لم يكن الاجر كذا لان ما اذا السناجر نصيبك لان المعقود عدل هذا كذا
صاحبه والمكسب وهو حكمي وانما قبل الصفات الحكيمة رطلان استاجر فطير اطعامها وكسوتها
وهو حائل في ما اذا قال العوض من محرم الله تعالى لاجل في كذا فان سعى الطعام دراهم ووصف
اجره محرم يستبدل بها طعاما نصيب فان سعى الطعام جاز ايضا ولا شرط في حيله لانه لم يشرط
ان يحل في كذا تسليمه على وجهه اسره اما في الكيسه لانه من شأن الاجل لانه لا يملكها كذا حال
الاجل في كذا ما اذا اطلق في كذا الخلف لها ان الاجر محمول في كذا السناجر
من الناس التي سمع على الاطباء والجرب على شئ في شئ به مع قفرو من غيره رطل
استاجر حارضا ليرجع نورا عمارها اذ كذا خيره وكذا احارة السكني بالسكني وكذا احارة
الوكور بالوكور والبس بالبس قال السامعي هو حائل لان هذا المعنى مع العن بالعين نصيب كالسكني
والزراع بالختم وانما ان المحور لهذا العقد الحام والحاج لا يحقق عند احد الجنس فلا يجوز
رجلهم هو دارة اذ هو ارضه مشاعا لم يحرز وقال السامعي هو حائل

هذا العقد والفسد العقد وهو الشيء وهو احصاء الاموال الجارية في الامم ثم السهم

ولو اجر احد الشريكين نصيبا من شيء فهو على الخلاف وحكي على ظاهر الدام ان كان يقول المحور هذا
والصحيح هو الاول وكذا يجوز من شريك حاز بالاجماع في ظاهر الدام في دروي على جنس من اسرانه المحور وكذا
اخر دارة كلها من رجل لم يقاسي العقد في بعضها لم يطل في الباقي بالاجماع ولو ما احدهما سطر
الاحارة في نصيبه ولا سطر نصيب الاخر بالاجماع ولا يفرق في الحلف رجل سناجر حارضا لم يذكر ان
نورهما اذ ذكر ولم يفسر النوع فالاحارة فاسد اما الاول فلان الارض تشاجر للمزراع وتشاجر
لغير المزراع وهو السا والغير من حوزها فاما لم يثبت لغير المعقود عليه معلوم وانما الثاني فكذلك
لان الارض تشاجر للمزراع الحنط وتشاجر للمزراع الشجر وغيرهما والنفاد في ذلك متفاحش
للم من لغير المعقود عليه معلوم واعلام المعقود عليه شرط حوال الاجارة فان زرعها
ومضى الاجل فلم يمسح لان المعقود عليه حار معلوم فكل تمام العقد فيصير ارتفاع الجمال في هذه
الحالة كارتفاع حاد العقد وهذا الاستحسان وكذا لو استاجر حار الى بعد بدمهم ولم يسم
عليه فالاحارة فاسد فلو حار عليه ما تحمى الدام ففوق هذا الطريق اطلاق ان يبيع بعد ان يفسد
فله الاجر المسمى وهذا الاستحسان لما قلنا وان احصاها في كذا نصيب الاحارة لان العقد
مالم يخل رطل سناجر يتداول اسمها هو حائل لان الدام في السكني والناس لاسفاد ونور في نصار
المعقود عليه معلوم عان واستغنى عن بيان حركتها في ما اذا السناجر دارة الى بعد ان لم
يتم سبب لان الاسعاف بالاربع محمول متفاوت عان واذا اجع العقد في مسلما ليس ان اشكن
في حراد الاول انصارا والاطحان لان العقد اذ اجع صار المعمور كالمفوق ولو لم يفسد السكني لا يملك
ذلك فكذلك هذا رجل سناجر حارضا ليرجع نورا عمارها اذ كذا خيره وكذا احارة السكني بالسكني
فمن هذا ومن المرافاة لو استزرار ضالم يدخل الشرب والطريق الا ان يقول انما اذ يقول
كل فله ونفاد ونفاد كل حوز هو حائل وكذا بالفرق في كتاب السوم هو هذا الكبار احارة اسفاد

هذا العقد والفسد العقد وهو الشيء وهو احصاء الاموال الجارية في الامم ثم السهم
رطلان بينهما طعام السناجر اذ ما حارة اذ ما حارة على الحمل يصيب حمل الطعام فالاحارة
فاسد ولا امر له وقال السامعي رحمه الله في المسحوقين الامم وتسمى في الحمل لان الاحارة مع شيء في
الشئ كسب العود صار كما اذا السناجر نصيبك من العود ليطه السار بدمهم واسعد صحت الاحارة
بشيء في كذا هذا وان كان المعقود عدل حلالا في مجموعها وانما مشغل لان الحمل انما
حاصل في كل فعل حقيقي يوجب لاجل في الشئ فالعقد ورد على ما لا يكتل الوجود فطرد كما اذا اجر
شئنا لاسفوله بذلك لم يكن الاجر كذا لان ما اذا السناجر نصيبك لان المعقود عدل هذا كذا
صاحبه والمكسب وهو حكمي وانما قبل الصفات الحكيمة رطلان استاجر فطير اطعامها وكسوتها
وهو حائل في ما اذا قال العوض من محرم الله تعالى لاجل في كذا فان سعى الطعام دراهم ووصف
اجره محرم يستبدل بها طعاما نصيب فان سعى الطعام جاز ايضا ولا شرط في حيله لانه لم يشرط
ان يحل في كذا تسليمه على وجهه اسره اما في الكيسه لانه من شأن الاجل لانه لا يملكها كذا حال
الاجل في كذا ما اذا اطلق في كذا الخلف لها ان الاجر محمول في كذا السناجر
من الناس التي سمع على الاطباء والجرب على شئ في شئ به مع قفرو من غيره رطل
استاجر حارضا ليرجع نورا عمارها اذ كذا خيره وكذا احارة السكني بالسكني وكذا احارة
الوكور بالوكور والبس بالبس قال السامعي هو حائل لان هذا المعنى مع العن بالعين نصيب كالسكني
والزراع بالختم وانما ان المحور لهذا العقد الحام والحاج لا يحقق عند احد الجنس فلا يجوز
رجلهم هو دارة اذ هو ارضه مشاعا لم يحرز وقال السامعي هو حائل

هذا العقد والفسد العقد وهو الشيء وهو احصاء الاموال الجارية في الامم ثم السهم

رجل اعطى لحاط ثوباً وذا لرحط اليوم فكدرهم دار حط عند انك هف درهم فارحاط اليوم فدرهم
 دار حاط عذابه ارحم له اسعص من هف درهم ولا نواو على درهم دروكر سماعه على حسمه رحم الله
 ارحم الله لانه لوار على هف درهم وسعص على هف درهم دروكر عنه روايه ارحم التوار لانه لوار
 على درهم وسعص على هف درهم وهو احب اركركى هف درهم في ارحم ليل ودايات ودا لا الشيطان حازل
 وقال ليل الشيطان فامران فو جولد كرك اليوم للعدو الاضافه الى العدو ليلهم جميع كرك يوم سميت درهم
 وهف درهم ففسد العقد واما حولا كرك اليوم للعدو الاضافه الى العدو للعلوق والحقه في كرك يوم سميت
 ليلهم العدو ولى حسمه ارحم الله كرك اليوم للعدو الاضافه الى العدو للعلوق وجميع الفذ سميت
 ارحم الله كرك اليوم رجل استاجر ساعداً على ان يسكن فدرهم دار اسكره حداد اذ صار
 فدرهم كرك يوم سميت حمار وقال ليلهم محمد لا يجوز وكذا اذا استاجر دابة الى الحيرة على ان
 يحميها ما كرك سعاد سدر درهم دار حمل عليها حط فدرهم فو على هذا الخلاف وان استاجر دابة
 الى الحيرة فدرهم فارحاط الى الفاد سبيه فدرهم فو حمار ولم يخل حلالاً فاحتمل الامعاء ولا خلاف
 وان كرك على حسمه رحمه الله ما جوبه الا فرما جوبه الا كرك لهما لهما ان المعنود عدل احد
 نشئ فكان مجبولاً لا سزط الاسعاع الاسحقان البذل البزق الجباله عدل العلى ان ما اذا قال
 للحاط لرحطه درهم فكدرهم دار حطه فارسه فكدرهم فانه لما ان هاهنا ليلهم الا فر
 الا بالعدو ولا سبق الجهد له عدل العلى الا لى حسمه رحمه الله ارحم الله ارحم من حسمه محمدين
 القولهم كمان الادمه والفاربه واما قلنا ذلك لان السكني عدل الحدادى محمدين كركوا
 منها حسمه الا نمراد جميع فكل كرك الجمع والغالب الا حاره الاسعاع لانه مستدرج للماله فاذا حار

[illegible]

الحمد لله
الحمد لله

العدم

المستاجر

五

ثم عاين العبد
 اورد على العبد
 عيب فانه يقول
 الود على احد شمس

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هذا

ومن استأجر رجلا لخدمته في الغزاة فوفى في بعض الطريق فانكسر فان شاعته المكان الا ان حمل
 قيمته ولا اجر له وان شاعته في المكان الذي انكسر واعطاه من الاجر خساءه وقال فرد الشاعته جميع الاجر
 الا حصة شيئا ولت المسئلة ان الاجير المشترك في بعض ما ينفق يضعه عندنا خلاقا لها ولا يحل له ان ينفق
 وكل اجير مشترك وهو الذي يعمل لواء الناس ضامن لما جنته خلاف اوله يخالف على الاحلاف
 الذي قلت وما هلك من من عن ضعف ولا ضمان عليه ولا اجر له سواء كان الهلاك بسبب ملك المحرر عنه
 كالسرق والغصب او لا يملك المحرر عنه كالحرق والعاره الغالبه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو
 محمد رحمه الله بضم ما هلك كان بسبب ملك المحرر عنه واما ثمنها في المسلمه عمر وعلى رضي الله عنهما
 ولا في حصة رحمه الله لم يفتقر من امانه عند بدالة ان الهلاك لو كان بسبب ملك المحرر عنه لا يضر والامين
 لا يحل له ان يهلك الامانة فصا را وصباغ حبس ثوبا بالاجرة وقال لا اخطبك ما لم يعطني
 الاجر فله ذلك وقال يونس له ذلك وعلى هذا الخلاف كل عام له العلم ان في العبيد والجموع انه اذا لم
 يملك له ان في العبيد والجموع والفسد لا يملك الاجير ان المسلم دفعه مسلما الى المشترك لا يملك
 ملكه فلا يملك الاجير كما يبيع وسلم الى المشترك لا يملك الاجير ان يملكها ولما كان التسليم الى العبيد
 ضرورة اقامه العمل ولا يتعد عنه الى التسليم اذ ان تعدد فلا يملك الاجير ان يملكها ولما كان التسليم
 كان حلالا لا انزله لانه لا يملك الاجير ان يملكها ولا يملك الاجير ان يملكها ولا يملك الاجير ان يملكها

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
عَلَّمَ الْعِلْمَ الْإِيمَانُ وَالْإِيمَانُ
بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
عَلَّمَ الْعِلْمَ الْإِيمَانُ وَالْإِيمَانُ
بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ

الحسين
والعاصم
في القلاية
والعاصم
والعاصم

الباح

او استعارها فاحرق شي ارض اخر القوم اخر فلا تخاف عليه لان الحاصل من التلف
اذا كان غير النفع لا ياتي بالنفع الا بالضرر لانه لو حفر بئر في دار نفسه وقع فيها انسان ومات لا يضر
الحاكر لانه ليس بنفع بل كان ما اذا حفر على فاعلم الطريق وقع فيها انسان ومات لم يضر لانه نفع وحده
استأجر رجلا فباعه فبعت منه الاجاره فبكرها على الماخر بدم مائة الدرهم
ان شفعه فعرف الله في الحق لانه حمل له النفع وانما عيى والد اكل الحسنة جرم منه والحق

والمعروف هو من النسخ
المسماة بـ "الكتاب"
تكون فيها كلمة "الله"
تعد على حدة في كل
الصفحة

والمسلمون في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

الذي والى رطبه من
من لا رطبه من رطبه
ربيع على ما هو

والاخر انا و
له ميعه الجا
معه المست
الاصول للست
معه وللآخر
الاول والآخر
الاول والآخر

حرم من المنفعة فيكون هو النقص عليه وان كانت عارية فزدها على المستعير ليدرك العلة جازاة او صيانة
 اقدر في الجائز من طريق علة العمل انصافا واز كان الاجر محجورا لا انما شريكه في الجاه وهو
 شريكه في العمل والى الجاه هو العمل وهذا الشريك حايث عجزنا على اعراضه كتاب الشريك رجل يستأجر
 بيتا شهرا بدينار فكلما سكن به فويله من الاجر بحسابه وذلك كمال الابل الى مكة واجازة الاراضي كان
 ليس حرمه ان يقولوا ان لا يكون له كل من يحمل حمولة على ظهره او دابة ان لا يستحق الاجر حتى
 يسلم مفردا وذلك في سكنى البيت حتى يستوفي المستأجر المنفعة كلها ثم دفعه وقال
 في الكرا كمالا يسار مرحة ليرتجى الاجر في السكنى كمالا يسكن بها استوجب الاجر وهو قول الجمهور
 ومحمد رحمه الله عليه ما في الجاه وكل صانع لعله انما يحسب به فانه لا يستوجب الاجر حتى يسلم مفردا
 بالاجماع وانما كان في حرمه ان يسلم العمل الذي لا اثر له وتسليم المنفعة عمله لا يتصور
 لانه يتلوا في تسليمه فتنشأ في تسليم الاجر كذلك لانه لا يسلم الى معرفة حقيقة فاعيننا
 المراجلة الكرا الى مكة والابام في اجازة الارض لمعرفة والثاني المعان في الجاه
 على المساواة وقد صار احد العوضين مسلما منفعته فيكون الاجر كذلك ايضا الا في حرمه
 الضرر ولهذا قلت في الجاه اذا عمل من المستأجر ان كل عمل فتنشأ اسكن فسطح من الاجر
 لما قلت ان منفعته به رجل كثر من جهل الى مكة بغير اعياننا فكذلك رجل بالجمالان
 فهو جائز وله ان يأخذ بالجمالان انما نشأ والمراد من الجمالان الجمل وضان العمل وهو الجمل او الناقة
 يجوز هذه الكفاية اذا كانت الايدي اعياننا لانه مضمون كل من يستأجره من الكفاية اما اذا
 كانت باعياننا لم يحرك الكفاية لانه لا يمكن استيفاء جميعها من غير ما فله من هذا اذا اكل الجمل
 اما اذا اكل الابل جاز في وجهه لانه لا يمكن استيفاءه من الكفاية وهو مثل الكفاية بالنفس
 الا اولان كذا بالجمال او انما قدر على تسليمه اذا كانت الايدي اعياننا اما اذا كانت باعياننا

في الجاه وهو العمل والى الجاه هو العمل وهذا الشريك حايث عجزنا على اعراضه كتاب الشريك رجل يستأجر بيتا شهرا بدينار فكلما سكن به فويله من الاجر بحسابه وذلك كمال الابل الى مكة واجازة الاراضي كان ليس حرمه ان يقولوا ان لا يكون له كل من يحمل حمولة على ظهره او دابة ان لا يستحق الاجر حتى يسلم مفردا وذلك في سكنى البيت حتى يستوفي المستأجر المنفعة كلها ثم دفعه وقال في الكرا كمالا يسار مرحة ليرتجى الاجر في السكنى كمالا يسكن بها استوجب الاجر وهو قول الجمهور ومحمد رحمه الله عليه ما في الجاه وكل صانع لعله انما يحسب به فانه لا يستوجب الاجر حتى يسلم مفردا بالاجماع وانما كان في حرمه ان يسلم العمل الذي لا اثر له وتسليم المنفعة عمله لا يتصور لانه يتلوا في تسليمه فتنشأ في تسليم الاجر كذلك لانه لا يسلم الى معرفة حقيقة فاعيننا المراجلة الكرا الى مكة والابام في اجازة الارض لمعرفة والثاني المعان في الجاه على المساواة وقد صار احد العوضين مسلما منفعته فيكون الاجر كذلك ايضا الا في حرمه الضرر ولهذا قلت في الجاه اذا عمل من المستأجر ان كل عمل فتنشأ اسكن فسطح من الاجر لما قلت ان منفعته به رجل كثر من جهل الى مكة بغير اعياننا فكذلك رجل بالجمالان فهو جائز وله ان يأخذ بالجمالان انما نشأ والمراد من الجمالان الجمل وضان العمل وهو الجمل او الناقة يجوز هذه الكفاية اذا كانت الايدي اعياننا لانه مضمون كل من يستأجره من الكفاية اما اذا كانت باعياننا لم يحرك الكفاية لانه لا يمكن استيفاء جميعها من غير ما فله من هذا اذا اكل الجمل اما اذا اكل الابل جاز في وجهه لانه لا يمكن استيفاءه من الكفاية وهو مثل الكفاية بالنفس الا اولان كذا بالجمال او انما قدر على تسليمه اذا كانت الايدي اعياننا اما اذا كانت باعياننا

لكن فقدر على تسليم اعياننا وذلك في العدة مستأجر المحرم فكذلك رجل يخدمه لا يجوز ولو كان عن العبد جاز
 لما نشأ وانما علم كتاب المكاتب
 فرفع على ان يرد العبد الى موطنه فاسد وهذا قول حماد بن محمد رحمه الله عليه وقال
 ليس هو جازا ونفسه الما به الدمار على قيمه المكاتب وعلى قيمه جدد وسط فيبطل حصه العبد يكون
 مكانا ما بقي لان العبد المطلق يباع ان يكون له الكفاية وينصرف الى الوسط فيبطل ايضا ان يكون مستأجر
 فمن يد الكفاية لان كل ما يباع ان يكون له الكفاية يباع ان يكون مستأجر من يد الكفاية وهكذا يد كل
 عقد ولما ان العبد لا يملك مستأجر من الزمان وانما يستثنى من قيمته والقيمة لا يباع ان يكون له
 الكفاية فذكر لا يباع ان يكون مستأجر من يد الكفاية رجل كان عده على قيمته او على شيء بغيره
 لم يخز اما الادب فلان العبد محجور الجسد والقدرة والوصف لان القيمة قد تكون من الارواح وقد تكون من
 من الزمان وما جازا من مختلفان ومثل هذه الحالة مع صهي الكفاية كما اذا كان على ثوب
 واما الثاني فلا لانه لا يفيد مقصوده وهو ضرورة ان يباع له لانه لا يباع له الكفاية
 من محاسبته اذ قد ذكر الكفاية على شيء بغيره فلا يباع له الكفاية فان اجازة فقه ردا على ان
 مما في ثوبه المكاتب من المحصر فذكر ان كان عده على ثوبه جازا بدينار اذا كان مقدرا لم يباع له الكفاية
 واما ما سلم فذلك في قيمه المحرم فاذا قبضها عتق لانه دفع العجز عن تسليم المحرم لان المسلم منه
 عن تلك المحرم فذلك في تسليمه عن المحرم فذلك في تسليمه من المسلم وذلك بالجلد والعجز
 دفع عن تسليمه من الكفاية بغيره فذلك في تسليمه فذلك في تسليمه فذلك في تسليمه فذلك في تسليمه
 وانما علم كتاب المكاتب من كتاب العبد
 دفع بدينار اذا قبل كتابه جدد على الف درهم فان اداه عنه عتق وان بلغ العبد فبذل فهو مكاتب
 وصوره المسلم ان يقولوا رجل يبيع العبد كذا على الف درهم على ان ادب العبد الف درهم

لما قلنا ان لا يكون
 استغناء من غيره

في الجاه وهو العمل والى الجاه هو العمل وهذا الشريك حايث عجزنا على اعراضه كتاب الشريك رجل يستأجر بيتا شهرا بدينار فكلما سكن به فويله من الاجر بحسابه وذلك كمال الابل الى مكة واجازة الاراضي كان ليس حرمه ان يقولوا ان لا يكون له كل من يحمل حمولة على ظهره او دابة ان لا يستحق الاجر حتى يسلم مفردا وذلك في سكنى البيت حتى يستوفي المستأجر المنفعة كلها ثم دفعه وقال في الكرا كمالا يسار مرحة ليرتجى الاجر في السكنى كمالا يسكن بها استوجب الاجر وهو قول الجمهور ومحمد رحمه الله عليه ما في الجاه وكل صانع لعله انما يحسب به فانه لا يستوجب الاجر حتى يسلم مفردا بالاجماع وانما كان في حرمه ان يسلم العمل الذي لا اثر له وتسليم المنفعة عمله لا يتصور لانه يتلوا في تسليمه فتنشأ في تسليم الاجر كذلك لانه لا يسلم الى معرفة حقيقة فاعيننا المراجلة الكرا الى مكة والابام في اجازة الارض لمعرفة والثاني المعان في الجاه على المساواة وقد صار احد العوضين مسلما منفعته فيكون الاجر كذلك ايضا الا في حرمه الضرر ولهذا قلت في الجاه اذا عمل من المستأجر ان كل عمل فتنشأ اسكن فسطح من الاجر لما قلت ان منفعته به رجل كثر من جهل الى مكة بغير اعياننا فكذلك رجل بالجمالان فهو جائز وله ان يأخذ بالجمالان انما نشأ والمراد من الجمالان الجمل وضان العمل وهو الجمل او الناقة يجوز هذه الكفاية اذا كانت الايدي اعياننا لانه مضمون كل من يستأجره من الكفاية اما اذا كانت باعياننا لم يحرك الكفاية لانه لا يمكن استيفاء جميعها من غير ما فله من هذا اذا اكل الجمل اما اذا اكل الابل جاز في وجهه لانه لا يمكن استيفاءه من الكفاية وهو مثل الكفاية بالنفس الا اولان كذا بالجمال او انما قدر على تسليمه اذا كانت الايدي اعياننا اما اذا كانت باعياننا

في الجاه وهو العمل والى الجاه هو العمل وهذا الشريك حايث عجزنا على اعراضه كتاب الشريك رجل يستأجر بيتا شهرا بدينار فكلما سكن به فويله من الاجر بحسابه وذلك كمال الابل الى مكة واجازة الاراضي كان ليس حرمه ان يقولوا ان لا يكون له كل من يحمل حمولة على ظهره او دابة ان لا يستحق الاجر حتى يسلم مفردا وذلك في سكنى البيت حتى يستوفي المستأجر المنفعة كلها ثم دفعه وقال في الكرا كمالا يسار مرحة ليرتجى الاجر في السكنى كمالا يسكن بها استوجب الاجر وهو قول الجمهور ومحمد رحمه الله عليه ما في الجاه وكل صانع لعله انما يحسب به فانه لا يستوجب الاجر حتى يسلم مفردا بالاجماع وانما كان في حرمه ان يسلم العمل الذي لا اثر له وتسليم المنفعة عمله لا يتصور لانه يتلوا في تسليمه فتنشأ في تسليم الاجر كذلك لانه لا يسلم الى معرفة حقيقة فاعيننا المراجلة الكرا الى مكة والابام في اجازة الارض لمعرفة والثاني المعان في الجاه على المساواة وقد صار احد العوضين مسلما منفعته فيكون الاجر كذلك ايضا الا في حرمه الضرر ولهذا قلت في الجاه اذا عمل من المستأجر ان كل عمل فتنشأ اسكن فسطح من الاجر لما قلت ان منفعته به رجل كثر من جهل الى مكة بغير اعياننا فكذلك رجل بالجمالان فهو جائز وله ان يأخذ بالجمالان انما نشأ والمراد من الجمالان الجمل وضان العمل وهو الجمل او الناقة يجوز هذه الكفاية اذا كانت الايدي اعياننا لانه مضمون كل من يستأجره من الكفاية اما اذا كانت باعياننا لم يحرك الكفاية لانه لا يمكن استيفاء جميعها من غير ما فله من هذا اذا اكل الجمل اما اذا اكل الابل جاز في وجهه لانه لا يمكن استيفاءه من الكفاية وهو مثل الكفاية بالنفس الا اولان كذا بالجمال او انما قدر على تسليمه اذا كانت الايدي اعياننا اما اذا كانت باعياننا

نصف

1915

دو کمانه

ما يقول قوم ارفعوا الكبار
 فقلت بالموت وان كان عروفا
 وهو قول بعض الصبيان
 ان يقولوا لآل الفناء لم
 نعلم بالموت فما هو مدبر
 نعم الصبيان وهو مدبر
 انعت الكبار يكون
 لآل ان لا يناء اد
 من مدبر من احب احب
 واد ادى انما هي شي
 لآل ان يقول بعض

والله اعلم
بالحق

من

74362

واما عندنا فالحق في الاستدلال على كبرية نعم الله علينا في خلقه من نعمه
جلدك غير مدح ذلك كونه لغرض البسوط وقال بعضهم نعمه جلده مدح وعظم ما زاد
الرباع في كافي مسد الاستدلال فان استدلوا بالغائب عن الخلق ولم يصر الحد وقال بعضهم
نعم الله علينا بما نعمهم من الخلق مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه
الاول والاربع الاول لم يوجد الخلق فكون مسد كما لا خالصا للمعصوم من نعمه كبر ما زاد
نعمه فالظاهر انه نعم المثل لان ما لا يكون من نعمه لا يكون مثله تلك المواضع في نعمه واما
اذا استدلوا بالخلق الرباع الثالث فهو ما على ما ذكرنا من هو كل فصل واما مسد جلده
المسألة اذا استدلوا بعد ما دفعه في اليوم الاول فنعمه مدح وعظم ما قلنا وفي اليوم الثاني
خلان عدلي حسنة نعمه السرمد في نعمه مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال
لها ان جلده ما لم ينعمه نعمه العاجب لان ظهور المآله مضاف الى الرباع ولا يضاف الى الرباع
الى مآله الاجل حال الاجل عن نعمه كبرية نعمه في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه
الكتاب من قولها ان نعمه جلده مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه
اما اذا كان الخلق واحد اقل فانه ان نعم العاجب خمسة عشر نعمه مدح وعظم خمسة واما معنى ذلك
نعمه ما لم يعصم منه لانه لم يكن ذلكا معصوما قبل الرباع ليقص ذلك فاذا اخبره نعمه مدح وعظم
الى نعمه لكان ذلكا غير مدح فظهر ذلك من العاجب ويا خد من الله في العلم كما في الشفوه
لم يذكر محمد بن اسحاق الشافعيها الامسلة وقد مر في كتاب السوء من هذا الكتاب كذا المزارع
المزارع فاسد فان نعم الارض وكذا ما لم يخرق منها شي قد ابرم مثله وكذا المعاملة فاسد هذا
قول لي حسنة نعمه السرمد فالاكتفاء حار تان وقال الشافعي المعاملة حار وهي المآله ولا كوز
المزارع الاثنا للعامل هو يقول بان النبي عليه السلام دم النجد الى اهل خيبر معاملة بالشفوه

هذا هو الوجه في الاستدلال على كبرية نعم الله علينا في خلقه من نعمه جلده مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه الاول والاربع الاول لم يوجد الخلق فكون مسد كما لا خالصا للمعصوم من نعمه كبر ما زاد نعمه فالظاهر انه نعم المثل لان ما لا يكون من نعمه لا يكون مثله تلك المواضع في نعمه واما اذا استدلوا بالخلق الرباع الثالث فهو ما على ما ذكرنا من هو كل فصل واما مسد جلده المسألة اذا استدلوا بعد ما دفعه في اليوم الاول فنعمه مدح وعظم ما قلنا وفي اليوم الثاني خلان عدلي حسنة نعمه السرمد في نعمه مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال لها ان جلده ما لم ينعمه نعمه العاجب لان ظهور المآله مضاف الى الرباع ولا يضاف الى الرباع الى مآله الاجل حال الاجل عن نعمه كبرية نعمه في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه الكتاب من قولها ان نعمه جلده مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه اما اذا كان الخلق واحد اقل فانه ان نعم العاجب خمسة عشر نعمه مدح وعظم خمسة واما معنى ذلك نعمه ما لم يعصم منه لانه لم يكن ذلكا معصوما قبل الرباع ليقص ذلك فاذا اخبره نعمه مدح وعظم الى نعمه لكان ذلكا غير مدح فظهر ذلك من العاجب ويا خد من الله في العلم كما في الشفوه لم يذكر محمد بن اسحاق الشافعيها الامسلة وقد مر في كتاب السوء من هذا الكتاب كذا المزارع المزارع فاسد فان نعم الارض وكذا ما لم يخرق منها شي قد ابرم مثله وكذا المعاملة فاسد هذا قول لي حسنة نعمه السرمد فالاكتفاء حار تان وقال الشافعي المعاملة حار وهي المآله ولا كوز المزارع الاثنا للعامل هو يقول بان النبي عليه السلام دم النجد الى اهل خيبر معاملة بالشفوه

لحوزها وما حوز المزارع الا سعا للعامله كما فعلت اهل خيبر ولها ان النبي عليه السلام دم النجد الى
اهل خيبر معاملة بالنصف ودم الاراضى الى اهل خيبر مزارع وما جرت التواكل من العجالة والافس
وجامع من المسلمين ولا في حسنة نعمه نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخافق وهي المزارع لان المزارع
تعود احاره بالامناء ولهذا شرط بعد المدة وكان بطريق الشركة لم يذكر في المضاربه يستبرطه
ولا دم الى حوزها بطريق الاحاره لان الاجرة مجهولة بعد دم ودور رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم انه
كان حوزا مقاسمه والدليل عليه انه لم يذكر في الاجل في الاحاره لانه من ذكره علم انه كان
خارج مقاسمه والصواب على قولها كمال الناس في نظيرها دخول الحام لم ينكر ومنه السكتي
وكما نصبت الحام والافس لم قال لي حسنة نعمه السرمد فاسد ما قلنا من اجاز المزارع لا حوز حتى
يكون الاشياء كلها من قبل صاحب الارض اذ من قبل العالم يعني في الآت العمل حتى اذا كان
العمل مشروطا من قبل صاحب الارض اذ من جانب المزارع حوز يكون الاسحقان بالعمل اذ
بالارض ثم هذه المسألة على قول من اجاز المزارع على وجه وجهان ما مر بينهما في اليوم
الثالث ان كان المذرع على العالم المقدر على صاحب الارض فهذا الجوز لان الحار حوز على
ملك العالم لانه حوز من مزرعه لم سجن ما سجن صاحب الارض المقدر جمعا والاكشاف
بالقبر غير مشروط والوجه السراج اذا كان المذرع على صاحب الارض بشرط المقدر على العالم
حوز لان العالم سجن ما سجن بالعمل بشرط المقدر على صاحب الارض بشرط المقدر على العالم
بالعمل مشروط كما ان اليوم الثالث ورد في بعض النسخ انه اذ افاض في اليوم الثالث
وحول مفعو المقدر تابع مفعو الارض كما جحدنا به مفعو العالم في اليوم الرابع واليوم الخامس
اذا كان من احد ما بدر لا غير العمل المقدر والارض من الاخر لا حوز لان المزارع تعود
احاره في الاسد اذ تم شركة في الاثنا هذه شركة في مفعو الارض وفي مفعو العالم وهذا

هذا هو الوجه في الاستدلال على كبرية نعم الله علينا في خلقه من نعمه جلده مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه الاول والاربع الاول لم يوجد الخلق فكون مسد كما لا خالصا للمعصوم من نعمه كبر ما زاد نعمه فالظاهر انه نعم المثل لان ما لا يكون من نعمه لا يكون مثله تلك المواضع في نعمه واما اذا استدلوا بالخلق الرباع الثالث فهو ما على ما ذكرنا من هو كل فصل واما مسد جلده المسألة اذا استدلوا بعد ما دفعه في اليوم الاول فنعمه مدح وعظم ما قلنا وفي اليوم الثاني خلان عدلي حسنة نعمه السرمد في نعمه مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال لها ان جلده ما لم ينعمه نعمه العاجب لان ظهور المآله مضاف الى الرباع ولا يضاف الى الرباع الى مآله الاجل حال الاجل عن نعمه كبرية نعمه في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه الكتاب من قولها ان نعمه جلده مدح وعظم ما زاد الرباع في كافي مسد الاستدلال على كبرية نعمه اما اذا كان الخلق واحد اقل فانه ان نعم العاجب خمسة عشر نعمه مدح وعظم خمسة واما معنى ذلك نعمه ما لم يعصم منه لانه لم يكن ذلكا معصوما قبل الرباع ليقص ذلك فاذا اخبره نعمه مدح وعظم الى نعمه لكان ذلكا غير مدح فظهر ذلك من العاجب ويا خد من الله في العلم كما في الشفوه لم يذكر محمد بن اسحاق الشافعيها الامسلة وقد مر في كتاب السوء من هذا الكتاب كذا المزارع المزارع فاسد فان نعم الارض وكذا ما لم يخرق منها شي قد ابرم مثله وكذا المعاملة فاسد هذا قول لي حسنة نعمه السرمد فالاكتفاء حار تان وقال الشافعي المعاملة حار وهي المآله ولا كوز المزارع الاثنا للعامل هو يقول بان النبي عليه السلام دم النجد الى اهل خيبر معاملة بالشفوه

فاما اذا كان حريرا كله قال ابو حنيفة رحمه الله هو مكره في الحرب وغيره وقال ابو حنيفة رحمه الله
لاباس في الحرب لهما ما ذكره الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لبس الحرير والرباط في الحرب ولا لبس الحرام ما فيه
لان ما يخلص منه ادفع واهيب ولا في حنيفة رحمه الله ممنوع النهي لان الحرير لا يخلو العبد الفروية وقد انفق
الفروية بالادنى وهو المخلوط لانه ان كان المخلوط من الحرير مريه القوة والثبات فاسموا به فخر
بالادنى من العسل ولا يحتم الا بالفضة وهذا دليل على ان الحرير لا يخلو الحرير الذي يخلو الحرير لا يخلو الحرير
النهي لا يحتم الا بذكر ومن الناس من اطلق ذلك اما الحرير بالحرير والصفر حرير بالاجماع ولما
الحتم بالذهب للرجال فحرير ايضا ومن الناس من لم يربا سا هذا اخر صريح لما ذكره علي رضي الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن ذلك لان مودره التمدد زالت بالفضة قبل الذهب على حكم الحرير المخلوط
في المعنوية ولا باس بمسار الذهب لخلو الحرير في ثقب الفضل لانه قد صار كالفضة من الحرير
الاجل لانه انما يخلو من الحرير فيجعل فيه مسار الذهب وهذا دليل على ان الفضل يكون من الحرير وانما
لانه في ذلك الاجماع لانه في جعله محضا فلم يكن حريرا ثم الحرير اما يكون حريرا اذا كان له حاتم
الحتم بان يكون سلطانا او قاضيا اما اذا لم يكن محجا الى الحرير فالنكر افضل واداكتم يعني ان
لجعل الفضل ليطن الكف لا الى ظهر الكف خلاف السوران فان لم يخلو هكذا لان ذلك قد ذكره ولا باس
لكن بذلك لا الاسنان بالذهب وسيد بالفضة وقال محمد رحمه الله لا باس بالذهب ايضا وقال ابو حنيفة
سئل عن محمد رحمه الله عليه ما ذكره في الاملا ذكر الكرخي في حصره قول لبيد بن ربيعة قول لبيد بن ربيعة
فصار عن محمد بن وهبان لما ان عرفت بن اسود اكلنا في اصبغ نفع يوم الكلا فاحد انفا من هذا
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يذهب ولا في حنيفة رحمه الله من الحرام تدفع بالفضة واما الانبياء
انهم لم يلبسوا به لانه ان كان الحرير الحرير الذي يخلو الحرير لهما ايضا مكره وكذلك الذي يخلو الحرير
ومنهم من اطلق ذلك لاستعمال المسلمين ذلك وحاجته ان من فعل ذلك تكثر فهو مكره ومن فعل ذلك حرام

الاجماع على حرمة الحرير
والاجماع على حرمة الحرير
والاجماع على حرمة الحرير

الاجماع على حرمة الحرير
والاجماع على حرمة الحرير
والاجماع على حرمة الحرير

حاجه اليك ولا باس بان يربط الرجل اصبغ او خاتمة الحط الحام وهو مكره الحاد لانه صلى الله عليه وسلم امر
بعض اصحابه بذلك وسمى هذا الحط البرم قال القائل لا يصفك اليوم ان كنت كثره ما توفي وتعاد الوهم
الكراهة الوطى دخل اشترى جارية ثالثة لا يقربها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر
الى فرجها بشهوة حتى تسبى بها وقال بعض العلماء لا يحرم الدواعي لان الضرر ورد في الوطى وهو معلوم بعلة
الحط ما عجزه ذلك تعدد في الدواعي فصار هذا كالمسببة فان الدواعي لا يحرم هذا وهو الاجل والمقصود
علمه في الباطن والفرع لا خلاف الاجل ولما ان الدواعي بمعنى الوطى فالحق في الظاهر وكما في مكره الغر
وهذا المعنى من حرمة الدواعي لانه ان كان حراما من المالك وادعى الولد فحرام ولله فظهر ان الدواعي
حصلت مكره الغر وانه حرار محض واما المسببة والضرر فيها وروى عن محمد بن اسامة بن الجراح في الدواعي فيها
لان ذلك لا يخلو الوطى في غير المالك لان المالك الاول لا يملك الدواعي واما حرمة الوطى لما فيه من شتم ذرع
غره والدواعي كالحط الوطى هذا ولا باس بان ينظر محرم الجوارح منها الى اسبابه مكره ان ينظر الى بطنها
وطهرها وفيها لان النظر الى موضع الرنة الباطنية من الجوارح جائز وكذلك المسببة ولا حرج الا استماع
بوصها واما جاز النظر الى الكبار قال السجاني ولا بد من شتم الا ما ظهر منها قد بدد ان الرنة
نوعان ظاهر وباطن فالاحل حلاله ولا بد من شتم الا ما ظهر منها قد بدد ان الرنة
منها من اطلاق النظر الى موضع الرنة طاهرها وباطنها مواضع الرنة الراس والحنك والاذن
والصدر والعضد والكف والذراع والساقي والقدم فالما الظاهر والباطن ليس من مواضع الرنة لهذا
كان الشبهة بالظهور جرمها وكان ظاهرا خلاف الراس والعضد وما يراى ليداره من مواضع الراس
دخل ارا ذلك حرامه فلا باس بان يمس ساقيها وصدريها وذراعيها وينظر الى ذلك كله مكشورا
لان الامم الاجنبية في المسر والنظر بمسرة المحرم وذكر القدر وروى عن محمد بن اسامة بن الجراح في الدواعي فيها
من ذلك لان النظر كناية ولم يوافق حنيفة رحمه الله في ذلك باس لانه قد روي في النظر مشروط

الاجماع على حرمة الحرير
والاجماع على حرمة الحرير
والاجماع على حرمة الحرير

Copyright © King Saud University

عدم الشهرة في غير حال الشرا فما عند الشرا من النظر وان كان شهري ولا من المس لا من السماع بما ولا
 المظاهر ولا من النظر ولا من النظر الى غيرها شهري حتى تكفر انه ما حرم عليه الوطى الى غيرها شهري حرم عليه الوطى
 لا بما تدعو الى الوطى وتلك المحرم حرم عليه الدواعي خلاف العالم حرم عليه الدواعي وتلك المحرم حرم عليه الدواعي
 الدواعي لان الصوم قد يكون الشهري كله وهو صوم رمضان وتكون الحصة فيكون شهري الحرام فلا يجوز من الدواعي
 على الذين وقعوا في الحرام لانهم يخرجون عن الامساع من الدواعي فلم يحرم فاما الطهارة لا يكون الا في وقت الحرام
 لا يكون الا في وقت خاص في من قبله فلا يجوز من الدواعي لانه الثاني الحرام رجل لا يعتدل احتيا في قبلها للشهري فانه
 لا جامع واحد منها ولا قبلها ولا يجمعها ولا يجمعها ولا يجمعها ولا يجمعها ولا يجمعها ولا يجمعها ولا يجمعها ولا يجمعها
 او احاط لان ما قبلها شهري هو لم يرد وطهها ولو وطهها لليلة وطى واحد منها فذكر هذا اذا كان
 الامم لم يرد من اراد واحد لانها اذا حاض فبدلوا الامساع النظر للاحتيا الى نظر الامم العالم وطهها ولو
 ساع النظر الى مواضع الرتبة العاطية لا غير كما في الحرام وتكون ان يقدر الاجل في الرجل ادين او شيئا منه او يوافقه
 ولا يأسر بالمطام في ذكر الطحا وان هذا قوله في حنفية ومحمد بن اسمعيلهما وقال السوف رحمه الله لا بأس
 بالقبول المعانقة واداء بها المعانقة في ارادة واحد اما اذا كان عليه قميص او حبة فقلوا لا بأس به لان ذلك
 رحمه الله صلى الله عليه وسلم عاتق جعفر احين قد من الحنة وقبل بين عينية ولها حاد ذكر في العلم
 انه نبي عن الحكماء في المعانقة وعن الحكماء وهي التسليم والحدوث المذكور في احكامه كان ابتداء
 الاسلام ثم ورد النبي ما الكرهية في السبع لا بأس به العرق وتكون بغير العذرة وهذا
 في العذر والحال اما اذا كانت مخلوطا نراب فلا بأس بسبع وهذا كله مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز
 بغير العرق ايضا لانه ليس فيه العذرة وحده اعلم قبل الامساع ولنا ان العرق ميسر في حرمه
 كالنثر الخمس وانما قلت ذلك لان الناس يلقونه في الارض لا يمتنعون به وما كان مستيقنا في حرمه
 العذرة لان الناس لا يمتنعون بها ولا يجرؤون بها وانما يمتنعون بالمخلوط بالزهر ذلك ما روي عن الجوزي

وحاشا للعن من الاكل كمن لا يمتنع الامساع والمشتق ما روي عن علم حاشا انما الرجل في اثر يمتنعها فقال
 وكلني ما حبس بيها ويسمع ان يتبعها ويطاعا لان قول الواحد في المعاملات مع غيره لا كان او قاسنا
 مسلما كان او كافرا كان او عبدا مسلم باع ضمرا واخذ ثمنها وعلمه دين فانه يكره لصاحب الدين ان ياتيه منه
 لانه يعلم ان ياتي به في كل ما يتركه وان كان البائع غير انما فلا بأس به البتة فصار ملكا للبائع واذا كان الاجنبي
 والثقل يملكه لا يملكه لانا سبب واذا اقر فهو مكره اما الاحتكاك فانه اذا اقر بعلق من العامة يملكه
 الى الطهر فانه يبرأ من قطع حنثه فلا يعلق لها ذلك فاما من سبب سببا في وجبة فليس احتكاك بالاجماع
 لان ذلك خارج عنه فلم يكن الجس مبطلا في غيره وان اشترك طعاما في غير المهر وحله الى المهر وجبة قال السوف
 رحمه الله لا بأس به لان حق اهل الطهر ان يمسوا ما جازع من المهر او جلب اليها ما وقال السوف مكره ذلك فقال
 محمد بن اسمعيل ان يمس منها الى المهر العان فهو مكره فاما المهر حرم الاحتكاك رحمه الله من الجس اذا قلنا يكون
 احتكاكا واذا طالت كان احتكاكا وادعى اصحابنا انه درر وهاتين خبران ملاذ والشهري طهر والشهري ما روي
 كرم الله في الحدود من هذا الكتاب ثم مع العادة في الاحتكاك من الويل من لينة في العورة ومن
 ان يمس القحط والمخلوط في الفارة والطعام غير مكره ولا يمسع بالاجماع الا اذا كان ارباب الطعام مال علة لا يمس
 الحكماء وسبعة من عن القمعة تعذرا فاحشا حرم العاض عن صانعه حرموا الملمس الا باليسير فلا بأس به مكره مقدار السهم
 من اهل الابل والبحر فادفعوا ذلك وتعذر رجلا عن ذلك رابع ثم فورة اجازة العاض وهذا لا سكر على قول
 في حرمه الله لانه لا يمس الحرام على الحرام اما على قولها فذلك لان لا يجوز الحرام على قوم باعياهم لانه اذا لم
 يكر على قوم باعياهم لا يكون حراما لم يكون فقولنا ذلك ومن باع منهم ما يذره الامام فيه لانه غير مكره على الله
 واذا روي الى العاض هذا الامر يامر المحكم بسبع ما فضل عن فورة وفوت اهل على اعصار السوف في فورة وهو اهل
 وبنها عن الاحتكاك فان روي الله من احد وهو على عذرة فيجوز خطه وهذا فان روي اليه من
 اهل حنيفة وعنده على ما روي الاحتكاك المكره حرم بالاجماع عند السوف رحمه الله كالحنابلة والشافعية

ابطالوا خلاف
 لم يمسع ولا بأس
 منه الى فورة وهو
 ما روي في السهم وان
 ما روي في الطعام مال علة لا يمس
 مكره مقدار السهم
 وانما اجاب لا يمس
 في العلم بالسهم

والنبي وقال صلى الله عليه وسلم ان كل امرئ الى عامه حسبه فواحدكم ربه ها كان اذ ثوبا وروك محمد ^ص في
نصائه قال لا احكمكم في الساب هذا هو الكلام في الاحكام واما العلم اذ كان هذا هو العلم فهو مكره ايضا
واذا كان لا يضر فهو غير مكره وهذا اذا كان لا يضر على هؤلاء القوم ما هو سعيهم هذا العلم اما اذا يضر
عليهم فهو مكره وفي الوجهين جميعا ولا بأس ببيع ما يضر ماله ومكره بيع ارضها وهذا قول علي بن حمزة وفيه نظر وقال
لعمركم محمد ^ص الله اعلم الناس ببيع ارضها ايضا وروى عن علي بن حمزة رحمه الله عن ابي الحسن عليه السلام قال انما يملككم الله
كما يملكنا ولا يضر بيعه الله لملكه حق محترمة بالضر فلا يجوز بيعها لان بيع المبرور حرام والله اعلم ما في مسائل الفقه
حاربه قال رحمه الله يعني مولاي الملك هدية وسمي ان يارضها لان قول الواحد في المعاملات معتبر على كل صرح كان
بعد ان كان عاقلا عليه الاتماع رجل دفعي الى يمينه فوجدته احبا او غنا فلا بأس ان يتقعد ويأكل وقال في حق
رحمة الله عليه السلام ان الصادق من الولي لله سنة واللغو عنه فلا يجوز ترك السنة لما اقرب منه من البدع
كالطبخ والحنارة واجب الاقامة وان حضرته نياحة النبي هذا اذا كان للولد والعاقبة في الميراث اما اذا كان
على المائدة فلا ينبغي ان يتقعد لقول الله تعالى فلا تقعد بعد الذكر مع القوم الظالمين وهذا كله اذا كان
خاملا الاكبر اما اذا كان مقتدا فلخرج ان لم يكن في الوجهين جميعا لان ذلك شئ من الدين وفتح باب التخصيص على المسلمين
وقول علي بن حمزة رحمه الله عليه السلام ان كان هذا مقتداه هذا اذا حضره علم اما اذا علم قبل الجهر لا يحضر
في الوجهين جميعا لان من الولي لله لم يلزمه هاهنا وقول محمد رحمه الله عليه في الغنا دليل على ان العلم لا يختص
بالمزايير وان الغريب بالتخصيص والتقضي مع حرامه لان ذلك هو دهر حرام كله ولا بأس بعباده اليهود
والنصارى لان النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهوديا من بني خويارة وكان في النزاع فقال له لا اله الا الله محمد رسول الله
الله منظر المرفوض الى ابيه فقال له ابو اجمه فاجابه وشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله مات
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي افقده في نبيهم من النار فثبت ان لا بأس به ولكن ان يقولوا دعاهم
اسألهم عن عقد القرية من عرسك ولهم نسلك عبادتان مقتعد من القعود ولا يفتقد من العقد والادراك

انه مكره لانه وصف النبي صلى الله عليه وآله وهو الجلاد وهو التمسك على العرش وذلك قول المجتبه والشافعي وهو المعروف
 وهذا لا يكره ايضا لانه يؤمن بخلق عن العرش فتوهم ان عن حادث اذا اولى بالحادثة والنسب
 متبع على ذلك ورد على من كفره الله انه لم يره باسالة ورد له الحديث لان النبي صلى الله عليه وآله لم كان
 يدعى بهذا وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله ان هذا اخيه الواحد والاحاط ان يمتنع عن هذا ولكن
 الطويل على الحجاز في المسجد وقال الشافعي رحمه الله لا يمكن لانه صلى الله عليه وآله في المسجد ولا ينفصل عنه واحق المواضع
 بالاقامة فيها المساجد ولنا قوله صلى الله عليه وآله من صلى على الجبازة في المسجد فلا شيء والفقيه من حديث
 احمد ان المساجد اعدت للعبادة ولا تقام فيها غيرها الا بعدة وهذا انما هو حديث عمر بن الخطاب
 والساني ان تنزيه المسجد واجب وفي ادخال الميت اعمال النجاسة بان يقع فيه فانه وضعت الجبازة خارج
 المسجد وقام الامام حنابلة في المسجد ومعهم صنف وسائر المسلمين المسجد فقلوا عليه كذلك فلا يمكن اخلاف
 الحنابلة عن مال الى اليوم الاول قالوا بل عن مال الى اليوم الثاني قالوا بل عن مال الى اليوم الثالث والزيد
 والاربع عشرون وكل هؤلاء لان النبي صلى الله عليه وآله هو الميسر وهو القمار ولو خلا عن القمار لاخلو عن القمار
 وقالوا بل كل واحد ادم باطلا لانه ملائمة الاجل مع اهله وناديه لغرسه ومناضلة بقوميه
 واما النطوى فاللغز حرام عندنا خلافا لبعض الناس وهو محكي عن الشافعي رحمه الله قال لا حرار
 من الادب وضع لشذوذه الاقوام ولنا ان على من طالب في الشريعة من يقوم بلبس النطوى
 فلم يسلم عليهم وقالوا هذه التماثيل التي اتم لها كفنون وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منتهى لانه
 لعب بقرصه من الخمر والجماعات في الغالب والمنفعة تابعه هو هو وانه يلعب بالنطوى
 هل سقط عذابه فان قام به سقطت عذابه ولم تقبل سبانه وان لم يقام به لم يسقط عذابه
 لانه مناوله ولم يمسح به الله صلى الله عليه وآله وسلم باسمه لا يشغلهم عما هم فيه وذكره ابو يوسف
 ومحمد بن حنبل رحمه الله في المصنفين قالوا لا بأس ما ربه خلا اهل الامم المسلمين الحرام وقال الشافعي رحمه الله لا بأس

وذكرنا الله تعالى في المحرم الحرام

يعاينها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجدين الحرام بغير عمامهم هذا وانما قد
 دخلوا على رسول الله في المسجد وكانوا كاهرا ونادوا النبي واسلم على النبي عن الطواف ولا بأس بقبولهم
 القدر العاجز واجابه دعوتهم واستعان به الله وكنه يسوته الثوب هديته البراهم والبرهان وهذا
 لستى ان في القناس كل ذلك اجل لانه فاسبه الاهداء بالبراهم الا اننا استحسننا الاعارة والهدية
 سقيا وخروره اما سقيا فان سلمان صلى الله عليه وسلم اهدى رسول الله هديه فقبلها وكان سلمان يومه
 جيدا وكذا حديث بزيه معروف واما خروره فلان التاجر اذا فقهه وكان لم يخل امره من طالع
 الحمار حماره الى ثوبه ما اودع في ثوبه ذلك لومنه عن ذلك لا يخرج من الناس وانسب ما قاله ذلك
 حماره الى الضيافة اليسره ليميل ولرب لجاهل من الله فكثر الثمان معك ولا حماره الى العار لانه لا يبد
 من القعود على دكانه ولا بأس من تسليم المسح في الوعاء من مكان شيئا ملكا هو من حروريه خلافه
 المورد والبراهم والبراهم لانه لا يخروره الى ذلك فربما الى الاجل القصار فله لقطه فانه خورقه الهيم
 والصدق له وكذا خور قبوله الهيم والصدق له وامل ان يعرف على الصغار انواعه من نوع من باب
 الولاء الملك لا من هو ولا كالا حماره والسر والسر الى السر القبيح ونوع افوا كان من حرورات
 حال الصغير هو السر اما لا بد للصغير منه ويوم ذلك حماره من يوقوه ويوق عليه كالا والعم
 والام والمليق ادا كان محرمه وازا ملك هو لا هذا النوع فالاوليا حق الا انه لا يشترط
 حق الاوليا ان يكون محرمه ودمه ونوع اخر هو نفع محض فملكه الهيم العاقل والعم من قوله
 من الا ان والعم والمليق لانه اذا كان نفع محض لست به الاتفاق عليه فملك هو ولا يقول القبيح
 والقبض والهدية نفع محض فملكه الملقط ذلك وذكر محمد رحمه الله الاجل القبيح ليس له ان يعدم الاب
 ليس بامر لازم لانه ذكر في كتاب الهيم صغيرها ذوقه وهي حماره لها اب فوه لها الها
 لو جفت او قصرت لها الوها اذ وجبها في علم الله في حق الورع عليها القيام الاب لا انما كان

نوعه

الغاذية

وكذلك

الغرض من هذا

نوعا محضا كان تحس منها وفيه باب الاجابة من كل وجه من جهة الولاء وفي دم القبول والنفقة
 وفي دم القبول والنفقة والحران وواجب وكوز لادم ان يجر ابيه ادا كان محرمها ولا حران
 للعم اما الام فلا انما ملكك اذ لا فضايع نوع من الاستخدام فلان ملكك اذ لا فضايع نوع من
 الاجارة كان ان كان ولا كذلك الملقط والعم وكذا ان يجر الرجل عن عتقه البراهم ونفسه
 الطوف المحمد والنفقة من لست بغير الله وهو مقاد من الطول وهو حرام لانه عقوقه اهل
 النار ولا يمكن ان يقيد لحران الابن والنفقة على المولى لانه سنة الملقط ولا حران لانه
 فانه يطيع الاجر ويكون له ذلك في قول محمد بن محمد رحمه الله عليهما السلام لانه اعانه على المصلحة
 خلاف حران الناس والمصلحة لانه يجر لست بغير الله وهو مقاد من الطول وهو حرام لانه عقوقه اهل
 انما حصل من بعد نفعه فاعلم محاربه ليس من حرورات الملقط فحق العتق ولا بأس بالحقة بدمه
 الدواو لان التبادر في بناء علمه اجمع الملقط ولم يملك الكبار في الوصال لست بالانه لا ينبغي ان
 سهل المحرم في الحقة كالحرم والنفقة لان التبادر في بناء علمه اجمع الملقط ولم يملك الكبار في الوصال لست بالانه لا ينبغي ان
 اما ان يكون شرط كالا حماره او كنهام كالنفقة والاول حرام لان الاستقار على الطاعات باطل
 والقبض اعظم الطاعات ولهذا لم يفسد الحكم اذا رتبته وان لم يقر عتقا واما الثاني فخران لا بأس
 لان النبي عليه السلام يوجب عتاق ابني امية وفرض له تجبوس من حق المسلمين والحبس من سبائك النفقة
 كما في المكارم والعدو والوصي والمطارب اذا سافر بالامضارية وانما يفرض من المطالب لانه مشغول
 في العام ففرض له من ماله ان كان ياريد المال خلا لاجمته حق اذا كان العام محاربا فالأفضل هو
 الاخذ بالافضل واجب عليه لانه لا يتوكل الى افلته ما عليه الا ان كان غنيا اخذ
 المشاء في قال بعضهم الاخذ بالمال والترك افضل فقايل المار قال بعضهم الاخذ افضل صيانة وهذا الورق فغطاه
 للحكم حران ونظر الحران في بعد من الحما جني ثم سماه رزقا لعمه انه مقدرا لعمه كالكفاية
 في هذا الورق فغطاه

والامان
 العادة
 كالا حماره
 ووداه
 ولا حران
 ولا بأس
 ولا بأس

ولجته

في هذا الورق فغطاه
 في هذا الورق فغطاه
 في هذا الورق فغطاه
 في هذا الورق فغطاه

بكره ما رواه العيني ما رواه زرارة في السنة في أول السنة لأن الحراج يؤخذ في السنة وهذا كان من قبل ما كان
يؤخذ الحراج في آخر السنة ولهذا قلنا أن ما يؤخذ من الحراج خراج سنة ماضة وعليه الفتوى ولو أخذ الزرع
في أول السنة لم يؤخذ في السنة هل يجب رد زرع ما بقي من السنة اخذوا فيه قال بعضهم يجب رد ما بقي
فأسوا على نفقة الزوج إذا استعجلت ثبات الزوج في بعض السنة ردت نفقة ما بقي عند محمد خلاف
لأنه يسويهم بعد ذلك إشار الحضانة في نفقته والصحيح هو القول الأول لأن ما يساوي الحرام من حرج
محرم وكذلك أم الولد لأن الأحاب في حق الأم كالخاتم في حق الحراري في حق المظفر والمسلم وكذا
حق المسافرة والفقير كتاب العتق

حر بعد موتى إذا قال كل مملوك فهو حر بعد موتى وله مملوك واشترى أفر فالمراد كان عند موت مربي الآخر
ليس بموتى وإن مات عنها من المملوك ولو لم يظهر على مربيها لم يحرر المملوك ولا يصح الاستيفاء بعد موت
لأنه لم يدخل في الإيجاب لأن قوله كل مملوك ملكه أو كل مملوك يفرق إلى ما ملكه في الحار والاسود وال
ملكه في الاستيفاء ولهذا يصير الأول مدبرا ولا يصير الثاني مدبرا وجه ظاهر الرواية أن هذا الكلام وصح
وفي الوصايا كما يصير الحال بعد حالة الموت ولهذا إذا أوصى بملكه وأما المالك في الحال استيفاء ما لا
م مات مسمى بملكه لأنه كما يصير الحال بعد حالة الموت والحال هنا جالسا في الحال البراهمة والحال
المعبر عنه وهو حال ثبوت الحكم فدخل ما في ملكه في الحال باعتبار الحال البراهمة تحت كلامه في القصر مدبرا
وبدخل ما ملكه بعد ذلك عند الموت باعتبار الحال المعبر عنه تحت كلامه عن الموت وهو كانه يقول
عند الموت كل مملوك فهو حر بعد الموت لكن لا يصير مدبرا والفقير كتاب الأشربة

الحجر حرام قللها وكبرها في كتاب الله تعالى الكلام في الحجر في موضعين مواضع الأول ما بين الحجر والعمارة
والثاني هو هذا الاسم والثالث أن عنها حرام غير معلول بالملك موقوف عليه والبراع في اسمها
والخامس كبرها والسادس سقوط قيمتها في حق النسيب والألأف والسادس حرم الاستيفاء

يقول
قالوا قال كل مملوك
أملكه حتى بعد موت
سأول ما ملكه
المستقبل عتق

المراد من قوله
في السنة
في أول السنة
في آخر السنة
في أول السنة
في آخر السنة

والأمر من هذا ما رواه العيني ما رواه زرارة في السنة في أول السنة لأن الحراج يؤخذ في السنة وهذا كان من قبل ما كان
يؤخذ الحراج في آخر السنة ولهذا قلنا أن ما يؤخذ من الحراج خراج سنة ماضة وعليه الفتوى ولو أخذ الزرع
في أول السنة لم يؤخذ في السنة هل يجب رد زرع ما بقي من السنة اخذوا فيه قال بعضهم يجب رد ما بقي
فأسوا على نفقة الزوج إذا استعجلت ثبات الزوج في بعض السنة ردت نفقة ما بقي عند محمد خلاف
لأنه يسويهم بعد ذلك إشار الحضانة في نفقته والصحيح هو القول الأول لأن ما يساوي الحرام من حرج
محرم وكذلك أم الولد لأن الأحاب في حق الأم كالخاتم في حق الحراري في حق المظفر والمسلم وكذا
حق المسافرة والفقير كتاب العتق

حر بعد موتى إذا قال كل مملوك فهو حر بعد موتى وله مملوك واشترى أفر فالمراد كان عند موت مربي الآخر
ليس بموتى وإن مات عنها من المملوك ولو لم يظهر على مربيها لم يحرر المملوك ولا يصح الاستيفاء بعد موت
لأنه لم يدخل في الإيجاب لأن قوله كل مملوك ملكه أو كل مملوك يفرق إلى ما ملكه في الحار والاسود وال
ملكه في الاستيفاء ولهذا يصير الأول مدبرا ولا يصير الثاني مدبرا وجه ظاهر الرواية أن هذا الكلام وصح
وفي الوصايا كما يصير الحال بعد حالة الموت ولهذا إذا أوصى بملكه وأما المالك في الحال استيفاء ما لا
م مات مسمى بملكه لأنه كما يصير الحال بعد حالة الموت والحال هنا جالسا في الحال البراهمة والحال
المعبر عنه وهو حال ثبوت الحكم فدخل ما في ملكه في الحال باعتبار الحال البراهمة تحت كلامه في القصر مدبرا
وبدخل ما ملكه بعد ذلك عند الموت باعتبار الحال المعبر عنه تحت كلامه عن الموت وهو كانه يقول
عند الموت كل مملوك فهو حر بعد الموت لكن لا يصير مدبرا والفقير كتاب الأشربة

الحجر حرام قللها وكبرها في كتاب الله تعالى الكلام في الحجر في موضعين مواضع الأول ما بين الحجر والعمارة
والثاني هو هذا الاسم والثالث أن عنها حرام غير معلول بالملك موقوف عليه والبراع في اسمها
والخامس كبرها والسادس سقوط قيمتها في حق النسيب والألأف والسادس حرم الاستيفاء

[illegible]

من حقايق الله وحده في نظر من امره في قوله لا تدرك نظر من امره في قوله لا تدرك
 او هو الذي هو في قوله لا تدرك نظر من امره في قوله لا تدرك
 الا في حقايق الله وحده في نظر من امره في قوله لا تدرك
 الموهن في حقايق الله وحده في نظر من امره في قوله لا تدرك
 مستغفرا عما فيه والله اعلم
 لا يشك الا في حقايق الله وحده في نظر من امره في قوله لا تدرك

وكونا معا وضمه الى
 سائر المال والمسلم فيه وان
 حرام لصلواتنا
 وكونا معا وضمه الى
 سائر المال والمسلم فيه وان
 حرام لصلواتنا
 وكونا معا وضمه الى
 سائر المال والمسلم فيه وان
 حرام لصلواتنا

والمناجحة محمد بن محمد

في الآخر فلو لم يرد له في الأول إذا رد من يأس بالسلامة أو إذا رد من يأس بالسلامة
 في ذلك السلام من غير السلام إليه كما في الإبراء وعلى قوله الآخر لا يسلط المسلم له إذا كان في الإبراء من غير السلام
 من غير السلام إلى الثاني رد من أعطى عبد آخر فمعه الذي رد من هذا مكان الأول لا يرد من حي يرد إلى الإبراء من غير السلام
 الآخر ليس حتى يحل مكان الأول لأنه لا يحصل الثاني هنا مكان الأول فقد صدق نقص الوقت وأقامه هذا مقامه الذي
 الأول لم يصدق ليعا النص ولا يصح هذا هنا مكانه رطل من غير السلام إلى الثاني رد من زاد عبد أساو إلى الثاني
 واحد منهما رهن خمسة وأربعين في الدين على أن يكون الرهن الأول رهنه أيضا باطلا وهو قول محمد بن الحسن في الموقوف
 رهنه هو حائل لأن عقد الرهن لا يكون إلا بالمرهون والدين كالتسليم لكن الأماطع والدين لما حازت الرهان في الموقوف
 يجوز في الدين ولا يرد من محمد بن الحسن لهما أن الرهان في أصله في العقد تغير العقد من صف إلى صف وإنما ملك
 الدين بالعرف فما وجب العقد والدين لم يجب العقد فلا يملك الدين بالعرف ولا كذلك الرهان في الدين والرهان
 في الدين باب التسليم رطل من رطل واحد أو خمسة آلاف مائة ثم استحقه رجل رهنه الرهن بالقيمة فعداه العقد بالدين
 لأن الرهن عاقد فادامته ملكه من وقت الغصب هو الرهن بكونه ملكه فهو بالدين وإن من المرفوع رهنه بالقيمة
 لا رهنه عبدنا ودفعه ولهذا المعنى الذي في رهنه على الرهن لأن المرفوع من حق العرف بكونه المودع كان قرار الضمان على المودع إلا أنه لا يسلط الرهن
 حبس الموقوف على الرهن وأما بصير المرفوع وكان يجب لسعد الرهن كما إذا حرم الرهن فمعه لئلا يكتف من الأسد والاسماء فون بين هذا وبين المضاربة فانه
 مستوفى بالدين بها فانه لا يضمنه فكان المرفوع قال في مال المضاربة إذا حرم رطل من رطل المضاربة سعد ولو حرم المضارب رطل من المضاربة على المال المضاربة
 فأيضا الرهن للرهن فبعد حقوق الضمان رطل على المال الفرق العقد ما أسعد ملكه سائر غيره وقد أمكن تحقيق هذا الشرط في باب المضاربة في الاسماء
 عليه كالمودع فون من المضاربة أما رطل على رطل أو ما أسعد حاله وأنه وذلك يدفع إليه لا يضمنه والدين جعل بعد عقد المضاربة
 عمل لا أساس عملا وكيفية فانه من المضاربة أما رطل على رطل أو ما أسعد حاله وأنه وذلك يدفع إليه لا يضمنه والدين جعل بعد عقد المضاربة
 فيه مكان رطل عليه إلا أن عقد المضاربة حاز غير لازم والعقد الذي ليس بلامر حوله لرواه حكم الأسد ولهذا أطلق الإكراه لأن
 على ما عرفت فادامته عليه فانه من المضاربة أما رطل على رطل أو ما أسعد حاله وأنه وذلك يدفع إليه لا يضمنه والدين جعل بعد عقد المضاربة
 عليه فانه من المضاربة أما رطل على رطل أو ما أسعد حاله وأنه وذلك يدفع إليه لا يضمنه والدين جعل بعد عقد المضاربة
 المرفوع من حائل في الفارة بكون الموقوف المولى وجنوبها وإذا حوّل لبقائه حكم الأسد وأما رطل على رطل أو ما أسعد حاله وأنه وذلك يدفع إليه لا يضمنه والدين جعل بعد عقد المضاربة
 الضمان صار عليه ولكن على العقد والعقد في الموقوف فاما عقد الرهن فلازم فلم يكن لرواه حكم الأسد لأن الرهن لا يضمنه ولا يسلط الرهن
 لا يضمنه رهنه لأن الرهن

ما وجد على الراس مما من بعضه
 الصخر له مائة وما من بعضه بعد
 عقد الراس فكل الراس العين بعد
 الراس فلا يقبل الراس منه ملك
 فليس ولا يصح الراس ولا ينقل
 فكل الراس

١٠٠
 من ورد على العبد فلا
 ينفذ ذلك العبد على
 من ورد على العبد فلا
 ينفذ ذلك العبد على

وكتوبه لانه لازم داد الم حول حكم الاسد الم يكن الملك سابقا على العقد لا خفعا ولا بعدا فادلم سطر خلاف اذا
من الواهن اسد لانه اما نحن هنا نصف السابق لا نسلمه فبصر الملك سابقا على العقد ما هاهنا خلافه فمجان
امام كل واحد منهما السبق على انه رهنه عبده الذي في يده فثقت من باطله لان كل واحد منهما ادب بسببه
انه رهنه كل العقد ولا يمكن لمحول الكل ههنا في حق هذا واكل ههنا في حق هذا ولا يمكن ان يحل النصف ههنا
في حق هذا والنصف ههنا في حق هذا ولا يمكن ان يحل كله ههنا اكل منه في حق نصفه ودرهن اكل منه في حق
نصفه لانه نصير كل واحد منهما مرتين نصف العقد شاعا والشعوع جميعه هي الرهن ظاهر ما كان اذ مقارنا
فلا يمكن ان يقصا ما هو سطر فار قيل لم لا يصح بيع اكلها كأنها ارضها منه فله فكون كالواهن
من اسس في حيل العمل بالسبق قيل له لان ذلك خلاف ما اوحى الله وان كان الواهن قد مات والعقد
ما ادى بها فامام كل واحد منهما السبق على ما كتب يعني لكل واحد منهما نصفه (هنا يسبق حكم اسمها)
وقال المحقق رحمه الله هو باطل ايضا ولم يدرك قوله هاهنا ما كتب ولا ان يسبق ومحمد رحمه الله عليهما ان العقد مطلوب
بحكمه والحكم بعد الموت اسبقا للدس والخمس والشعاع لا يصح في الاسبق فلا يصح ان يقصا بالعقد انه هو سببه
الاثر ان حل في ادعاء النكاح على المراء الواحدة واهام كل واحد منهما السبق وذلك بعد من ما فانه يفسد
وحكمه بالميراث بينهما لان الحكم بعد الموت هو الميراث وهو حكم الشعاع والشركة كذا ههنا بعد وضع على يده
وهو امر يسبق اذ احل الاجل فيلزم ان يسبق والواهن غلب احسن على يسبق وكذلك ههنا بينهما خصوم
فوكل المدعي عليه رجلا خصومة لطلب المدعي فوكل المدعي في ان يوكلا في المدعي احسن على الخصوم
اما القول بالوحد من احداهما انه لما شرط ذلك في عتق الرهن صار من اوصافه فاحد حكمه وصار لان المردوم
فوجب ان يحكم به الاثر ان العقد المأذون لا يوجد فبان المهر في حق واحد من الزوجين انما هو
انه ووطئها فاستحق احداه في الحال والى الميراث كانه حارت حق الميراث لصله بذلك الى وجهه وكان
دسلة الى الواهب فهو واجب ما لو كذا بالخصوم فله الميراث الثاني هذا اذا كان الوصع على يد العقد

دست به ای ابراهیم چه و اما الوکله با خصوصه ملوک السیاسی هذا اذا كان الوصی علی يدک العذر

هذا هو الحق لا يفترون عليه
 من ادعى ان الله تعالى قال
 لا اله الا الله وحده لا شريك له
 فليذكر ان الله تعالى قال
 لا اله الا الله وحده لا شريك له
 فليذكر ان الله تعالى قال
 لا اله الا الله وحده لا شريك له

نار لا يستطيع الحرق منها فعمله القصاص لان النار تحرق وتبخر كاسيف جل اخرون صا او بالغا في الله وخلق
 عليه وقال ليس هو محمد والساعة فيهم الله ليس من ذلك العصا الكبر والحجر العظيم على هذا الخلاف واداره
 بالسوط ودوالي الفريز حتى ان لك القصاص خبرا وهكذا ذكر في غيره من الساعات اذ افرغ في المقتل
 وطالعها في الحلق وعرفه المحل في حلقه ولا يلبط فيقتل عليه القصاص لوجوده القصاص كما ان جفان
 من الحلق والمقتل في التقيا فقتل مسلم مسلما من صا به طي انه مشترك فلا قد وعلمه لانه في خطاهمه وعلمه كان
 لانه اراق دما معصيا وكذا الله مذكور في السرا الكبر رجل قتلته عمدا فعلمه الله في ماله في نفسه وقال ماكر
 وجعل القصاص له العفو اذ من عرفه وان القصاص لو وجب للمقتول او لاثم بونه سوا الله العالم في
 ورثته ويظهر استيفاء الورثة كاستيفاء الله وليس ذلك الا ان الله لا يخلو قتل الله بسبب الجواب والالم حسب
 القصاص وحسب الله في ماله لانه لا يقتل العاقل لان العاقل لا يقتل العمد كما لا يقتل الواجب الخطا اذ كان
 الحرج على اقراره بقتله قتل وان لم يلاب فلا يسهل ان يقتل لانه شرع للشك في ذلك راجع الى النفس والاب
 ولا يسهل على نفسه ولا ان يصاح له ان يقع وليس له ان يقول لانه انما حقه وكذا لم يطور به المصنف عمدا فوج
 القصاص جميع ما قلنا والوصي كمر له الاب في جميع ما قلنا الا انه لا يقتل لما قلنا ان من باب الولاية على السر
 وليس له من الولاية كلالا الطريق لانه انما يملك له من الولاية وذكر في كتاب الصلح انه لا يملك الصلح في النفس
 لانه كمر له الاستعفاء وذكرها هنا انه لا يقتل لان المقصود بالصلح منع المار وذلك جابر بعقده كما هو
 جابر بعقده الاب كلالا الاستعفاء لان المقصود انما هو ذكر الثأر وذلك لا يملك الاستعفاء في مطالعة الفوار
 المقصود به صار في حال الوصي في النفس واسار واما القاصي فالصلح انه لا يملك الاب الا ان كان العمد
 رجل قتل عمدا ولا ولي له ان السلطان يقتل فانه وذكر ان قتله القبط عدلى حرمه ومحمد بن عليهما
 رجل قتلوه اوليا صغار وكذا ملكك ران قتلوا العالم وقال السوم ومحمد بن عليهما ليس لهم
 ذلك حتى يدرك الصغار وهي تعرف بالخلف ما

الشهادان في القتل

رجل قتلوه انسان وامرهما عاب فاقام الحاضر السمع على العمل ثم قدم القاب فانه لعبد الله والالا
 وادعوا ان القتل اذ كان حطالم بعوها وكذا لا بد ان كان لا يبعد على الاخر لها ان القصاص يصير ملكا للمقتل
 ثم يهرم موروثا عنه كالدين سوا هذا يكون للمراه نصيب القصاص والمراه لا تملك شيئا من حق الزوج الا
 بطريق الورثة ثم في الدين لا يعاد الله كذا في هذا ولا في حرمه ثم اسرى كذا في شبهة ثبوت له ثم اقتد الا لطلب
 لا يسمع به مسجع في قباية ولو سلمه اسدا يعاد الله وكذا اذ كان في شبهة الشرب وعلمه
 وله لبيان احدهما فاقام القاتل الله على الحاضر ان القاب قد عفي فالساهر حرمه وسقط القصاص
 لان ادعى الحاضر حقا وهو سقوط حقه في القصاص ولا يصح دعواه الا بشروط عفو القاب فينصب
 الحاضر حقا على القاب بطريق المذرة وكذا حرس من حلق قتل واحد مما عاب ما دللنا واذا شهد
 الشهود انه قتل فله علم بقتل صاحب قاتل حتى ان قتل القودان كان عمدا ان هذا سببان منهم انه قتل
 عمدا لكن اما كذا القودان اذا شهدوا انه قتل بشي جاري واذا اختلفوا في شهادته القتل في الايام اذ في
 البلد ان لا يعل سببا لان القتل لا يشك في مكان كذا واحد منهما يشاهد مقتله على حده فلا احد منهما
 وكذا اذا اختلفوا في الآلة لان القتل كلف حكميا خلافا لآله وكذا كذا في الاخرى فله بعضا وقال
 الاخر لا يدرك ما يتي قتل لان الذي شهد انه قتل بالعصا فهو شهد على قتل مقيده والاخر شهد
 على قتل مطلق والمطلق غير مقيده وان شهدوا انه قتل وقالوا الا ان يدرك ما يتي قتل فله الله
 هكذا ذكرها هنا وذكر في كتاب البينات ان هذا السكسان والقاسر ان لا يعل سببان منهم لانهم
 شهدوا بقتله محبوا لانه اذا اختلفت الاله بعد جمل القتل لان القتل كلف حكميا خلافا لآله وهو
 الاسكسان انهم شهدوا بقتله مطلقا واما من شهد الله في الله والمطلق لا يكون محبوا وهذا
 وحده المطلق ما بال الكفر رلان اقر كذا واحد منهما انه قتل فلان قتله في قتلها جميعا
 فله ان يقتله لان كذا واحد منهما اقر بقتله فوجب القصاص عليه والمقتل مدمر في احدهما

هذا هو الحق لا يفترون عليه

احد الورثة يصيب حصما
 عن الباقي فما كان يملك
 النعم من المورث لا فيما كان له
 ابتداء

Copyright © King Saud University

وكنه في الاخر ويكتب المظهر في بعض ما لا يسلط اقراره وان شهد بغيره على حاله وقد شهد
الاخر على اقراره فقال الاول ثلثناه جميعا بطرد كذا كذا لان كذب المشهور في نفسه لا يثبت
تطاول السهان لانه لو ثبت فيفسد جميعهم ونفس الشاهد بوجوب رد الشهان بطرد اقراره لاعتد
عليه او لما شهد اثنان على اقراره بخلاف شهادتهما باطله وهو عفو منهما فان صدقتهما العالم فالدفع
بغيره الملائم وان كان ثلثهما فلا يثبت لها ولا في ذلك الله وهن المسئلة على اقراره اما ان يصدقها المشهور
عليه والعالم واما ان يكرها المشهور عليه والعالم واما ان يصدقها العالم وحده او يصدقها
المشهور عليه وحده اما اذا صدقتهما جميعا جاز الدليل بالسنة كالتبعية معاينة ولو عاينا ذلك
بطرد العاقل وانما يصيرها ما لا يترك هذا وان كان ثلثهما فلا يثبت للشاهد بل انما لما شهد بالوقوف
فقد اقرار بطول حقيقتها في انصافه اقرارهما وادعيا انهما بغيرهما ما لا يملك بغيرهما ونفس المشهور
عليه بغيره الا ان يصادقتهما بالوقوف كانه ابتداء الوقوف منهما في حق المشهور عليه لان سقوط الدعاء
اخياف اليهما وان صدقتهما العالم وجب عزم اليه بهن الملائم لانه لما صدقتهما فقد اقرارهما بثلثي الدية
فلم يرد وادعى بطول حق المشهور عليه ولم يصدق بغيرهما ولا اقرارهما المشهور عليه وحده عزم
العالم بثلثي الدية وهو نص المشهور عليه كونه بغيره اليهما لانهم لم يصدقوا على العالم فصار اليه
بالوقوف كانه ابتداء الوقوف منهما في حق العالم بغيره وهو نص المشهور عليه كونه بغيره اليهما
اليهما لان من زعم المشهور عليه انه قد عفا ولا شيء له على العالم ولها على العالم بثلثي الدية دون الدية
بغيره وهو بثلثي الدية ما لا العالم وهو من جنس حقيقتها بغيره اليهما ما لا اعصار حاله الفل

رحل رمي مسلما فارتد المرمي ثم وقع عليه البيهيم فعمل الرامي الله وقال ليس يوفى محمد بن علي
لاسي عليه لان المفتول غير مرفوم ولا في حصره من اسرار الرامي اياها غير قاتلا بفعله وفعله الرامي
ولهذا المعنى اذ رمي الى صيد وهو مسلم ثم ارتد واجابه البيهيم وهو مريد فخره الصبيد لانه لم يزل

في هذا المعنى اذ رمي الى صيد وهو مسلم ثم ارتد واجابه البيهيم وهو مريد فخره الصبيد لانه لم يزل

السائل منه ويجوز ان كان وقت الرمي اصابه بل المعتبر حاله الرمي المرمي وقت الرمي مرفوم ولكن لا يجب
الانصاف اعصار حاله التلقف فبصرف ذلك شبهه في سقوط العقوبة في الدية وان رماه وهو مريد فاسلم
ثم وقع السهم فلا يثبت عليه بالافعال وكذلك لرمي جدينا واسلم لان هذا الرمي يقع من جهة اللسان لان
المرمي غير مرفوم فلا يجب الفان وان صار متوقفا وان رمي جدينا فاحده مولا ثم وقع السهم فعليه
ممنه للمولى ولا محمل له التعليل صلا في ممة مرميها الى غير مرمي وقول المرمي في ممة السهم كقول
لي حصة وممة السهم كقول لي حصة بان العنق يتطاول سره الجناه الا ان الرمي قطع يد هذا انسان
خطا ثم اعنه مولا ثم مات لم يجب عليه ممة النفس وانما يجب عليه ارض الدية النفسان الا ان
نعمه القطع الى الرمي في ذلك ان العنق يتطاول سره الجناه وهو نفس الرمي صار حائلا على هذا النحو
بعد راسط حائلا فلا يجب عليه ممة وليس حصة من السهم بغيره لان الرمي اياها صير قاتلا مرمي
ودون الرمي المرمي عند فخره ممة للمولى كما قلت ابتداء المرمي وليس في السهم ممة السهم في
هذه المسئلة ومسلم المرمي اذ ارتد والعنق لم يان المرمي بالارتداد فخره من يكون مرميها فصار
متمم ياله عن الجناه ولا كذلك العداد اعني صلا في ممة بالزعم فراه صلا في ممة احد المشهور
ثم وقع بالجرح فلا يثبت على الرامي لانه غير مرمي كان المرمي ساء الفل فلم ينعقد رمية من جهة اللسان
ولا في الفان بعد ذلك لم يصدق فعله في حق الرامي في الفان محوس في صدام اسلم ثم وقع الرمي
الصبيد لم يترك ان رماه وهو مسلم ثم تجس اكل وهذا لا خلاف بينهم لان هذا الحكم يتعلق بالهبة
الفاعل في حصر حاله الفعل فاما اذا كان الحكم متعلقا بالمفعول في حصر يكون فيه كلام انه
يعبر حاله التلف لم حاله الفعل محرم رمي صدام صلا في ممة بالصيد فعمله الجواز اذ رمي
حلالا ثم اكرم فلا يثبت عليه لان هذا الفان يتعلق باحرام الرامي في حصر حاله الفعل وليس علم
ما لا يثبت عليه يد انسان ثم يعلل

اذا اطلع يد انسان خطا ثم عدا قد ان يرا

Copyright © King Saud University

عند انما صراوا عما وراءه ان لو كان الموجه موقفاً عن القطع في زخمه في الفصاحه الطرح سنو
لهذا انما ان يرى احداً من شي لا ياب القبله وحده في الارض
حتى وجد فيها فصل فهو على الناحيه وان كان في السبع حار لاصح مما هو على عاقله الذي يندد وقال المصنف
ومحله في السبع لانه لا يمكن فيه حار فعلى المشرق ان كان فيه حار فعلى عاقله الذي يندد
فان جسمه من السبع غير البدر لان القدره على الحفظ حصه اما يكون بها وبينها اعتبار الملك لان الحفظ انما
بلكه قوم باحوادهم الاصل في له سقم في حد في الحفظ فصل فهو على هذا الخط الذي يماثل السقم
مهم لان ولاه حفظ الحله في العادات لاصحاب الخط فكونهم في الحفظ المحله وتجار القسامه
صالحا لعل الحله من اصحاب الحله وفي حق الله كل اصحاب الخط الصالح والطالح سواء حكم من هو احسن
رسول الله عليه السلام في قصه القمل الموجه لا يجبر على ذلك اجماع الامم وان باعوا حكمه فعلى المشتري
لانهم تولوا امره اصحاب الخط في ولاه الحفظ دار صفها لجل وغشها لآخر ولا خرماني في هذا
سواء قبل من في العباد فصل فهو على روي حال لانهم في ولاه الحفظ سواء كانوا في النقص الحفظ بعد حرم الحفظ والفرار
من قبله ولا يبيح ولا يبيح على
حد من وجوب الدم
القسامه لاجل التفصيل
ص
فصل في العاقله حتى تشهد الشهاده انما للذي يندد بوجهه اذا انكرت العاقله لئلا يرد ملك
دي البدر لان البدر محله ولا يفي للاسماق باب
رجل يرد سن بعد كافتع المروعه سنه سن النار فنتسب الاداء على الاداء حتى يسميه
لان طالع سن الاداء من القصاص لم يكن واحداً رجلا فلو لم يرد عدا قطع به فانه يحتمل النفس

وهو على ما في المتن
فان كان الموجه موقفاً
عن القطع في زخمه في
الفصاحه الطرح سنو
لهذا انما ان يرى احداً
من شي لا ياب القبله
وحده في الارض

سواء قبل من في العباد
من قبله ولا يبيح ولا يبيح
على حد من وجوب الدم
القسامه لاجل التفصيل
ص

فان كان الموجه موقفاً
عن القطع في زخمه في
الفصاحه الطرح سنو
لهذا انما ان يرى احداً
من شي لا ياب القبله
وحده في الارض

عند انما صراوا عما وراءه ان لو كان الموجه موقفاً عن القطع في زخمه في الفصاحه الطرح سنو
لهذا انما ان يرى احداً من شي لا ياب القبله وحده في الارض
حتى وجد فيها فصل فهو على الناحيه وان كان في السبع حار لاصح مما هو على عاقله الذي يندد وقال المصنف
ومحله في السبع لانه لا يمكن فيه حار فعلى المشرق ان كان فيه حار فعلى عاقله الذي يندد
فان جسمه من السبع غير البدر لان القدره على الحفظ حصه اما يكون بها وبينها اعتبار الملك لان الحفظ انما
بلكه قوم باحوادهم الاصل في له سقم في حد في الحفظ فصل فهو على هذا الخط الذي يماثل السقم
مهم لان ولاه حفظ الحله في العادات لاصحاب الخط فكونهم في الحفظ المحله وتجار القسامه
صالحا لعل الحله من اصحاب الحله وفي حق الله كل اصحاب الخط الصالح والطالح سواء حكم من هو احسن
رسول الله عليه السلام في قصه القمل الموجه لا يجبر على ذلك اجماع الامم وان باعوا حكمه فعلى المشتري
لانهم تولوا امره اصحاب الخط في ولاه الحفظ دار صفها لجل وغشها لآخر ولا خرماني في هذا
سواء قبل من في العباد فصل فهو على روي حال لانهم في ولاه الحفظ سواء كانوا في النقص الحفظ بعد حرم الحفظ والفرار
من قبله ولا يبيح ولا يبيح على
حد من وجوب الدم
القسامه لاجل التفصيل
ص
فصل في العاقله حتى تشهد الشهاده انما للذي يندد بوجهه اذا انكرت العاقله لئلا يرد ملك
دي البدر لان البدر محله ولا يفي للاسماق باب
رجل يرد سن بعد كافتع المروعه سنه سن النار فنتسب الاداء على الاداء حتى يسميه
لان طالع سن الاداء من القصاص لم يكن واحداً رجلا فلو لم يرد عدا قطع به فانه يحتمل النفس

وهو على ما في المتن
فان كان الموجه موقفاً
عن القطع في زخمه في
الفصاحه الطرح سنو
لهذا انما ان يرى احداً
من شي لا ياب القبله
وحده في الارض

وهو على ما في المتن
فان كان الموجه موقفاً
عن القطع في زخمه في
الفصاحه الطرح سنو
لهذا انما ان يرى احداً
من شي لا ياب القبله
وحده في الارض

وهو على ما في المتن
فان كان الموجه موقفاً
عن القطع في زخمه في
الفصاحه الطرح سنو
لهذا انما ان يرى احداً
من شي لا ياب القبله
وحده في الارض

الكونه وانما هو جسمه وروح بالدار فقال الاصله اجله حتى المسموع فذكر املا في حق النعمان فاعلم شي من
الاجل لا يظهر حكم السبع مائة **جاءه المكاتب**
او سمعته فانت حر فمحمدا للعد ان قول ذلك لانه هذا الكلام اعظم بعد الحماه وهو عالم بهار جليل فمحمدا
المولى لم مات من ذلك ان كان له دينه حر المولى فلا حيا فيه لاسماء المولى ولا يرفع الاسماء ما لا اجتماع لانه
لا يمكن الفصل للمجهول وان لم يكن تقصيره عند حلي جسمه ولحمه استعملها وعن محلهم الله لا وعلى العالم ان
اليه وان تقطع القطع الى الرعيه فسطر الفصل لانه استنبه سبب الحق فالحق باسماه المولى صار هذا كما لو كان
القطع خطأ والمسلمه عاقلها لا يب فهم المسلم وانما جاز في اليد وانما تقطع القطع الى الرعيه كذا هذا وانما
معلوم وهو المولى حمد الله السبب لا ينفك التقضي الى الطمانعه وهذا الخلاف اذا كان القطع خطأ لان العنق
فأطلع سره الحماه اذ كانت خطا لعد المسموح لان المسموح حال اسد الحماه المولى وحال السراره العدد وسر
المسموح بقطع السراره انما اذا كان عددا فالعنق لا يقطع سراره الحماه لانه لاسد المسموح لان المسموح هو العدد لانه
لرسوخا والقضايه حتى على اجل الحزن وانما يستوفى المولى بطريق الخلاف عنه فاما اذ لم يكن له وارث احرم الله
المستوفى ولم يبدل المسموح وهذا الخلاف يظهر ما ذكر بعد هذا ان المكاتب اذ اقل عددا حتى وان كان
له ورثه اجز المولى فلا حيا فيه وان لم يكن الا المولى فعلى الاخلاق وان لم يكن له ورثه ورثه اخيرا ارجع المولى
بالايجاع امه ما ذونه استندت لم ولدت قائم ساع الولا معها في الدين لان الدين وصف حكمه تعالى وتسميها
فسر الى ولدها واجتصابه لم ولدت ولدا لم يذبح الابن معها لان وجوب الابن الاكبر هو حكمه تعالى في المولى
فكرو وصلاه دونها فلا سرى الى ولدها فكانت حتى ثم عجز قائم يذبح او بعد فان هي بالحماه فلا العجز
بيها فها وقال النبي صلى الله عليه وآله وهو قول زعماء في المسلمين جميعا وقد مرت المسله في كتاب المكاتب
معه الكبار عند جليل رحم رحله حوله اعظم فعلى العدد ولما لا لكان الاجل خطأ فذا انني علمه ان المقصود
بالعنق مائة موهب الحماه على عاقله وهم مكرور ذلك **صلوات الله عليه** احد كما ذكر في كتابه

ع^ج خلافاً لعمد الوحي قد مر منه
الوجه ورويته لاشراً اذ اهل
الارض كل واحد منهم ما من
الحيثيات وقت الحجج الى وقت
الموت

على احداهما فانهما المولى لان الحق بذل الحال متصورا على الحال ولا ينشأ الحماة فانهما قد اتوا من المولى عند الحق
 فقال الرجل قلت اكل خطا وانا جسد فقال الرجل فله واسد حرقا لغيره والعدل ان لا يكون في العلم من نفسه
 العقله معقول كان القول قوله بعلم الحق حاره كم قالها لغيره بل العلم مني فقلت فلعلمها واما من قال
 قولها عند الحق جسد وليس هو من الله اسر عليها وقال محمد بن عبد الله القول قول المولى وكذا كل واحد منهما الا القول
 والعقل فان فيهما القول قول المولى الاتباع واحموا الله لو اذسنا وكان فاما لعلمه ودانها محمد بن عبد الله القول
 ان المولى افاض القول حاله معقول ما في العلم ان كان منك للضمان كان القول قوله كما في القول والعقله كلان العالم
 لانه مدعى التملك مما يقول ان افاض قوله الى حاله ما في العلم ان لا يقطع المولى بدانته وهي مدونه من غير العلم
 ولا كذا القول واحد العقله فاما لو كان العلم ان كان مدونه عند قطع مدونه علمه ادفع اليه فصار لغيره
 فاحم المولى ما من قطع اليد فالجسد ما بالحماة لانه ما اقدم على الحق فذكره صهيح ولا يصح الا اذا كان قول الحق
 عن العقله فاحم من دكان لم دفعه من على المولى ما لا لا يليا اقله او اعقوا عنه لان العلم تسليم
 الواجب فاذا اظهر الواجب بالسواء نظر التسليم ايضا فالعقله ما بها تنبيه مكاتب من علمه ولا يوزن فيه لانه مولى
 له من وجه عند محو علمه امر صاعرا العقله فلا فعل ولا فعل عا ولا يصح اليه ولا ينشأ على الامر وكذا
 ان امر عند محمد الا انما من اخذ ان ما فعلها دون اقوالها ولا واحد ان الا ان الصبي لا واحد انما اذا العقله
 بعد العلم ولا يوزن في وجه معقول عند ما ذل عليه دين الف درهم فحي حائه خطا فاحم المولى لم يعلم
 بالحماة فعلمه مما لا يلا ليا الحماة وفيه صاحب الدين لا يلف حق السب وهو الدين وتوفير الحق كان
 فكما فانه كان يدعي الجسد بالحماة ثم ساع ما يدعي فاذا الملقها لم يكره احد منها عند فكل حله عند كل
 واحد منها ولما انفعوا احد ولي كل واحد منها فان المولى يدعي دفعه الى الامر او يودعه بعينه الا ان
 دفعه الى العفو بطالعها من كنهه وانقلب نصيبه من الاقرار كما لو كان المال من الاسراء وسط نصف
 الكلا رطل فاعني عند فان المولى دفعه عند واحد منهم وانما المسكه وليس في المولى النقود

حسب نسبه

في سنة ١١٦٤ هـ
١١٦٤ هـ

من جهة فبطرك كرسى هذا تقدم على الورثة في الوصية ذلك كان وصيه فلا يراد على الميراث ان يجرى
في ذلك بقول الفلك اصحاب الوصايا والمثلث الورث فاذ افرزوا على انهم افرزوا في التركة ديناً شافياً فافترسوا اليه ان
فقد اصحاب الوصايا صدقوه فيما نسبهم والورث صدقوه فيما نسبهم فاذ اقبلوا بوخذ اصحاب الوصايا فافترسوا اليه ان
والورث سلبوا ما افرزوا فافترسوا الا فرزوا الفاعل من الورث اصحاب الوصايا رجل وصي لاجسي ووارثه وله
نصف الوصية لان الوصية اشترى الحارث اصف الى ملك الى الملك بطلان الملك وصيه ما ملكه الا واذ افرز
لاجسي ووارثه في حاله الميراث بعد ان يدرى كلام واحد انكر الاجنبى الشرية بطل الكل على حصه وتكون
رحمة الله عليهما لان الخبر على الخبر في مكان الخبر بمولية العلة والخبر بمنزلة الحكم فاذ لم يقدر الخبر به وهو
الاشترى ان يصح حكمه وهو الخبر رجل له اقرار جيد ودرجته في كل واحد من اقرضه نور
لا يبرى ان يملكو الورث مخدومين اكر فالوصيه باطله يريد ان الورث مخدومين بقا حق واحد منهم نعمه ويقولون حق
واحد منهم لا ندرى من يطلو حق ومن ينفى حق فلا نسب اليكم ليا فالوصيه باطله لان اذ لم يعلم بقا حق واحد منهم
نعمه لافترسوا في نقايها بطل الا ان نسبهم الورث المولى العاقلين وقالوا انفسهم مما نسبكم على قدر وجاياتكم
الا ان نسبهم لهما الجيد لدا الثور الاجود لان لا حق له في الورث كسقي ولصاحب الورث لدا الورث لدا لاجسي
الجيد يقدر لهما صاحب الاوسط ملك الاجود وملك الادون لان حقها داير فيها دارى رجل وصي اوصى اوصى بها بغير
نعمه وان الموصى بان الورث يقسم بين ورثه املك الشريك الحق فادع البيت لوصى هو للموصى لاجسي
ولم يوصى به الشريكها وقال بحكمهم دس فبقع للموصى له وارثه في نصيبكم يعطى للموصى له من ذرع البيت
عندهما وعن مثل ذرع نصف البيت ان الوصيه اقمى الى المملوك وخير المملوك وصيه في المملوك دور الا
كرا اوصى بدار عن ثم ملكها لوصيه مات بطل الوصيه ولها ان القسم افرز وتعين للملكها الاستقابة
من غير قفا وفيها تفاوت بالقضا فما رايك اوقع في سهمه عن حق تنفذ اجابه في ذلك رجل اوصى موصى
بالارز بالقفا لوصيه بغيره فاجاره حاجب المال لوصى فان دعه فهو حارس وله ان يبيع لاجسي

في سنة ١١٦٤ هـ
١١٦٤ هـ

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات